



AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT



من محمد ربيع

بكالوريوس كلية التجارة — جامعة القاهرة

ومدرس العلوم التجارية والاقتصادية

بثانوية التجارة — بغداد

حرف

مصر بين عهدين

بحث اقتصادي واجتماعي وسياسي عن مصر

الجزء الأول

مصر قبل الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

عن النسخة

١٤٠ ملجأ بمصر والسودان

١٨٠ قرشا بسوريا ولبنان

٢٠٠ فلسا بالعراق

وما يساوي ٢٠٠ ملجأ

في باقي الأقطار العربية





330.962

R11m A

V.1: C1

صن محمد ربيع

بكالوريوس كلية التجارة — جامعة القاهرة
ومدرس العلوم التجارية والاقتصادية
بثانوية التجارة — بغداد

مصر بين عهدين

بحث اقتصادي واجتماعي وسياسي عن مصر

الجزء الأول

مصر قبل الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

مطبعة المجلس الأعلى للدراسات والبحوث

٤ مشاع مشطبة باشا كامل - لا تونج

القاهرة ١٩٥٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

أنه مما يبعث على ارتياح النفس أن يكتب المرء عن وطنه ، و يبحث في حالته
و أوضاعه الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية . ولقد بدأت أفكر في وضع
هذا البحث منذ الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ وهو يوم إعلان انتهاء عهد
طال أمده وقلت ثمرته . وبدأ عهد جديد تأمل البلاد فيه أن تبدأ حياة جديدة
وأن تنهض نهضة مثمرة مجيدة .

ومما يبعث في نفسى السرور أنى أقدم هذا الكتاب — بعد أن قدمت
للمكتبة العربية عدة كتب في الموضوعات التجارية والاقتصادية — باحثاً أوضاع
البلاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وما أعز لى الكاتب أن يتعمق
في بحث أحوال وطنه ومسقط رأسه . لى يساعد مواطنيه في توضيح الطيب
والخبيث والغث واللين .

وقد قسمت هذا البحث إلى أجزاء متسلسلة هي :

الجزء الأول :

عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية قبل الثالث والعشرين
من يوليو سنة ١٩٥٢ وهو الذى أضمه الآن بين يدى القارئ الفاضل .

الجزء الثانى :

عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية للبلاد في فترة عهد
الانتقال التى بدأت منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والتى أعلن أنها ستنتهى في يناير ١٩٥٦ .
وأرجو أن أقدم هذا الجزء في وقته المناسب إن شاء الله .

هذا وربما اتبع ذلك بأجزاء أخرى ، إذا استدعى الأمر لذلك .
بل وفي النية إن شاء الله ، أن اكتب عن الأوضاع الاقتصادية والمالية
والاجتماعية في الدول العربية ولعل الوقت والظروف تمكنني من ذلك في وقت
ليس بعيد .

وقد توخيت في هذا البحث ألا أذكر غير الحقائق والوقائع مؤيدة بالأرقام
والإحصائيات الرسمية وغيرها ، حتى لا أكون متحيزاً لفئة دون أخرى .
وأنه لا يسمنى في هذا المقام إلا أن أشكر حضرات السادة رجال السفارة
المصرية في بغداد إذ وضعوا تحت تصرفي المراجع الموجودة بمكتبة السفارة .
وختاماً أرجو أن أكون قد وفقت في إبراز أهم الحقائق عن أوضاع البلاد
الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية . ولا أستطيع الادعاء بأنني قد كتبت
عن حالة البلاد الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية جميعها ، إذ أن ذلك
يحتاج إلى عدة كتب وإلى عدد كبير من الباحثين ، ولكنني حاولت أن أبحث
أبرز هذه الحالات وأهمها راجياً أن يجد فيه القارئ نفعاً .
والله سبحانه وتعالى ولي التوفيق .

المؤلف

حسن محمد ربيع

البحث الأول

مبادئ عامة

مصر

« أليس لي ملك مصر وهذه الأنهار تجري من تحتي » .
(قرآن كريم)

يتراءى لي أن المرء لا يعرف مزايا وطنه عن غيره من كثير من الأوطان الأخرى ، إلا إذا اغترب عنه ، ولو إلى حين ، وأنى إذ أبدأ في وضع مسودات هذا البحث ، وبينى وبين أرض الوطن المحبوب مسافات ، ليست بالطويلة ، كما أنها لا تعتبر قريبة ، ورغم أنى في وطن ، من الأوطان الشقيقة ، وبين زملاء وخلان ، اتخذت منهم أخوة وأصدقاء ، واطمأن قلبي إليهم وأمنت لهم وشعرت بشعورهم فبادلوني شعوراً بشعور ، واطمئنناً باطمئنان ، وأمناً بأمن . واستقر بي المقام بضع سنين ، يتخللها فترات الإجازات الصيفية ، التي أقضيها سنوياً بوطنى الأول مصر العزيزة ، ويصحبني حينها أستقر ، بعض أفراد أسرتي . ومع هذا كله ، وغيره ومما لم آت على ذكره ، أرانى أشعر بشعور خفي ، أحس به ، وأتلهسه ، فأجده عميق الأثر ، بعيد الغور ، وشديد العمق ، شعور رقيق في معظم الأحيان ، ولكنه ليس كذلك في جميع الأحيان ، شعور ينتابني بعض الليالي ، ويكون قاسياً ، لدرجة أنه يصحب معه أرق شديد ، ويمر بخاطري في ليل آخر ، فيكون مؤنساً ورفيقاً . هذا كله هو حنين الغريب إلى وطنه ، وحنين المصرى إلى بلده . وأنى أستطيع أن أقول أنى الآن أستمتع بهذا الحنين وآنس له ، واطمئن اعليفه وأسبح في خياله ، وآماله ، لدرجة أنى أحدث مع إخوانى وزملائي عنه ، وعن هذا الوطن ، ومستقبله الباسم الزاهر . ولا أحسبني منذ فجر ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ صر على يوم واحد ، دون أن أذكر مصر ومستقبلها ونهضتها وأتلهس أخبار مصر

في الصحف والمجلات المصرية . أو زميلاتها المراقية . أما القلق الذي كان ينتابني ، والأرق الذي كان يزعج مضجعي ، فلم أعد أحس به الآن ، وقد فارقتى بانتهاء ذلك العهد الغابر بغير رجعة ، وبغير عودة بإذن الله .

ولقد سألت زملائي المغتربين من غير المصريين حول حفيظهم لأوطانهم ، فاتهموني بالمغالاة في هذا الشموخ بالحنين ، ولكني تقبلت اتهامهم ، ولمست لهم في ذلك العذر ، لعلمي أن مصر ، هي مصر من يوم أن خلق الله الأرض ومن عليها ، إلى ما شاء الله . مصر هي كنفانة الله في أرضه ، يحيا بها قوم يحبون الخير لجميع أهل الأرض ، قوم هادئون وادعون ، ولكن دون تفريط في حقهم ، أو إذلال لسكرامتهم . قوم لمس موسى منهم العون ، والإيمان ، فقد آمن بموسى نفر من قوم فرعون « قالوا آمنا برب العالمين رب موسى وهارون » وتركوا عبادة الطاغوت لما أنعم الحق من ربهم . قوم وجد فيهم دين عيسى الألفة والودة والرحمة « ولتجدن أقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا إنا نصارى ، ذلك بأن منهم قسيسين ورهباناً وأنهم لا يستكبرون » قوم دخلوا في دين الله أفواجا ، ورفعوا منارته وحافظوا على شئامه ، وأقاموا بينهم أكبر جامعة إسلامية في العالم أجمع للتعلم والتفقه في الدين .

واسم مصر مذكور في كتاب الله — الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه — عدة مرات ، وقد قيل في أربعة وعشرين موضعاً ، منها ما هو بصريح اللفظ ومنها ما دلت عليه القرائن والتفاسير . مما يشير إلى مكانة مصر عند خالق هذا السكون « فتبارك الله أحسن الخالقين » .

ومن أجل ذلك وغيره ، أصبح لمصر موقع في نفوس العرب من أيام الفتح الإسلامي إلى عصرنا هذا وإلى الأبد إن شاء الله — كما كان ولا يزال ، لها في نفوس سائر الأمم السابقة والحاضرة ، مكانة مرموقة ومنزلة ملموسة — ولست كيف وصف عمرو بن العاص مصر لخليفة المسلمين عمر بن الخطاب ، عند ما طلب منه الخليفة ذلك :

« اعلم يا أمير المؤمنين أن مصر قرية غبراء ، وشجرة خضراء ، طولها شهر

وعرضها عشر يكتنفها جبل أغبر ورمل أغبر، يخط وسطها نيل مبارك الغدوات
ميمون الروحات تجرى فيه الزيادة والنقصان كجرى الشمس والقمر ، له أوان
يدر حلابه ويكثر فيه ذبابه ، تمدد عيون الأرض وينابيعها ، حتى إذا ما أصابهم
عجاجه ، وتعظمت أمواجه فاض على جانبيه ، فلم يمكن التخلص من القرى بعضها
إلى بعض إلا فى صغار المراكب وخفاف القوارب ، وزوارق كأنهن فى الخابل
ورق الأصائل . . . » إلى أن قال « فبينما مصر يا أمير المؤمنين أولؤة بيضاء ، إذا
هى عنبرة سوداء ، فإذا هى زمردة خضراء ، فإذا هى ديباجة رقشاء ، فتبارك الله
الخالق لما يشاء ، الذى يصلح هذه البلاد وينمىها ويقر قاطنيتها فيها . »

هذا ما وصفه رجل من أهل الفكر فى القرون الوسطى ، أما فى العصور
التى قبل التاريخ ، فقد اعتر بمصر سكانها وأهلها وحكامها ، ولنا من كتاب الله
أحسن استشهاد ، وذلك عند ما باهى فرعون ، موسى بملك مصر « أليس لى
ملك مصر وهذه الأنهار تجري من تحتى . »

ولا ينسکر أحد من سكان هذا العالم مكانتها وتسابق جميع الدول فى التودد
إليها ، واكتساب صداقتها . فمصر وإن كانت تحتل مكاناً ضيقاً من الأرض ،
ولسكنه طريق مطروقة وسبيل معبورة . يمر به أهل الغرب ليصلوا إلى الشرق ،
وأهل الشرق ليلبغوا الغرب . ويمر به أهل الشمال ليصلوا إلى الجنوب وأهل
الجنوب ليلبغوا الشمال . فهو مكان لا يستطيع العالم أن يستغنى عنه ، وقد يستطيع
هو أن يستغنى عن العالم إن أراد .

هذه هى مصرنا التى قيل عنها « من أراد بمصر سوء أهلكه الله » ، وهذا
قول حق ، والتاريخ يبرز لنا صدقه ، فى أهم صحائفه ، فكلم من باغ كانت نتيجة
بغية الهلاك والفناء ، ففرعون الذى اعتر بملك مصر وحدث الله عنه فى كتابه
« أليس لى ملك مصر . . . » هو الذى انتهى إلى نهايته المعروفة ، فغرق فى البحر
الأحمر « وجاوزنا بنى إسرائيل البحر فأتبعهم فرعون وجنوده بغياً وعدوان ،
حتى إذا أدركه الغرق قال آمنت أنه لا إله إلا الذى آمنت به بنو إسرائيل وأنا من
المسلمين . الآن وقد عصيت قبل وكنت من المفسدين . فاليوم نجيتك بيدك .

اتسكون عن خلفك آية ، وأن كثيراً من الناس عن آياتنا لغافلون » وكان ذلك جزاء وفاقاً لطاغ . كان يذبح أبناء الشعب ويستحي نساءه .

ولم تك عاقبة قارون الذى كان من قوم موسى بأحسن من عاقبة فرعون « إن قارون كان من قوم موسى فبغى عليهم وآتيناها من السكّنوز ما أن مفاعمه لتنوء بالعصبة أولى القوة ... » فكان جزاء بغيه أن خسف الله به الأرض « نخسفنا به وبداره الأرض ، فما كان له من فئة ينصرونه من دون الله وما كان من المنتصرين » .

هذا فى ما قبل التاريخ ، أما اليوم ، وكأن التاريخ يعيد نفسه — والباغى تدور عليه الدوائر — وتلك سنة الله فى خلقه ، ولن تجد لسنة الله تبديلاً . أقول كأن التاريخ يأبى إلا أن يسطر ما سبق أن سطره ، فقاروق الذى خطى فرعون وحذا حذوه ، قذف به الشعب ، فى البحر الذى يحده البلاد من الشمال ، قذفة أشد قسوة من زميله وقربنه فى الفسق والفساد والاستبداد ، فالسابق غرق فى البحر أما اللاحق فقد غرق « فى بحر لجى يفشاه موج من فوقه موج من فوقه سحاب ظلمات بعضها فوق بعض إذا أخرج يده لم يسكد يراها ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور » .

أما قارون مصر الحالى — الذى يتمثل الاستغلال فى شخصه — فكان بالبلاد فى ما قبل التاريخ قارون واحد ، أما اليوم ففيها أكثر من واحد ، ويتمثل فى أفراد أسرة محمد على ، وفى كل إقطاعى ، وكل مستغل وسالب لحقوق الشعب وأمواله ، وقد لقي كل مستغل منهم جزاء أثمه فمنهم من صودرت أملاكه ، أو حددت إقطاعياته . أو ابتعد عن مجال السياسة القدى أساء استغلاله ، وجعل منه سوقاً لسلب الأموال ، واغتصاباً للحقوق . (مما سيأتى تفصيلاً فيما بعد) .

مصر مقبرة الغزاة :

كلية حق قالها المؤرخ Justav Lubon فى كتابه سر تطور الأمم . وما قبر نابليون منا ببعيد ، ذلك الامبراطور الذى عبر جبال الآلب ، ونحطها إلى

قلب إيطاليا وغيرها ، ولكنه لم يتخط منطقة الأهرام . وها هي إنكفرتا ، تحفر لنفسها آخر قبر لها في الشرق ، في منطقة القناة . هؤلاء الذين دخلوا ديارنا بحجة حماية عرش توفيق ، وهم لا بد مطرودون من هذه الديار بعد أن نقوض عرش آخروريت لتوفيق ، « أن موعدهم الصبح أليس الصبح بقریب » . ولم يكذب يحف مداد القلم بعد أن سطر هذه السودات ، إلا وتزف لنا ولمواطنينا بل وللعروبة أجمع البشرية بجلاء القوات الإنجليزية في مدى عشرين شهراً بعد احتلال بقيض دام أكثر من سبعين سنة .

مصر الخالدة :

خالدة في ماضيها وفي حاضرها ، خالدة في سكانها الأخيار وفي موقعها المختار ، خالدة بروحها وحضارتها ، قديمها وحديثها . فهي باتفاق العلماء والمؤرخين الأستاذ الأول للبشرية ... هي التي علمت الناس الزراعة والصناعة والكتابة ، وهي التي ظلت وما زالت تشع من روحها علانية وخفية أضواء على البشرية . وهي التي أقامت منذ فجر التاريخ حياتها على دعائمين روحية ومادية ، ولا عجب أن يذكر اسمها في كتاب الله في أكثر من موضع ، ولا عجب أيضاً أن يكون لها هذه المكانة الروحية والمعنوية القوية في قلوب مواطنيها الأحرار وفي قلوب مواطني شقيقاتها وجيرانها ، السودان والبلاد العربية .

وبين يدي الآن قصيدة للشاعر السوداني الأستاذ مبارك المغربي ، بعنوان مصر الشقيقة ، وصف فيها مصر ، وصفا راقياً ، وأعجبني ، وتمنيت لو ألهمني الله تعالى ملكة الشعر ، لا شيء إلا لأصف هذه البقعة المباركة في العالم ، وإليك بعض أبيات من تلك القصيدة^(١) .

رعى الله مصرا قبله الشرق ، أنها	وإن غضب الواشون شريانه الجاري
ثقافتها للضاد نبراسه الذي	به يهتدى في كل مسعى ومضار
ووثبتها للنيل عنوان نهضة	بها ينعم الوادي .. وتحطم اسوار
هي النور مجلول الجوانب مشرقا	يضئ ظلام الليل المدج الساري

(١) نشرت بالأهرام بتاريخ ١٩/٥/١٩٥٤ .

هي الحسن يبدو للعيون رواؤه
 بها الدين لا ينفك نصراً مؤزرا
 بها الأدب الراق ينم عن الحجما
 بها الدين والدنيا . . فللصفو مرتع
 أحبك يا مصر الشقيقة فاذكري
 لقد شاء حظي أن أراك طليقة
 أزال بسوك الذي عنك فلم تعد
 وصال « نجيب » صولة عمرية
 أزاح عن الشعب المكبل قيده
 ومد يدا نحو الجنوب رحيمة
 يحف به كالأسد أبطال ثورة
 بنى الثورة الكبرى وفي النفس خاطر
 فلم نك قبل اليوم أدنى إليكم
 حمدنا لكم بدء الكفاح ففاضلوا
 علينا جميعاً أن نهب لننتقى
 ليصبح وادي النيل ملكاً لأهله

مطالع اقمار واكلم أزهار
 له في الحنايا كل حسب واكبار
 بها الفكر يسمو في علوم واشعار
 وللهدي ركن ثابت غير منهار
 وفأى - على مر الزمان - واكباري
 يزنبك الكليل من المجد والغار
 ذئاب الوري تعدو على الجائع العاري
 وجال بسيف - صانه الله - بتار
 بقلب امرئ لا يعرف الجبن مغوار
 بها امتد جبل الود من بعد أقصار
 وهل تصلح الأوضاع من غير ثوار؟
 أعيد حماكم من مآسى وأخطار
 وأقرب في ود أكيه وإشار
 ونجن لكم أسد السرى خير أنصار
 أذى ظالم بالسكيد والفسدر أمار
 ويزهى به الأحرار في ظل أحرار !!

وطنتنا العربي

واليوم مصر ومن حولها شقيقاتها ، السودان ، والبلاد العربية - يشدون
 ساعدها وبؤاذرنها سياسيا واقتصاديا ودفاعيا ، كل هذا يسكون وطناً عربياً
 بمواطنيه العرب الأبحاد ، الذين كونوا في عهد ليس ببعيد امبراطورية إسلامية
 دان لها ملك الروم وكسرى ووصلت حدودها لجبال جنوب فرنسا .

ولا يفوتني التنويه أن هذا الوطن العربي غنى بموارده الزراعية والصناعية .
 فهناك الأطار الأخضر الذى يبدأ من شمال العراق ثم يمتد جنوباً حتى يصل الخليج
 العربى وشرقاً وشمالاً إلى حدود إيران وتركيا . أما من الناحية الغربية فيضيق في

بعض أوضاعه ويتسع في الأوضاع الأخرى إلى أن يصل لشواطئ البحر الأبيض المتوسط. ويبدأ هذا الأطار الزاهي في الامتداد ناحية الجنوب حتى يصل لوادى النيل الخصيب ويمتد فيه إلى أواسط أفريقيا. وغير خاف أن هذا الأطار يسير في امتداده ، حتى شواطئ الأطلسي من الناحية الشمالية الغربية .

تلك هي مساحة شاسعة من الأراضي الزراعية الخصبة الجيدة ، التي لو حسن استغلالها لجعلت سكان الوطن العربي يتمتعون بمستوى معيشي عال .

أما عن الموارد الصناعية ، فقد حاب الله ، الوطن العربي بسكثير من ينابيع الثروة المعدنية يضيق المجال لذكره الآن وسأوضح فيما بعد موارد مصر الصناعية^(١).

حول الحالة الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية :

وإن الأفكار لتتزاخم لدى حينها أبداً في توضيح الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي مرت بمصر في ذلك العهد الغار الذي سبق ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ . والتعمق في بحث هذه الأوضاع يبعث على الحيرة في كيفية البدء . وبأى موضوع يبدأ الكاتب ؟ أبدأ بالكتابة عن المستعمر الذي جعل الشعب شيما وأحزابا ، واستنزف موارد البلاد وجعلها مزرعة لخاماته وسوقا لتصريف منتجاته . أم يبدأ بالكتابة عن فاروق الذي استحل الحرام وأباحة لذويه ومؤازريه وعبث بالدستور وامتهان أرادة الشعب . أم يبدأ بالكتابة عن الحكام الفاسدين والخنوة والمرتشين الذين وجدوا في ظل فاروق وفي ظل المستعمر حماية وأمنا وثراء فاحشا وامرأفا ماجنا على حساب شعب جائع فقير ؟

وعلى كل فقد رأيت أن أبدأ بالكتابة عن سوء الحالة الاقتصادية التي كانت عليها البلاد في ذلك العهد . تلك الحالة التي جعلت الشعب في مستوى معيشة . أقل ما يقال عنه أنه بلغ الحضيض . ولقد وضعت السكاتبة الانجليزية Derene Warner في كتابها «هذا المستوى» بقولها ليس هناك (تعني مصر) أى مستوى للمعيشة ، فأى انخفاض آخر يكون الموت بعينه .

(١) بحث للمؤلف بمجلة المصور ببغداد ، في العدد الأول والثاني .

حركة السكان :

وللوقوف على ذلك يبراهين عملية ، يجدر بنا الإشارة لحركة السكان ، ومقدار الزيادة التي طرأت عليها ، وعلى دخل الفرد منذ سنة ١٨٨٢ — سنة ١٩٤٧ حركة السكان في مصر من سنة ١٨٨٢ — سنة ١٩٤٧ مأخوذا من مديرية الاحصاء (التعداد العام كل عشرة سنوات) .

السنة	عدد السكان	الزيادة العددية	نسبة الزيادة في المائة في كل عشر سنوات	متوسط الزيادة في السنة الواحدة
١٨٨٢	٦,٨٠٤,٠٢١	—	—	—
١٨٩٧	٩,٧١٤,٥٢٥	٢,٩١٠,٥٠٤	٢٨,٦	٢,٨٦
١٩٠٧	١١,٢٨٧,٣٥٩	١,٥٧٢,٨٣٤	١٦,٢	١,٦٢
١٩١٧	١٢,٧٥٠,٩١٨	١,٤٦٣,٥٥٩	١٣	١,١٣
١٩٢٧	١٤,٢١٧,٨٦٤	١,٤٦٦,٩٤٦	١١,٥	١,١٥
١٩٣٧	١٥,٩٣٢,٦٩٤	١,٧١٤,٨٣٠	١٢,١	١,٢١
١٩٤٧	١٩,٠٢١,٨٤٠	٣,٠٨٩,١٤٦	١٩,٤	١,٩٤ (١)

ويلاحظ من هذا الاحصاء أن عدد السكان قد تضاعف خلال الخمسين سنة الأخيرة (من سنة ١٨٩٧ — سنة ١٩٤٧) .

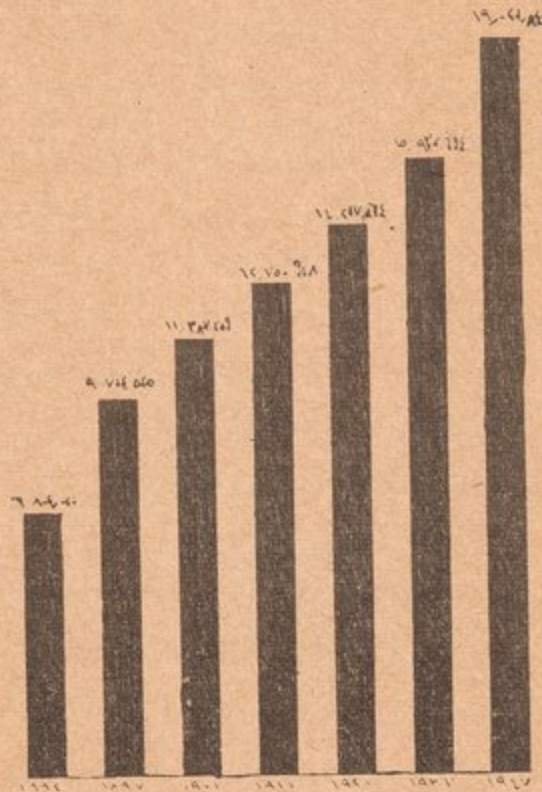
وتعتبر مصر من أكثر أقطار العالم كثافة بالسكان ، حيث تصل كثافة

(١) يجدر الإشارة إلى أن عدد السكان حاليا يقدر بحوالى ٢٢ مليون نسمة وإليك التعداد التقديرى من سنة ١٩٤٨ حتى سنة ١٩٥٣ .

السنة	عدد السكان مقربا لألف
١٩٤٨	١٩,٤٩٤,٠٠٠
١٩٤٩	١٩,٨٨٨,٠٠٠
١٩٥٠	٢٠,٣٩٣,٠٠٠
١٩٥١	٢٠,٩٠٩,٠٠٠

أول يولييه سنة ١٩٥٢ بعدد ٢١,١٥٠,٢٠٠ نسمة
 » » ١٩٥٣ » ٢١,٩٤١,٠٠٠ »

الكيلومتر المربع في الأراضي المزروعة ٥٥١ نسمة ويعتبر ذلك تضخما بشريا كبيرا ، وخصوصاً إذا اعتمدت الأمة أساسياً على الزراعة ، أن هذه الكثافة أكبر منها في أى منطقة صناعية شديدة الازدحام بالسكان سواء في إنجلترا أو بلجيكا أو غيرها من المناطق الصناعية في أوروبا (١) .
والآتى رسم بياني يزد الأرقام ايضاحاً .



حركة السكان بمصر من سنة ١٩٢٨ إلى سنة ١٩٤٨

فهل قابل هذه الزيادة المضطردة في السكان زيادة مناسبة في استغلال الموارد الطبيعية ؟ الجواب على ذلك -- للأسف -- بالنفى . الأمر الذى أدى إلى وجود سلسلة من الأزمات ؛ انقابت البلاد ، فشملت جميع نواحي الحياة . وذلك لتضافر القوى الفاسدة التى ذكرناها . وإليك بعض البيانات من عناصر الانتاج فى ذلك العهد .

(١) صحيفة ٥٢ الاقتصاد الزراعى للدكتور محمد السعيد محمد .

البحث الثانى

الانتاج الزراعى

الباب الأول

أولاً — الإقطاع ونظام الريف

وبلادنا عريقة فى المدنية ، بل هى مهد المدنية منذ العصور القديمة ، اشتمل أهلها بالزراعة آلاف السنين قبل الميلاد لخصوبة أرضها وغزارة مياه نيلها وقد كانت أرض مصر بتربتها الذهبية أول ما اشغلت من مساحات الأراضى الزراعية فى العالم . غير أن هذا التراث الجليل لم يحافظ على مستواه فى البلاد ، فى عصرها الحديث ، وذلك للموامل المختلفة التى كانت تحف به لمصلحة أغراض أفراد قلائل ، الأمر الذى أدى إلى وجود نظام إقطاعى يسخر العامل الزراع الكادح ، ويجمل من الممال الزراعيين الأحرار عبداً ، يبنون مالا يسكنون ، ويزرعون مالا يأكلون . ولقد بدأ محمد على جد فاروق — الذى حكم مصر بأرادة الشعب ، والذى انتزع ملك مصر ، من يد وريثه فاروق ، بأرادة الشعب أيضاً « فسبحان ربى ، يؤتى الملك من يشاء وينزع الملك ممن يشاء » — أقول ، بدأ محمد على عهد الإقطاع ، بأن جمع من شعب مصر ، ومائتات امتلاك الأرض ، وأحرقها ، ثم ذريت فى الهواء . وجاء من بعده ، خلفه ، ثبتوا دعائم الإقطاع ، فقام اسماعيل بتقسيم الأرض إلى تفتيش ومضى يوزعها فى سخاء — لم يكلفه شيئاً — على حاشيته ، ورفقائه فى الفسق والفجور والأسراف ، وأهل دمه من الأتراك وغيرهم ، تاركاً أصحابها الحقيقيين ، يأكلون الجوع ويلبسون العراء .

وإليك الأرقام تتسكلم وتوضح هذا النظام الذى يذكرنا بمساوىء الإقطاع . والذى تحررت منه أوروبا فى القرون الوسطى ، والذى تحررت منه مصر أخيراً . فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، بفضل رجالها المصلحين .

الملكية الزراعية بمصر سنة ١٩٤٩ (حسب بيان مديرية الأحصاء)

فئات المساحة بالفدان	النسبة المئوية لعدد الملاك	عدد الملاك	مساحة الأراضي المتلكة بالفدان	متوسط ملكية الفرد
أقل من فدان	٧١ ٪	١,٩٥٥,٧٧٣	٧٨٨,٤٠٦	٠,٤٠
١ — ٥	٢٢ ٪	٦١٨,٢٦٢	١,٣٠٥,٣٠٢	٢,١١
٥ — ١٠	٢,٩ ٪	٧٩,٣٤٧	٥٢٧,١٣٦	٦,٦٢
١٠ — ٢٠	٢,٦ ٪	٤٣,١٠	٥٨٩,٠٢٨	١٣,٦٧
٢٠ — ٣٠	٠,٤٧ ٪	١٢,٧٤٧	٣٠٣,١٦٠	٢٣,٧٨
٣٠ — ٥٠	٠,٣٥ ٪	٩,٤٨٨	٣٥٨,٦١٥	٣٧,٨٠
٥٠ — ١٠٠	٠,٢٤ ٪	٦,٦٨٠	٤٥٥,٥٥٧	٦٨,٢٠
١٠٠ — ٢٠٠	٠,١٢ ٪	٣,٢٧٨	٤٥٤,٠٠١	١٣٨,٥٠
٢٠٠ — ٤٠٠	٠,٠٥ ٪	١,٣٧٤	٣٧٢,٣٤٩	٢٧١
٤٠٠ — ٦٠٠	٠,٠١ ٪	٣٢٦	١٥٨,٣٠٢	٤٨٥,٥٨
٦٠٠ — ٨٠٠	٠,٠١ ٪	١٦٢	١١٣,٠٤٤	٦٩٧,٨٠
٨٠٠ — ١٠٠٠	٠,٠١ ٪	٩٠	٨١,٣٢١	٩٠٣,٥٦
١٠٠٠ — ١٥٠٠	٠,٠١ ٪	١٠٣	١٢٧,٩٨٩	١٢٤٢,٦١
١٥٠٠ — ٢٠٠٠	٠,٠١ ٪	٣٢	٥٣,٩٨١	١٦٨٦,٩١
أكثر من ٢٠٠٠ فدان	٠,٠١ ٪	٥٨	٢٥٩,٧٤٥	٤٤٧٨,٣٦
المجموع		٢,٧٣١,١٢٠	٥,٩٤٨,١٣٤	٢,١٨

سوء توزيع الملكية :

يظهر من هذا الجدول ، سوء توزيع الملكية ، ومدى إتساع نظام الاقطاع بمصر ومحن في النصف الثاني من القرن العشرين ، قرن النور والنهضة ، لافى القرون الوسطى ، قرون الظلام ، والاستبداد . إذ أن ٧١ ٪ من الملاك الزراعية تتراوح ملكيتهم بين العدم والفدان الواحد ، وعدد ١,٩٥٥,٧٧٣ نسمة وهذا العدد الضخم الذى يقرب على المليونين من صغار الملاك ، يملكون ٧٨٨,٤٠٦ فدان

وهي مساحة لا تمثل سوى ١٣ ٪ فقط من مجموع الأراضي الزراعية ومتوسط ملكية الفرد الواحد تقدر بحوالي ٠,٤٠ من الفدان بينما متوسط ملكية بعض الأفراد الافطاعيين بلغت ٤٤٧٨ فدان تقريباً .

غرباء في أوطاننا « ملكية الأجانب » : وإذا تعمقنا في بحث جدول توزيع الأراضي الزراعية حسب الإحصاءات الرسمية ، للوقوف على جنسية المالك ، لتبين لنا مدى سوء التوزيع . فالأحصائيات تقسم لنا جنسية الملاك إلى ثلاثة فئات « مصريون وأجانب وأوقاف » وإليك بيان ملكية كل فئة من الملاك حسب إحصاء سنة ١٩٤٩ أيضاً .

جنسية الملاك	عدد الملاك	جملة مساحة الأراضي المملوكة بالفدان	متوسط ما يملكه المالك بالفدان
مصريون	٢,٧٠٩,٥٠٤	٥,١٢٢,٤٨٨	١,٨٩
أجانب	٣,٨٠٠	٢٣٣,٠١٣	٦١,٣٢
أوقاف	١٧,٨١٦	٥٩٢,٦٣٣	٣٣,٢٦
جملة عمومية	٢,٧٣١,١٢٠	٥,٩٤٨,١٣٤	٢,١٨

واضح من هذا الإحصاء ، أن متوسط ما يملكه المالك الواحد الأجنبي ٦١,٣٢ من الفدان بينما متوسط ما يملكه المالك الواحد المصري ، صاحب الوطن ، ١,٨٩ من الفدان فقط . أى أن متوسط ملكية الأجنبي بلغت في ظل هذا النظام الجائر أكثر من اثنين وثلاثين مثلاً للملكية المصرية .

انعدام العدالة الاجتماعية ومتوسط الدخل :

ولو انتقلنا لمتوسط دخل الفرد نرى الفرق الشاسع الذي أوجد نظام الاقطاع بين دخول الملاك ، وذلك حسب الإحصاء المذكور بالصحيفة التالية .

أى فرق هذا ، بين دخل فردين ، في مجتمع واحد ، يظلهما سماءه ، ويغطي ظمأهما إمائه ، الأول دخله أربع مائة وستون قرشاً في السنة والآخر دخله يزيد على الخمسة عشر ألفاً من الجنيهات في السنة أيضاً .

متوسط دخل الفرد في الأسرة		
قرش	جنيه	
٦٠	٤	من يملك فدان واحد فأقل
٣٤	٢٤	» » ٥ فدان — ٥
—	١٠٤	» » ٥ — ٢٠
—	٤٤٥	» » ٢٠ — ١٠٠
—	٢٠٤٩	» » ١٠٠ — ٤٠٠
—	٨٦٤٢	» » ٤٠٠ — ٢٠٠٠
—	١٥٦٦٩	» » أكثر من ٢٠٠٠

وقد أدى هذا النظام الاقتصادي الشاذ الجائر في سوء توزيع الملكية الزراعية إلى نتائج وخيمة أهمها :

آثار نظام القطاع

١ — وجود طبقتين اجتماعيتين بمصر بينهما فروق شاسعة : طبقة يبلغ عددها أكثر من ٤ مليون نسمة إما فلاحين أو صغار ملاك ، يلتصقوا بالأرض لا يستطيعون منها فسكاكا ، ولا يملكون من أموالهم شيئا ، شأنهم في ذلك شأن رقيق الأرض في القرون الوسطى بأوروبا ، أما الطبقة الأخرى فهم أقلية ، ولكنهم سادة يأمرون فيقطاعون ، وبطلبون فيجابون . وكأنهم أرادوا أن يجعلوا أنفسهم آلهة ، يقولون للشيء كما تصورا « كن فيكون » . ظاهرة سيئة لها آثارها الخطيرة على كيان المجتمع ، إذ أنها أبادت المرونة الاجتماعية Social mobility بين الطبقتين مما أدى إلى انعدام العاطفة الاجتماعية ، فساد بينهما الحقد والكراهية ، وانعدام الانسجام الاجتماعي . فأخذت الطبقة المغلوبة على أمرها ، تتحين الفرص لكي تسترد من الأقطاعيين بعض حقهم ، إن لم يكن كله ، غير أن حكومات ذلك العهد وعلى رأسهم الملك المطرود ، جعلت السادة الأقطاعيين يتمتعون بسلطة

واسعة لدرجة أن بعض هؤلاء الأقطاعيين أقام في أقطاعيته حكومته الخاصة وشرائعه الخاصة أيضاً وسمحت لهم بالتدخل في جميع شئون الفلاحين وبشكل لا تحلم به أية حكومة دكتاتورية حديثة.

٢ — انخفاض أجور العامل الزراعى : فمتوسط أجر العامل الزراعى سنة ١٩٥٠ كان عشرة قروش في اليوم الواحد ، ومتوسط أيام العمل الزراعية في السنة حوالى ١٨٠ يوماً وعليه يكون دخل العامل السنوى ثمانية عشر جنيهاً ، ومتوسط الدخل اليوى خمسة قروش فقط . وباعتبار أن عائلة هذا العامل تشكون من خمسة أشخاص فيكون الدخل اليوى للفرد الواحد قرش صاغ فقط . وتشبت الأقطاع والحكام الفاسدون ببقاء مستوى الأجور على هذا النحو ، بجميع الوسائل والطرق ، حتى أنه لما أجاز قانون سنة ١٩٤٢ للمال الحق في تكوين نقابات تدافع عن مصالحهم استثنى القانون عمال الزراعة .

وحسب إحصاءات سنة ١٩٤٨ كان ٧٠ إلى ٦٨ ٪ من جملة الدخل يصرف على الغذاء وهذه تعتبر من أكبر النسب في بلدان العالم . إذ أنه في نفس السنة كانت نسبة المصروف على الغذاء في الصين ٦٠ ٪ وفي الويات المتحدة ٤٤ ٪ من مجموع دخول الأفراد^(١).

٣ — ارتفاع الإيجارات الزراعية : فقد بلغ إيجار الفدان الواحد في بعض أراضى المنوفية خمسين جنيهاً وستين جنيهاً في بعض الأحيان . ومن العجب ، أنه لما كانت الآفات الزراعية تقضى على زراعة القطن ، كان يتمسك المالك بمقد الإيجار ، وبقيمته . أما المزارع أو المستأجر فقد كان يرجوه بالاكتفاء بأخذ النائج إذ أن هذه الآفات لا سلطان له عليها .

٤ — ارتفاع ثمن الأراضى الزراعية : ولأن ملاك الأراضى يعتقدون أن الزراعة أكثر ضماناً من الصناعة أو التجارة ، لاستغلال الأموال ، لذا كانوا يستغلون أرباح أراضيهم الزراعية في زيادة الأقدنة المملوكة لهم مما أدى إلى ارتفاع

(١) قوانين الاستهلاك للعالم Engel توضح أنه كلما ازداد الدخل قلت نسبة المنصرف

على الغذاء .

قيمة الفدان الواحد ارتفاعا فاحشاً حتى وصل ألف جنيه في بعض جهات المنوفية وغيرها.

٥ — الاستيلاء على أراضي الدولة المستصلحة بأثمان منخفضة : وبديهي ،

لم يكن يستولى على مثل هذه الأراضي إلا من كان من أهل الحظوة أو السلطة فقط وقد تمكن هؤلاء من استئجار أملاك الدولة وأراضي الأوقاف بأبجارات منخفضة ثم إعادة تأجيرها من الباطن بأضمااف أضعاف الأيجار الأصلي وكانوا أحياناً يستولون عليها بأثمان زهيدة .

٦ — تأخير نهضتنا الصناعية وإقامة عراقيل أمامها : مما سيأتي بحثه في

موضوع الإنتاج الصناعي فيما بعد .

ورحم الله الشاعر العربي الذي وصف الاقطاع • فأجاد الوصف ، إذ قال :

تركوا السعى والتكسب في الدنيا وعاشوا على الرعية عالة

يتجلى النعيم فيهم فتبكي أعين السعى من نعيم البطالة

يا كلون الباب من كد قوم أعوذتهم سخينة من نخالة

فكان الأنام يشقون كذا كي تفال النعيم تلك السلالة

ليس هذا في مذهب الاشتراكية إلا من الأمور المحالة

وهو في الملة الخفيفة البيضاء ككفر ربنا ذي الجلالة

البرلمان ودفاعه عن الاقطاع :

ولقد تصفحت مجموعة محاضر مجلس النواب — الذي كان مفروضاً أنه يمثل

الشعب — فوجدت فيه العجب العجيب ، للدفاع عن الملاك على حساب

الفلاحين والمستأجرين . واذكر ، على سبيل المثال ، بعض ما ورد ، في الانمقاد

الثاني ، لمجلس النواب سنة ١٩٣٢ :

يقول حضرة النائب المحترم السيد ابراهيم الهلالي^(١) — دفاعاً عن الملاك ،

ومعارضاً في مشروع قانون تخفيض ايجار الأطيان الزراعية عن سنة ١٩٣٠ —

١٩٣١ — « ما كان يحق للمجلس أن ينظر في هذا المشروع أو يعيره جانباً

من الالتفات أو يحيله على لجانه ، لأنه مشروع جائر ظالم ، مشروع شاذ لم يسبق

(١) صحيفة ٤١٠ محضر الجلسة ٢٧ لمجلس النواب في ٤ ابريل سنة ١٩٣٢ .

له مثيل في البلاد المتمدنية ولا في غيرها حتى ولا في مجاهل أفريقيا (ضحك)
مشروع يهدد الحريات ويعيث بالعقود والالتزامات المقدسة الواجبة الاحترام ،
مشروع أراه شديد الوطأة على الملاك نذيراً بخرابهم .

« وليت شعري لم لا يكتسب المالك هذا العطف الذي اكتسبه المستأجر ؟
أليس الملاك مصريين ! ألم تؤثر فيهم الضائقة المالية أكثر من غيرهم ! أليسوا
هم أصحاب المصالح في البلاد ! (ضجة) .

« أريد أن أودى واجب الدفاع عن الملاك ، وعجيب أن يكون المزارع الذي
تكفيه قطعة من الخبز أو قليل من الجبن أحق بالعطف من المالك المرهق بالنفقات
والذي ألف عيشة البذخ والترف هو وأمرته .

« أن لجنة المالية تصرف في هذا المشروع بقانون تصرفا غريبا لأنها قررت
عندما قدم إليها في العام الماضي المشروع بقانون الخاص بتخفيض اجار الأطيان
الزراعية عن سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ ورأت الضجة الهائلة التي قامت حوله —
أنه مشروع استثنائي ولا يسمح به مرة أخرى ، فبدلا من أن ترفض هذا المشروع
كما كنا ننتظر — أو تعدل نسبة التخفيض فتجعلها ٢٠٪ كما كانت في العام الماضي
أقرته وظهرت بمظهر الشدة والقسوة ضد الملاك الذين أصبحوا ولا راحم لهم ،
لأنهم فضلا عما يرزحون تحته من ثقل الضرائب التي أصبحت لا تتناسب مع
ما تنتجه الأرض وفضلا عن تدهور الابحارات (ضجة) » .

هذا ويقول حضرة النائب المحترم السيد عبد السلام رجب^(١) في كلمة له « أما
فيما يختص بالمستأجر الصغير الذي تكلم عنه حضرة النائب المحترم السعيد حبيب ،
فمثلثه مثل الفأر يكفيه من القوت قليل من الأذرة يتلمسه في جوانب الفيض » .

هذا هو رأى بعض نواب الأمة في المستأجر ، وفي الأقطاعى . وإني أوجه
سؤالا إلى القارىء الفاضل . . ما الذى كان يحدث لو قدم مشروع قانون خاص
بتحديد الملكية ؟؟؟

فروق .. عني في أعمال الخير :

وأمثلة الفروق الشاسعة بين الطبقتين الاقطاعية والفلاحين ، أمثلة كثيرة ، يضيق عن سردها بالتفصيل بضع مجلدات ، غير أنى أمرد منها ، حقيقة مرة ، ومؤلة ، وهى وجود التفرقة المرة حتى فى عمل البر والإحسان . فوالدة الخديوى عباس حلمى ، والى لقبت فى أيامها بأم المحسنين أوقفت قبل موتها ستائة فدان من أراضيها الزراعية ، لا للفقراء والمساكين ، حسب الشرائع السماوية العادلة ، وإنما لمعاونة الذين أخنى عليهم الدهر من أبناء الأسر الكريمة . وقد أنشئ لذلك ملجأ سعى « مستشفى وملجأ أم المحسنين » .

التعصب التركى : وكان ملجأ عجيب حقاً ، يعطى معانى عجيبة ، لحالة ذلك العهد ، أقل ما يذكر من هذه المعانى ، التعصب التركى الشديد الذى اتصف به معظم الأتراك المتوطنين والمتمصرين فى هذا البلد . ونحن فى نظر هؤلاء الأتراك الدخلاء ، فلاحون . بل وأن أفراد أسرة محمد على ، كانوا يستنكفون التسكلم باللغة العربية ، لغة الدين والقرآن المدين . زد على ذلك ، أن من يسمي نفسه محسناً ، منهم — ذكرأ كان أو أنثى — يفرق فى أحسانه ، ويميز طبقة دون طبقة . وأحسبني أستفتى رجال الدين ، فى كون مثل هذا الاحسان مقبولا عند الله أم لا ؟ وأظن أن الله لن يقبل كل إحسان من هذا القبيل . أما عن الفساد فى إدارة هذا الوقف والرشوة ، والسرقا ، كل ذلك ترويه لنا الحوادث بالتفصيل . ويجب الإشارة إلى أن السرقا فى العهد الماضى شملت كثيراً من مرافق الثروة حتى ما كان يخص أعمال البر والإحسان والخير ، وهى الأموال التى تنفق لله .

غير أن الله تعالى ، حفظ أمواله من الناهبين والسارقين فتسلت أداة الخدمة الاجتماعية بالجيش مبنى الملجأ ، المذكور وأوقفه فى فبراير سنة ١٩٥٣ وحولته مستشفى لعمال الجيش وأمرهم وأجرت الفدان الواحد بستمه وعشرين جنيتها ، بعد أن يؤجر بأربعة جنيهات فقط . « فالله خير حافظاً وهو أرحم الراحمين » .

نظام إقطاعى شاذ يزيد الذين أثروا ، ثراء ، والفقراء فقراً كما يزيد من عدد المدممين : الأمر الذى يؤيد أن البلاد كانت فى معزل عن تحقيق أى نوع من أنواع العدالة الاجتماعية ، فعدد الملاك الذين كانوا يمتلكون أكثر من ٢٠٠٠ فدان كان فى ازدياد أيضاً . أما عدد السكان الذين لا يملكون عقاراً قط ، فكان يزداد بشكل سريع ، نظراً لزيادة عدد السكان على النحو الذى ذكر سابقاً ، مع قلة مساحة الأراضى المستصلحة سنوياً . الأمر الذى يدل على منتهى الظلم الاجتماعى ، وعلى أن البلاد كانت تسير تدريجياً نحو الهاوية . وبصحيفة (٢٣) بيان إحصائى يؤيد ذلك .:

النذر كانت تبشّر بثورة دامية :

يتبين من هذا الجدول ^(١) الزيادة المستمرة فى عدد كبار الإقطاعيين ، ومقدار الزيادة فى عدد الذين يمتلكون فداناً واحداً فأقل . كما يلاحظ الزيادة فى عدد الذين لا يمتلكون عقاراً نهائياً . وهكذا كنا نعيش فى طريق محفوف بالإخطار ، طريق ينذر بثورة ، يقول فيها المظلوم للظالم « إنى لأرى رؤوساً قد أينعت وحان قطعها وإنى لصاحبها » لولا أن لطف الله تعالى بالبلاد ، فهياً لها ثورة رشيدة ، مدروسة ، ورزينة ، أنقذتها من الهوة الساحقة التى كانت تسير فيها البلاد ، كما أنقذتها من ثورة دامية حمراء هوجاء ، تقضى على الأخضر واليابس ، وتأخذ برأس كل من المظلوم والظالم ، دون تمييز بين هذا وذاك . وهكذا يحفظ الله أراضى السكناة وأرض الوطن المحبوب .

ملاك الطبقة الوسطى كانت آخذة فى الزوال : وباعتبار من يمتلك خمسة أفدنة إلى أقل من خمسين فداناً ، من ملاك الطبقة الوسطى ، نلاحظ أن ملاك هذه الطبقة كانت آخذة فى الزوال تدريجياً ، مما كان ينذر بمساوىء فادحة ، وإليك بياناً إحصائياً يبين ذلك .

بيان نسبة عدد الملاكين الذين تتراوح ملكيتهم بين ٥ إلى أقل من ٥٠ فداناً .

السنة	النسبة المئوية	السنة	النسبة المئوية	السنة	النسبة المئوية
١٨٩٤	٢٠,٧ ٪	١٩١٤	٨,٧ ٪	١٩٣٠	٧,٨ ٪
١٩٤٠	٥,٩ ٪	١٩٤٩	٥,٣ ٪	١٩٥٠	٥,٣ ٪

وواضح من هذا الجدول الإحصائي تناقص نسبة عدد ملاك الطبقة الوسطى. فبعد أن كانت نسبتهم سنة ١٨٩٤ مقدارها ٢٠,٧ ٪ بالنسبة لباقي الملاك ، انحدرت هذه النسبة إلى أن أصبحت ٥,٣ ٪ فقط في سنة ١٩٥٠ وهذا الانحدار السريع يثبت أن ملاك هذه الطبقة كانت آخذة في الزوال .

ولا يخفى علينا أن السبب المباشر لذلك ، هو الطرق الملتوية التي كان يتبعها كبار الملاك للاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي كما ذكرت .

انتزع أملاك صغار الفلاحين : وذلك بالإرهاب نارة ، وبعرض أثمان عالية نارة أخرى ، الأمر الذي يرويه لنا كثير من الملاكين الفقراء ، خاصة من كان — لسوء حظه — مجاوراً لإقطاعي يمتلك من الأراضي الواسعة آلاف الأفدنة ، ويجوار هذه الآلاف ، بضعة قراريط لمالك فقير ، فيأبى مثل هذا المالك ألا تستقيم حدود إقطاعيته فيأمر بضم هذه المساحة التافهة إلى إقطاعيته الشاسعة ، والويل لكل انويل إذا تعرض هذا المالك الفقير لذلك المغتصب الأثيم . « إن هذا أخى له تسع وتسعون نعجة ولى نعجة واحدة فقال أ كفلنيها وعزنى في الخطاب . قال لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه وأن كثيراً من الخلطاء ليبنى بعضهم على بعض ... »

الحالة الاجتماعية والصحية في الريف :

أما عن هاتين الحالتين في الريف ، فحدث ولا حرج ، وماذا تكون حالة الغالبية العظمى من سكان الريف ، بعد الوصف الذي ذكرناه . وإسها صورة ناطقة لانعدام العدالة الاجتماعية ، وصورة واضحة لظلم الانسان لأخيه الانسان والآتى وصفا موجزاً للوضع الاجتماعي للريف (والذي يعتبر صورة ناطقة لحالة العمال ومعظم الطبقات الشعبية في المدن) :-

ج: جداول نفقات الملكية الزراعية ومتوسط ملكية الفرد بالفدان : « مع ذكر عدد السكان الذين لا يملكون عقارا »

فئات المساحة بالفدان الواحد	١٩٥٠		١٩٤٧		١٩٤٥		١٩٤٣	
	متوسط ملكية الفرد	عدد اللاك	متوسط ملكية الفرد	عدد اللاك	متوسط ملكية الفرد	عدد اللاك	متوسط ملكية الفرد	عدد اللاك
أكثر من ٢٠٠ فدان	٤٥٤٥,٢١	٦١	٤٤٥١,٣٥	٦٠	٣١٥٦,١٨	٣٦	٥٤٧٢,٩٨	٥٤
من ١٠٠ - ٢٠٠ »	١٤٦٤,٦٥	١٢٧	١٤٨٧,٨٢	١٨٢	١٤٤٩,١٩	١٩٩	١٤٧٧,٥٧	١٣٣
من ٥٠ - ١٠٠ »	٥٨٥,٧٦	١٩٢٧	٥٩٢,١١	١٨٧١	٥٩٣,٦١	١٩٢٢	٥٨٧,٩١	٢٠٠٠
من ٢٠ - ٥٠ »	١٣٦,٦٩	٣١٩٤	١٠١,١٠	٣١٥٦	١٣٨,٧٧	٣١٢١	١٣٩,٨٣	٣١٣٥
من ١٠ - ٢٠ »	٦٧,٧٠	٦٥٥٥	٦٧,٥٦	٦٦٤٢	٦٨,٢٥	٦٦٨٧	٦٠,١١	٦٦٣٧
من ٥ - ١٠ »	٢٠,٤٨	١٨٥٧,٤٣١	٢٠,٦٠	١٤٣,٧٩١	٢٠,٧٧	١٤٧,٠٠٧	٢٠,٧٥	١٤٧,١٢٧
أكثر من فدان - ٥	٢,٤١	٦١٨,٦٠	٢,٧٠	٥٨٦,٤٢٤	٢,٠١	٦٠٢,٧٤١	٢,١٠	٥٩٩,١٧٠
فدان واحد فأقل	٠,٣٩	١٧٩,٣٢٦	٠,٤١	١,٩٢٠,٦٤١	٠,٤٠	١,٨٤٤,٣١٢	٠,٤١	١,٧٧٦,٧٦٩
جملة عدد اللاك	٢,١٦	٧,٦٠,٦٦	٢,٢٢	٢,٦٦٢,٧٩٦	٢,٢٥	٢,٦٠٥,٩٢٦	٢,٣١	٢,٥٣٥,٠٢٥
« عدد الذين لا يملكون عقارا »	—	١٧,٦٣٢,٣٣٩	—	١٦,٣٥٩,٠٤٨	—	١٥,٣١٧,٠٧٤	—	١٤,٨٨٧,٩٧٥
جملة عدد السكان	—	٢٠,٣٩٣,٠٠٠	—	١٩,٠٢١,٨٤٠	—	١٧,٩٢٣,٠٠٠	—	١٧,٤٦٣,٠٠٠

الفقر التقليدي (أو الأزلي) Traditional Poverty : وهى المشكلة

الأساسية فى شطرى الوادى شماله وجنوبه ، وقد انحدر إلينا من أجيال بعيدة ، وتغلغل فى صميم حياتنا ، وذلك ناتج من عوامل عديدة ، أهمها انخفاض دخل العامل الزراعى على النحوميين سابقا ، وكذلك لانخفاض متوسط ملكية الفرد الواحد . زد على ذلك سوء توزيع الملكية وانتشار النظام الأقطاعى البغيض .

وقد صنف البروفسير « دورتسبرجر » (الخبير الاقتصادى السابق فى قيادة الشرق الأوسط) بلاد العالم إلى ثلاثة أصناف ، بلاد زراعية وبلاد صناعية وبلاد مصدرة لرؤوس الأموال ، وذكر فى كتابه « النقود فى تداول الاقتصاد » ص ٢١٨ الأحصاء الآتى :

جدول متوسط الدخل لعام سنة ١٩٢٩ (مقدر بالدولار)

أولاً — البلاد الزراعية		ثانياً — البلاد الصناعية		ثالثاً — البلاد المصدرة لرؤوس الأموال	
اسم الدولة	معدل الدخل السنوى للفرد	اسم الدولة	معدل الدخل السنوى للفرد	اسم الدولة	معدل الدخل السنوى للفرد
البرازيل	٧٤	المانيا	٤١٠	الولايات المتحدة	١٣٠٢
تركيا	٦٧	فرنسا	٢٧١	سويسرا	٧٣١
مصر	٤٦	تشيكوسلوفاكيا	١٨٥	انكلترا	٧٣٠

وقد ذكرت هذا البيان الأحصائى عن خبير عالمى ، وهو يبين متوسط دخل الفرد فى مصر بصفة عامة بالنسبة للدول الأخرى المذكورة بالبيان . وبديهي أن دخل الفرد فى الريف أقل منه فى المدن .

وهذا يثبت مقدار الفاقة التى عاش فيها المجتمع المصرى بصفة عامة والريفى بصفة خاصة ، حقبة طويلة من الزمن ، جعلت اليأس يتسرب لنفوس المستضعفين منهم .
المسكن : قال تعالى فى كتابه العزيز « ولقد كرمنا بنى آدم » . ولكن الإقطاعيين ، تجاهلوا هذا القانون السماوى العادل ، وتعاونوا مع سياسة البلاد

السابقين على أن يساوا بين الفلاح والحيوان . يظل الاثنين سقف واحد ، ويشربان من ماء واحد ، غير نقي ، مملوء « بالمكروبات » والجراثيم والأمراض . إنها لحالة تمسة ، يحف مداد القلم عن وصفها .

الأمراض ومحنة الريف الصحية :

جاء في تقرير معهد رو كفلر سنة ١٩٥١ أن ٩٢٪ من القرويين بمصر مصابون بالبلهارسيا أو الدسنتاريا و ٦٤٪ مصابون بالديدان المعوية و ٦٪ بالسقلس و ٦٪ بالعمى وأمراض العيون و ١٢٪ من العائلات تكاد تعيش على مجرد الخبز و ٥٠٪ من الأطفال يموتون قبل بلوغ الخامسة من العمر ، والإحصاءات السنوية الرسمية الصحية ، تشير بوضوح إلى ضخامة المدد من سكان قطرنا المحبوب ، الذين كانت وفاتهم ناجمة عن سوء التغذية .

واقد ثبت أن لهذه الأمراض كبير الأثر على مقدرة الفرد الفكرية والعقلية . فالصاب بالأمراض الطفيلية كالبلهارسيا والانكاستوما لا يكمل نموه العقلي ويصبح خائراً قائماً فاقد الأمل غير راغب في التفكير أو المخاطرة أو الهجرة إلى أقرب جهة حتى لو توافر له فيها عمل يزيد من دخله وإيراده . والحق يقال أن انتشار هذه الأمراض هدام للمنصر الإنساني في الإنتاج مما جعل كثير من سكان ريفنا يستمرؤن للمعيشة السهلة والمستوى المنخفض .

ولقد وصف ، الدكتور حسن كمال^(١) . حياة أهل الريف — كما وصف حالة

العمال في المدن — فقال :

« تفقدوا حضراتكم مساكن العزب والكفور تجدها أقرب إلى حجور

« أكوخ » الحيوان منها إلى مساكن الإنسان ! ! » .

« أما مساكن العمال في المدن فلا تسمو عليها كثيراً ، فما أكثر الشوارع

التي لا يزيد عرضها على أربعة أمتار . وما أكثر المنازل المكونة من عدة طبقات

ومتلاصقة ، والتي تعتمد في تهويتها وضوئها على ملائف صغيرة . . أما الميادين

والمتنزهات فأندر من النادر » .

(١) (وكيل وزارة الصحة حالياً) نشر في صحيفة الجمهورية في ٥ / ٤ / ٥٤ .

« وعمالنا المصريون (فلاحون وحضريون) مصابون في أغلب الأحيان بالأنيميا وضعف البنية ونقص النمو . . . »

أنشأوا لنا مراكز اجتماعية : أما عن المراكز الاجتماعية في ذلك العهد فلم تسكن إلا مظهراً من مظاهر الاسراف في النفقات وفي زيادة عدد الموظفين ، ولم تؤد شيئاً يستحق الذكر من الخدمات .

وبعلق الأستاذ فريد أبو شادي في صحيفة الأهرام أيضاً الصادرة في ١٣/٤/٥٤ فيعدد عيوب المراكز الاجتماعية ، وحالتها في ذلك العهد الغابر بقوله « أما عن المراكز الاجتماعية فلا اعتقد أنها أدت رسالتها وحققت الآمال التي عقدت عليها . » قد يكون من الخير أن أضع النقط فوق الحروف كما يقولون ، وأن أكون صريحاً واضحاً ليتبين المسئولون مواضع النقص فيعملوا على إصلاحه . »

« تدفع الدولة ٩٧٠ جنهماً للموظفين بكل مركز اجتماعي . في حين أنها لا تخصص للأدوية والأدوات الطبية غير ١٥٠ جنهماً في السفة يخص المواطن خمسة عشرة مليماً^(١) . . . فهل تستطيع المراكز الاجتماعية أن تؤدى رسالتها العلاجية مع هذا الوضع المجيب . »

« ومع هذا فإن تحضير الأدوية في المراكز الاجتماعية ما زال موضع الشكوى . فقد كانت سياسة الوزارة أن تخصص صيدلياً لعدد معين من المراكز يتولى تحضير الأدوية . التي يصرفها الطبيب . وكان بميزانية الوزارة ١٧ وظيفة صيدلي لم تشغل منها غير سبعة فقط لأحجام الصيدالة عن هذه الوظائف بسبب ضآلة الراتب . ولهذا رأى أن تدرج لهم علاوات بدل تفرغ ولكن هذه العلاوات لم تصرف فاستقال سبعة منهم غير صيدلي واحد بمصلحة الفلاح جميعها . وترتب على هذا أن ترك أمر تحضير الدواء إلى الطبيب . وبديهي أنه لا يستطيع أن يقوم بهذا العمل على الوجه الأكمل مضاف إلى عمله الأصلي الذي يستنفد كل وقته وجهده . »

« وثمة عجب آخر أبلغ أضرأ من كل هذا هو توزيع الرقابة والاشراف بين

(١) النظام الذي وضعه المجلس الأعلى للعمال ومجلس الوزراء سنة ١٩٤٦ يقضى بأن يخص لكل عشرة آلاف ساكن مركزاً اجتماعياً .

وزارتى الشؤون الاجتماعية والصحة وقلة العناية بهما . ولهذا فإن الخلاف لا ينقطع بين الأخصائى والحكيمه والطبيب أو بينه وبين الهيئته الإدارية من أهل القرية ولا يتدخل الشرفون من رجال وزارة الشؤون المحليين إلا إذا استنجد بهم . وقد يبلغ الخلاف حدًا يضر بمصالح الأهليين ويحط من قدرة هؤلاء الذين حملوا أمانة إرشادهم والنهوض بهم ويقلل من التعاون والثقة التى يجب أن تتوافر بينهم . »

ويستمر حضرة الباحث فى كتابته إلى أن يصل إلى المجموعات الصحية فيقول عنها « أما عن المجموعات الصحية فقد أنشئ فيها ما يقرب من المائتين مازال عدد غير قليل منها مقفلاً رغم حاجة الريف إلى خدماتها والعمل فيها لا يختلف كثيراً عنه فى المراكز الاجتماعية ، بسبب قلة الرقابة والأشراف وفساد الروتين الحكومى . » فقد حدث أن زرت إحدى المجموعات فى منطقة منوف فلم أجد مرضى بالقسم الداخلى فسألت الطبيب عن السبب فقال إنه لا يستطيع أن يقبل به مرضى دون أن يقدم لهم وجبات الطعام ، لأنه منذ ثلاثة أشهر أرسل مناقصة بياض النحاس إلى الفتيتش لاعتمادها ولم ترد إليه بعد .

« وفى مجموعة أخرى وجدت السيارة المخصصة لنقل المرضى مغطاة بالأتربة فى فناء المجموعة وعلمت من الطبيب أن إطاراتها قد هلكت من الاستعمال وأنه من ستة أشهر طلب إطارات جديدة ولم تصله بعد .

« وفى مجموعة ثالثة وجدت الطبيب يفتح خراجاً يساعد أحد المرضى تخلف عن حقنة طرطير الاميتين واعتذر الطبيب بعدم وجود حقنة فؤادين لأنه طلبها من أكثر من شهرين ولهذا اضطر إلى استعمال الاميتين ... »

هذه جولة صحفية ، كشفت لنا عن كثير من الأمور التى لم يكن يعلمها إلا أهل الريف المتصلين بهذه المؤسسات الصحية والاجتماعية ، والتى لم يكن يعلمها أيضاً إلا القائمون بهذه الأعمال . جولة تثبت مدى اهتمام المسؤولين السابقين بالزائف من العمل « ظاهره فيه الرحمة وباطنه من قبله العذاب » .

الثقافة والتعليم : Education

عندما فرضت الحكومة نظام التعليم الإلزامى ، أصبح الفلاح فى حيرة من

أمره ، بين طاعة الدولة ، فيرسل صفاره للمدارس أو يخالف القانون ، فيرسل إبنه
للحقل ، منتهزاً فرصة مواسم جمع المحصولات ، ليساعده بأجره الضئيل على قوته
وقوتهم . أنه يدرك التعليم وأهميته ، غير أن حاجته الماسة لمعونة إبنه جعلته
يتحايل على القانون ، الأمر الذي أدى إلى نفسي الجهل في الريف بدرجة لا مثيل
لها في بلد حديث في القرن العشرين . وإليك أرقام الإحصائيات الرسمية تغني عن
كل تعليق وتبين مدى نفسي الأمية بمصر « أرض الكفاية » .

عدد السكان حسب الحالة العلمية في تعداد سنة ١٩٤٧ (بالآلاف)

جملة	إناث	ذكور	الحالة العلمية
١٢٠٧٤	٦٨٢٥	٥٢٤٩	أميون
			متعلمون
٣١٩٠	٩٢٤	٢٢٦٦	ملمون بالقراءة والكتابة
١٩٨	٥٣	١٤٥	جملة شهادات أقل من متوسطة
١١٤	١٧	٩٧	» » متوسطة
١١	١	١٠	» » عالية في الدين
٢٢	١	٢١	» » في الآداب
١٤	١	١٣	» » في العلوم
٥	—	٥	» » فنية
٣	—	٣	» » خصوصية ^(١)
٢	١	١	» » من الخارج
٣٥٥٩	٩٩٨	٢٥٦١	جملة المتعلمين
٧٤٨	٤٤٦	٣٠٢	حالات غير مبينة
١٦٣٨٢	٨٢٧٠	٨١١٢	الجملة العمومية ^(٢)
١٨٩٦٧	٩٥٧٥	٩٣٩٢	جملة السكان ^(٣)
٪ ٢٢,٨	٪ ١٢,٨	٪ ٣٢,٨	نسبة المتعلمين في المائة من الجملة للعمومية

(١) مثل أجازات البوليس أو الحربية . (٢) لا تشمل الأطفال دون سن الخامسة .

(٣) لا يشمل العربان الرحل وعددهم ٥٥٠٧٣ .

إحصاء مخز حقاً لمصر التي تعتبر مهد العلم والحضارة والنور والعرفان تبلغ نسبة المتعلمين فيها ٢٢ و ٨ ٪ من مجموع السكان فقط وليس هذا فقط وأما الأغلبية الساحقة من هؤلاء المتعلمين وعددهم ٣,٥٥٩,٠٠٠ نسمة ، يلحون بالقراءة والكتابة بحسب فلا إحصاء ، يوضح أن عدد الملمين بالقراءة والكتابة ، هو ٣,١٩٠,٠٠٠ ، وبعملية حسابية بسيطة تبين أن حملة الشهادات على اختلاف درجاتها عددهم ٣٦٩,٠٠٠ فقط وهم أقل من ٢ ٪ من مجموع السكان .

وهذا بالنسبة لسكان القطر جميعه حضره وريفه ، فما بالك لو درسنا نسبة التعليم والثقافة في الريف ، أعتقد أن نسبة المتعلمين به تكاد تكون قليلة للغاية ، والآني بيان وصف مفيد للثقافة الريفية من أحد الكتاب^(١) : « إذا عدلنا عن النظر إلى شئون الفلاحين الفنية إلى الناحية الثقافية فأنا لا نلبث أن نحس مبلغ حرمانهم من هذه الناحية فهم لاصلة لهم بها في معظم الأحوال إلا عن طريق خطبة الجمعة إذا حضروها ، أما من تضطره ظروفه إلى الانقطاع عنها فأن بينه وبين الثقافة أمدا بعيداً ... »

« والسبب في هذا الحرمان أن معظم الفلاحين أميون وأكثرهم لا تعميه ظروفه على الاستمتاع بنعمة الأذاعة اللاسلكية . ويدل الاستقراء الصحيح على أن أكثر من ٨٠ ٪ ممن التحقوا بالتعليم اللازمي في الماضي رجعوا أميين بعد انقطاعهم عنه . فأما من احتفظ ببقية من مبادئ القراءة والكتابة فأن ضنط الحياة عليه لا يمكنه من الاستفادة منها وعلى ذلك يصبح الأمي سيئاً »

هذا رغم أن مازال دوى صرخات المتشدقين من حكام العهد الماضي ، في آذاننا ، يقولون في مناسبة وغير مناسبة ، وعند استئلالهم وثيقة السلطة « جئنا لنحارب الفقر والجهل والمرضى » فإذا ما سكنوا على مقاعد الحكم ، سكن معهم هذا الدوى ، وكأنها لم تكن سوى نخدر ، أريد به تسكين الشعب . وباليتمهم حاربوا أول ما حاربوا ، هذا الجهل الذي انطوت عليه نفوسهم فلم يتجاهلوا وجود

(١) الأستاذ محمد خالد ، جزء من كلمة لخصرته في الجمهورية ١٠/٦/٥٤ بعنوان مصريات

الشعب . وهل سمعوا قول العزيز الحكيم : « وتلك الأيام نداولها بين الناس »
فما كادت تنتهى سنة ١٩٥٢ ، حتى تجاهلهم الشعب ، كما تجاهلوه ونبذهم كما نبذوه .

الانتخابات والحياة النيابية في الريف :

هل يستطيع الفلاح التابع لسيدته ، المأمور بأمره ، والناهى بنهيهِ ، أن ينتخب
من ينوب عنه في برلمان الدولة ، أو حتى أن يكون له مجرد رأى في نائبه ؟ أنها لم
تسكن سوى مهزلة اجتماعية وسياسية ، لانتخاب أعضاء البرلمان . ولقد حضرت
إحدى هذه المهازيل ، ورأيتها عن كثب بحكم إقامتي بالريف في ذلك الوقت .
فوجدت أن غالبية الفلاحين ، لا يتذوقون طعم الحلويات أو يشربون « الشرابات »
إلا يوم يساقون لصناديق الانتخاب لينتخبوا مولايم وسيدهم أو من يرشحه هذا
المولى وهذا السيد .

والجدول الآتى أكبر برهان على نفوذ الإقطاع في هذا المضمار أيضاً :

جدول بمعدل التصويت في دوائر الريف والمدن «انتخابات يناير سنة ١٩٥٠»

المنطقة	متوسط عدد المصوتين في الدائرة	متوسط عدد الأصوات التي ينجح بها النائب المرشحين الساقطين	متوسط عدد أصوات
دوائر الريف	٧٢٦٢	٦١٣٢	٢٢٤٣
« المدن	٣٩٣٥	٢٤٧١	٦٤٠

وبين هذا الجدول أن متوسط عدد المصوتين في الدائرة الانتخابية بالريف
بلغ حوالى ضعف متوسط زملائهم في دائرة المدن . ولم يسكن ذلك عن وعى من
سكان الريف ، أو عن تشبعهم بالحياة النيابية أكثر من أخوانهم سكان المدن ؟
وأما كان الأقطاعى بأقطاعيته يكتل تابعيه ويسوقهم سوقاً في معارك الانتخابات
التي كانت تدور حول المصيبات لا حول المبادئ والبرامج .

وهكذا لم يكتف الأقطاعى بالسيطرة على مساحات الأرض الواسعة فحسب

بل وسيطر كذلك على مقاعد البرلمان ، وعلى حكومات تدعى أنها حكومات نيابية . وكانت البلاد كلها تحت رحمة هذا النظام الجائر . فالملك الطرود كاف أكبر إقطاعي ، والحكومات إقطاعية والمجلس النيابي ، إقطاعي أيضاً .

هذا وصف سريع لبعض النواحي ، من حياة الريف . الريف المصري الجميل والذي يباهى أى ريف آخر في العالم بأطواره الأخضر الزاهى ومائه الفيض الجارى ولكن بين هذه الخضرة وبين هذا الماء تبرز أشباح حياة ذات أجسام هزيلة ، يقال عنها أنها لأناس يتمتعون بالحياة . وأى حياة تكون ! أنه الفناء في ثوب حياة ، أو الحياة في ثوب فناء . فهم قوم يزرعون القمح ، ولكنهم لا يقذوقون طعامه إلا في المواسم والأعياد ، ويشيدون القصور ، ولكن لا يسكنون سوى الأكواخ والجحور . وينشئون المصارف والقنوات ، ولكن لتسقى أرضهم التي اغتصبها كبار الملاك ، وأصحاب الإقطاعيات وأنه ليحضرني قول الشاعر العربي^(١) في وصف هذه الحالة إذ قال :

عندنا اليوم في الحياة نظام	قد حوى كل باطل ومعال
حيث يسمى الفقير سعى أجير	لغنى مستأثر بالفلال
فترى الكثيرين في طيب عيش	أرغده لهم يد الأقلال
وترى الغنائصين في البحر أمس	لسوامم ما أخرجوا من لآلى
وترى المعسرين في ظل أرض	كعبيد والموسرين موالى
أكثر الناس يسكدحون لقوم	قعدوا في قصورهم والعلالى
واحد في النعيم يلهو وألف	في شقاء والبؤس والاعتدال

إيقاظ الشعور بالريف :

كل هذا جعل الفلاح وصغار الملاك في الريف ، غير متحرر من القنانة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا . الأمر الذي أيقظ فيه التطلع إلى تغيير الأوضاع ، والتلief لطريقة تخلصه من هذه الحياة . ولقد ساعد إيقاظ الريف وجود الطبقة

(١) المرحوم الرصافي شاعر العراق المشهور .

الوسطى ، وزيادة تثقيف بنيتها ، ووجود أحداث عالمية من حرب عالمية ، وسماع أخبارها وأسباب هذه الحروب وتفهم كثير من أسبابها الاقتصادية ، التي لمسوها في ارتفاع أسعار الحاجيات وكذلك قتل أنفاسهم وفلذة أكبادهم في حرب فلسطين . كل ذلك وغيره ، وبالإضافة لحالتهم السيئة من جميع النواحي جعلهم وجعل شعب مصر أجمع يتطلع إلى تغيير هذه الأنظمة الفاشية المستبدة ، إلى أنظمة أخرى عادلة تقرب بين الطبقات وتحقق العدالة الاجتماعية .

وأن ازدياد الضغط يولد الانفجار والبؤس والحرمان ، يولدان في النفس إيقاظ الشعور بالظلم . فعندما تقدم رومل في الصحراء الغربية متجهاً إلى مصر ، أيقظ في الفلاحين شعورهم المكبوت عشرات السنين ، وانتظروا دخوله البلاد ، بفارغ الصبر ليتخلصوا من هؤلاء الأقطاعيين . وكنت وأنا من الريف أسمع الواحد منهم يقسم مع الآخر بعض ضياع الأقطاعيين ، فهذا يقول سأمتلك ضيعة فلان والآخر توجه اهتمامه إلى ضيعة فلان ، إلى غير ذلك ... من التصورات ، التي أن دلت على شيء ، فأنا تدل على منتهى القنائة ، والفاقة التي كانت تسود هؤلاء المظلومين . وعندما أخذت الملايا تفتك بالبؤساء من سكان الصعيد ، وأرسلت الحكومة لهم الأطباء ليدومهم بالأدوية والمقايير طلب منهم هؤلاء البؤساء أن يدومهم بالقوت والطعام الذي يعتبر الدواء الحقيقي لمرضهم . وقد ، حث آنذاك بعض الكتاب الأغنياء والموسرين - أعني المغتصبين - أن يتنازلوا عن جزء مما اغتصبوا لأصحابه ، ولكن « أسمع الصم الدعاء إذا ولوا مدبرين ؟ » فإذا ما تفاقم الخطب نالت نذر تنبيه بالخطر وأهمها ثورة الفلاحين في ضيعة أسرة البدراوي بقرية بهوت سنة ١٩٥١ وحدث أن وقعت اضطرابات مماثلة في ممتلكات محمد علي في كفور نجم بالشرقية وغيرها .

معاملة الأقطاعيين للشعب

وختاماً لهذا البحث أرى أن أكتب عن معاملة رجال الاقطاع للأغلبية العظمى من سكان الريف ، وإن كنت وضحت فيما سبق ما يشير إلى المعاملة السيئة التي عومل بها كل من الفلاحين وصغار الملاك .

وبين يدي خطاب شامل للثائر المصرى محمد فريد ، ألقاه في أنصاره في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩١٢ نوه فيه عن معاملة الشركات الأجنبية لعمالنا وعن معاملة الإقطاع افلاحينا وعن حالتهم فيقول . « انظروا إلى تحكم الشركات الأجنبية في العمال ، انظروا إلى الفلاح ، وما يفرضه عليه مالك الأرض من الإيجار الباهظ تجدوا أنهم في أحط درجات الفقر . العامل لا يحصل على قوت يومه إلا بعد أن يشتغل اثنتى عشر ساعة كل يوم ، والفلاح لا يحصل إلى ما يسد الرمق من أردأ أنواع الخبز بلا أدام إلا بشق الأنفس . وكل ذلك ناشئ عن فقدان مبدأ الاجتماع وفقدان التضامن بينهم . والاحتلال يريد أن تبقى تلك الطبقة كقطيع الغنم ، يؤمرون فيطيعون ، عائشين عيشة السائمة ، جاهلين حقوقهم وحقوق بلادهم . وكيف يعامل إقطاعى مستبد فلاحين ، يحسبهم عبيدا ، التصقوا بأقطاعية المريضة ، لسان حاله يقول عن جنته — التى اغتصبها — « وما أظن أن تبعد هذه أبدا » أو يقول كما قال قارون « إنما أو تبقته على علم عندى . أو لم يعلم أن الله قد أهلك من قبله من الفرون من هو أشد منه قوة وأكثر جمعا ولا يسأل عن ذنوبهم المجرمون » . وإلى القارىء موجز عن هذه المعاملة : —

فن ناحية صفار الملاك . ومتوسطى الملكية : فقد ذكرت كيف عمده الأقطاعيون على انتراع أراضي صفار الملاك وذكرت البيانات الاحصائية الموضحة لذلك فيما سبق «ص ٢٣» .

أما من ناحية الفلاحين : فلن يتصور إنسان أى نوع من الرق والاستعباد عومل به هؤلاء ، الذين يعتبرون الغالبية الكبرى لأهل الريف ، وإليك إشارة سريعة إلى ذلك .

(١) السخرة . واستغلال مجهودهم : ووضح ذلك من نظام الأجر الذى وضخته سابقاً ، وهو نظام يعتبر السخرة بعينه .

(ب) عدم مساواتهم : ... أستغفر الله ، لا أريد أن أسجل الكلمة ، لأنها كلمة ، بذئمة وكريهة ، يتوقف القلم عن كتابتها ويحجب المداد عن تسجيلها ، ومع هذا فهى الواقع وهى ما حدث خلال تلك الفترة ، فالكل يعلم ، من أخبار (م — ٣ مصر بين عهدين)

مصادرة أموال أسرة محمد علي ، الذين يمثلون كبار الافطاع بالبلاد ، كيف كانوا يعاملون كلابهم المدللة وقططهم ، وغير ذلك ، من الحيوانات والطيور . موظفين صحيين ، يقيسون الحرارة صباح مساء للاطمئنان على الصحة العالية ، ومن غذاء حسب ارشادات الأخصائيين ، وغير ذلك مما لا يدخل تحت حصر . فهل ، ساوهم بهذه الـ . . . عملاً بقول الله تعالى « ولقد كرمنا بني آدم » .

أمانة الشعور: Creation of irresponsibility:

فهل رأيتم أيها السادة واقعة ، تدل على منتهى الأنانية والفضاعة مثل التي قام بها أحد هؤلاء الافطاعيين الذي كان من الأسراء :

« الخوف من الثورة » وتروى لنا بحلة ... هذه الحادثة الشاذة ، والتي أن دلت على شيء فإنما تثبت أن فاعلها كان يتوقع وجود تدمير وان هذا التدمير لا بد أن يعمل على إيجاد ثورة وإليك ما كتبه المجلة بعنوان « دفن الطعام » . « في سنة ١٩٤٥ دعا الأمير السابق ... أفيقاً من القادة الانجليز وعقيلاتهم لقضاء يوم في مزارعه الكبرى . . . وأقام لهم مأدبة غذاء حوت مالم تحويه مأدبة من صنوف الطعام والشراب والحلوى . فأكل الضيوف الأجانب وشربوا ثم نزلوا إلى الحدائق والحظائر وأراج الحمام لمشاهدة المعجائب السبعة التي كان يحتفظ بها الأمير السابق في مزارعه ...

وتخلف الأمير السابق عن ضيوفه ليشرف بنفسه على دفن بقايا المائدة فقد كان من عادته أن يدفن في الأرض وتحت اشرافه كل ما يتخلف عن مأدته من طعام . الاحوم توزع على السكّاب والباقي يدفن في باطن الأرض ، ولا يجوز عامل أو خادم على مديده إليه .

وهذه المرة ذهب إليه ناظر التفتيش وتجراً وسأله عن السر في دفن الأكل دون (التعمط) بمنحه للخدم والمال والفلاحين ... ونظر إليه الأمير السابق نظرة طويلة ثم قال له :

« يا كلون من أكلنا ، بعدين بعمل ثورة ! » وانسحب ناظر التفتيش منكس الرأس . هذا هو الشعور الذي كان يحس به حضرة الأمير السابق « الخوف من عمل

ثورة». وهل لوعامل كل أقطاعي فلاحيه ، بالحسنى ، وممكنوهم من الحياة ، بشكل الأيسر ، ولائق ، هل كان يحس بعد ذلك بمثل هذا الشعور ؟؟ طبعاً لا !! وإنما بالعكس كان سيجد منهم العون الصادق والمشاركة الحقة فى زيادة الانتاج مع المحافظة على عناصره .

كلب الأمير : وتروى لنا نفس المجلة عن نفس الأمير فى عدد آخر بعنوان كلب الأمير ما يأتى :-

« كان الأمير السابق قد أعلن فى الصحف أنه سيتبرع بمبلغ عشرة آلاف جنيه لبناء مدرسة واجتمع عدد كبير من الأهالى والأعيان وقرروا اختيار وفد منهم لشكر الأمير على تبرعه الكريم ! وذهب الوفد إلى قصر الأمير وانتظروا السماح لهم بمقابلة الأمير فرفض أن يقابل الوفد دفعة واحدة وطلب من سكرتيره أن يبعث إليه بمندوب عنهم ! ودخل الرجل على الأمير « السابق » فى خطوات مترددة . وإذا بالأمير جالس ويجواره كلب كبير وبدأ الرجل يتقدم وفى لحظة خاطفة أشار الأمير إلى الكلب فهم على الرجل وأخذ يمزق ملابسه وأطرافه والرجل يصرخ ويستغيث بالأمير وظل الأمير يضحك بصوت عال والرجل يجرى ويصرخ :

« الحق الكلب يا أفندينا . . . الحق الكلب حاي موتنى . . . » .

وهكذا ترى التبرعات تعلن من كثير من الاقطاعيين ، والأعمال الخيرية تكتب للدعاية على صفحات المجلات والصحف ، ولكن من السهل أن يكتب المرء أنه سيتبرع ، وأسهل من ذلك أن لا يدفع الذى زعم بالتبرع شيئاً مما زعم وأن يهين من يتقدم لشكره .

ولقد قصص هانين القستين — دون ذكر اسم الأمير السابق ، حتى لا أنهمم بالتحيز — من آلاف القصص ، ليقين لمن كان يرى فى مصادرة أموال « أسرة محمد على » امراً آخر غير المصادرة . والحق أن المصادرة كانت أبسط الجزاءات وأهونها ، عل قوم ظلموا الفقير واستغلوا الفلاح واستنزفوا أموال الشعب . هذه المصادرة تطبيقاً لقول الدين الحنيف الذى يقول « وحزاء سيئة سيئة مثلها »

حادثين أرويهما عن إقطاعى واحد من حوادثه الثيرة ، وحوادث غيره الألبنة ، والدافع لهذه الحوادث واضح بين . فقد خشى هذا الإقطاعى على مستقبله ، من هؤلاء الفلاحين . إذ هو يعلم علم اليقين أنهم لو تناولوا مثل هذا الطعام ، الذى يحتوى كل ما لذ وطاب ، أو تذوقوه ، لوقفوا على مقدار الحرمان الذى يشملهم ، ولأيقظ ذلك فيهم شعوراً آخر . وشعوراً آخر له خطره فى المستقبل ، وخشى لو تبرع للعلم لنشأ جيل يدرس حالته وحالة أمثاله . الأمر الذى يجعلهم بطالبون — إن لم يكن اليوم ، فقد — بمحهم المقتصب . « ويمملون ثورة » على حد تعبيره .

أعود فأقول أراد الإقطاع أن يميت هذا الشعور . وهو لم يكن يميت ، ولم يكن ليموت ، لأن الله تعالى خلقه ملازماً لحياة الإنسان . وإنما عمل الإقطاع وأتباعه ، على إخماده .

ومثل هذا الحادث المؤلم ، يدل دلالة قاطعة على أن الإقطاعيين كانوا يعلمون أنهم مقتصبون ، وأنهم مستبدون . غير أنهم لم يحاولوا ولم يفكروا فى إرضاء المظلومين ، وردّ « ولو قطرة من بحر » المظالم لأهلها . ولم يتخذوا أى عظة ، من الماضى .

الثورة على النظام الإقطاعى فى القرون الوسطى :

ولقد ثارت من قبل جميع أمم العالم على عهود الإقطاع فيها ، منذ زمن بعيد ، وتحررت من قيود العبودية الاستغلالية على البشرية وظلم الإنسان لأخيه الإنسان . وما عهد نظام الإقطاع فى القرون الوسطى ببعيد ، وقد قامت الثورة الفرنسية ، فقضت عليه ، وعلقت المقاصل فى كل مكان ، قصاصاً عادلاً ، لردّ المظالم إلى أهلها .

بدء التحرر من النظام الإقطاعى فى بعض الدول المجاورة :

ولم ينظروا لقطر من الأقطار المجاورة ، وهو إيران ، كيف أن امبراطورها الحالى « وهو أكبر إقطاعى فى الممالك » وزع كثيراً من أملاكه على المزارعين ، اعترافاً منه ، بأنهم مظلومون وبأنه لاقى له فى هذه الممتلكات .

وقد أشار امبراطور إيران أثناء مقابلة لأحد الصحفيين السابقين^(١) في شهر فبراير الماضي ، أنه نصح فاروقاً بذلك سابقاً ، ولكنه « أبى واستكبر » وهل يسمع الصم الدعاء .

وإليك ترجمة لحديث الشاه « الفلاح الذى يفلح الأرض يجب أن لا يحرم من ملكية جزء منها ، ولذلك كانت سياستى مبنية على توزيع معظم الممتلكات التى ورثناها عن آبائى ، بين الفلاحين الذين يسكنون القرى التى توجد فيها هذه الأملاك ، ليسكون ذلك نموذج يقلدنى فيه كبار الملاك . وقد قدمت هذه النصيحة لفاروق فى مناسبات عديدة . ولكنه لم يسمع لى ... فكانت نتيجة المعروفة ، وأن الإصلاح الزراعى الذى قام به محمد نجيب يقصد به إصلاح اجتماعى يدعو إلى الإعجاب .

يد ... مغلوله ويد الإقطاع ... قال الله تعالى « غلت أيديهم ولمنوا بما قالوا ، بل بداء مبسوطتان ... » وماذا أسجل للتاريخ عن هذه القصة الأخرى المؤسفة حدثت من إقطاعى ليس من أسرة محمد على ولكنه زميل لهم فى الظلم والاستبداد والمعجزة ، تقدم إليه أحد مستأجره ، يشكو له ضالة المحصول ، وانخفاض ثمنه ، ويلتمس منه التجاوز عن جزء من قيمة الإيجار ، أمام جماعة من أعيانه . ثم زلف لسان المستأجر — على حد تعبير الإقطاعى — وقال « وربنا يعوض عليك » كلمة حق قالها رجل يؤمن بالله ، ولكن وجهته لإقطاعى يظن فى نفسه أنه فرعون الذى قال : « أنا ربكم الأعلى » إقطاعى توافر لديه كل سبل الحياة ، أراضى شاسعة وأموال مكنوزة وأولاد وعشيرة ، حسبوا أنفسهم أهم « ذو بأس شديد » .

سمع هذا الإقطاعى كلمة « ربنا يعوض عليك » ، فأنف من ذلك وأنكره ، وأراد أن يثبت للمستأجر أمام مجلسه ، أن الله لا يعطى « حاشى لله » فأمر المستأجر أن يطلب من الله أن يعطيه بقرة ، فطلب الرجل ذلك من ربه . وبديهي أن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة ... ولا بقرأ ... فقال الإقطاعى للرجل اطلب

(١) زميلنا السيد ألبير مبيجة المدرس المنتدب للعراق ومهازل المصرى سابقاً .

منى أن أعطيك بقرة ، فطلب منه ذلك ، فأمر بإعطائه ما طلب . . . ليرهن للناس ، أنه يعطى وأن الله سبحانه وتعالى ولقد صدق تعالى إذ قال : « ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الأرض » .

وهكذا أخذ الأقطاعيون يبعثون في الأرض وينشرون فيها الفساد فحسبوا أنهم ، أصبحوا آلهة ، « ولكن الله ليس بغافل عما يعملون » .

استعمار المصرى للمصرى :

وأما وصف موجز يوضح مدى استغلال الاقطاعيون للفلاح المصرى ، وهو حديث قيل سنة ١٩٤٢ لأعضاء مجلس النواب الاقطاعيين . ولكن ماذا تفيد الشكوى إذا نحن نشكو للاقطاعى من ظلم الاقطاعى ؟؟ وأرى إثباتاً للواقع أن أسجل الحديث ^(١) كاملاً : —

« الحق أنى ، صهرت بقرية من قرانا ، ورأيت الفلاح يكاد يأكله العمل وغيره يأكل ... ويلبسه العرى وغيره يرفل ... ويضنيه العيش القذر ... والمأوى القذر ... والمرض القذر ، حتى لسكان المسكين يخرج من الجنة لكي يدعنا ندخل — كلما شهدت هذه المزيات المفجعات ، وحاولت أن أقارن أو أوازن بين ما نرى في مصر من مفارقات ، تولانى شعور أشد إبلاماً من الحزن والأسى ، لأنه مقترن بالكثير من الخجل ، والكثير من الوحل . فقد كنت أسائل نفسى : هل حقاً حققنا لمصر استقلالها ^(٢) في حين أن مصر الفلاحة ، ومصر العاملة — وهى تسكاد تكون مصر السكاملة — قد استعبدت للأرض ، وأصحاب الأرض ... وأى استقلال وأية كرامة لشعب قتل الفقر فيه روح الاستقلال ، والاعتماد على الذات ، فلا يكاد يجد من القوت إلا ما يتناوله من موائد الأسياد من الفتات ؟ وأية دفعة في ميدان الاقتصاد ، وأى اندفاع ، يمكن أن ينتظر

(١) كلمة للأستاذ مكرم عبيد سنة ١٩٤٢ لأعضاء البرلمان . وردت أيضاً في مجلة التحرير العدد ٥٢ الصادرة في ١٢ / ٤ / ٥٤ .

(٢) بديهي المتحدث يعنى معاهدة ١٩٣٦ (معاهدة الشرف والاستقلال حسب ما سميت في ذلك العهد) .

من رجل لا يملك من حطام الدنيا ما يستحق مجرد الدفاع ؟ ... وما الذى يكسبه الفلاح المصرى من الاستقلال ، إذا ما ظل فى عهد من المهود كبش الفداء ، ومحل الاستغلال ، فلنقلها إذن قولة صريحة يا حضرات النواب : لقد عملنا لتخليص المصرى من الاستعمار الأجنبى ... وقد بقى علينا أن نخلص المصرى من الاستعمار المصرى . » ^(١)

دم الرجل لا يساوى إزعاج أمير : يقول الله تعالى فى كتابه الكريم : « والنفوس بالنفوس » غير أن أمراء ^(٢) هذا البلد الأمين الهادى ، يقولون غير هذا . فهم سادة والشعب عبيد لهؤلاء السادة ، وعلى الشعب توفير جميع الوسائل لهؤلاء الأفاضل ، وإذا حاول أحد العبيد ، تمكيد صفو أحد سادته كإزعاجه مثلاً وقت راحته ونومه ، فما جزاؤه إلا القتل ، حادثة مثيرة للأعصاب يروىها سكان قرية شفو ... التابعة لتفتيش قوله ، حادثة إن دلت على شيء فإنما تدل على كل شيء . حادثة تدل على ما كان يدور فى خلد هذه الفئة المستغلة ، من استهتار بالشعب واستهتار بأمور الناس أيضاً حادثة تدل على أن هذه الفئة القليلة من الناس التى لا يزيد عددها على بضعة آلاف ، كانوا يمتقدون أنهم كل شيء فى هذا البلد وأما باقى الاثنين والعشرين مليوناً من الأشخاص فى نظرهم لا شيء . وإليك مجلة التحرير ^(٣) تروى لنا هذه الحادثة المؤسفة :

« حكاية أخرى نسمعها من أهل قرية شفو . ! إحدى قرى التفتيش (معنى المجلة تفتيش قوله) تقول أن أحد الأمراء كان يتناول غذاءه بهذا التفتيش ثم آوى إلى غرفة نوم فاخرة ليستريح من عناء الدجاج والحمام وأطيب الطعام . وفجأة سمع بوق عربية ... أراد سائقها أن يستعملها لينبه الناس فى الطريق ، ولكن الأمير رأى أن استعمال البوق وهو نائم جريمة لا يحسبها إلا « الدم » فخرج إلى الشرفة وأطلق النار على السائق ... وعند ما خر السائق صريعاً . . قالت حاشيته المتملقة

(1) Domination of Egyptians to Egyptians.

(٢) السابقين طبعاً .

(٣) مجلة التحرير عدد ٥٣ فى ٢٠/٤/٥٤ .

للأمير الجليل ... يا لك من « ناشنجنى » عظيم^(١) ...

وسام الجدارة لمن يجلد الأرياء وينتهك حرمة بيوت الله : وتسرد انفسا نفس المجلة حادثة أخرى في نفس المكان . أترك التعليق فيها للقراء الأفاضل ليحكموا بما يرونه على ذلك العهد الذى استهزأ بكل شيء ، حتى ببيوت الله . وكأنه قد عز عليهم أن يسرد التاريخ انتهك نابليون حرمة بيوت الله وحده ، وبفرد نابليون بهذا الحادث التاريخى الشاذ ، دون غيره من الناس ، فنافسوه في ذلك ليسجل لهم التاريخ نفس الحادث . وأظن أن التاريخ لا بد وأن يقسوا عليهم في سجلاته ، ومخائفه ، أكثر من قسوته على نابليون . لأن الأول ليس من دين الآخرين ، كما أن جنسيته غير جنسيتهم ، وقد كان جزاء الأول الطرد بينما جزاء الآخرين « وسام الجدارة . »

تقول المجلة « وأنتك اتسمع من أهل كفر الشيخ الذى يقع تفتيش قوله في دائرته ، أجمع المآسى التى كان يرتكبها فاروق وبطانته . »

« وحدث مرة أن شب حريق التهم أخطاباً ثمنها مائة جنيهه ، فلما بلغ الخبر إلى أسمع الأبراشى ناظر الخاصة « الملكية » في ذلك الوقت ، جاء بنفسه إلى التفتيش وفي ركابه رجال المضبط والربط على خيولهم ، ولم يجد أحداً من رجال القرية ، لأنهم كانوا في المسجد يؤدون صلاة الجمعة . فما كان منه إلا أن أمر الجند بدخول المسجد ليحبسوه بالفلاحين ، فدخل الجنود إلى المسجد بحيلهم كما فعل نابليون بالأزهر الشريف وانتزعوا الرجال من بين يدي الله .. وبين يدي الأبراشى جلد سبعة منهم ، وبعد هذا الحادث بمضمه أيام ، كان الأبراشى يزين صدره بوسام الجدارة »

وبين يدي قصيدة لأحد الشعراء^(٢) بعنوان « إقطاعى عابث » يصف فيها حياة الإقطاعيين وظلمهم للفلاحين - وهي تنطبق على كل إقطاعى وعلى الإقطاعى في مصر أيضاً - أقتطف منها الأبيات الآتية : -

(١) وبذلك فاقوا إقطاعى فرنسا في القرون الوسطى عندما كانوا يسخرون الفلاحين في جمع الضفادع ليلا حتى لا يزعجهم ضوضاؤها .

(٢) للشاعر حافظ جميل ، نشرت بمجلة الوادى ببغداد ، عدد ١١ في ٢٢/٥/٥٤ .

حسبي من الدنيا نعيمها بسطقي ورائيه
لا الجاه يعوزني ولا ترف الحياة الراقية
سكنائي في قصر ينسف على القصور العالية
تنبث في أرجائه العشرات من خداميه
أودعته خير الوثا رُ والشفوف الزاهية
وكسوته أبهى الرفا رف والرياش الغالية
وحديقتي منسوقة ممتدة مترامية
لم يخل من متع الهوى طرف بها أو ناحية
في كل مخدع ابـكة وتريون وشادية
وبكل ظل جدول من خمرة أو ساقية
أَمْضَى بها نشوان من عجبى ومن خيـلائية
وعلى يميني قينة وعلى شمالي جارية
أن شئت كانت خلوة حمراء من خلواتيه
أو شئت كان العزف والتطبيع ل من ندمائه
حيث الظباء السادحا ن العابثات اللاهية
حيث الكؤوس معربدا ن والأرائك ساجية

* * *

ويطوف حولى غلة ولما بفيض عطائيه
لا يسألون ولا تحو ن غمبهم نظرائيه
أن حان منى مطلب عرفوه من أئائيه
ما يفتأون يسلمو ن وينحنون أماميه

* * *

ذرتي وما ملكت يدي أطفئ لظى شهوائيه
من ذا الذى يأتى على تهتكى وسفاهيه
من ذا يسنفنى إذا أمرفت فى لذائيه

وأبحت ما لا ليس من كدى ولا أنمايه
 حسي معيناً ما يفيض مرافقى وغلا لبيه
 وخلائق يتضوون ن ليشبعوا أطعاه
 يبلون آلام الخصاص في سبيل رخائيه
 ويكابدون أذى التماس في سبيل هفائيه
 لا يبتغون من الحيا ة سوى جميل رضائيه
 أعظم بهم من صابر بن على عظيم بلائيه
 لم يبق من سمة الحيا ة بوجههم من باقيه
 صور تكنفها البلى وهما كل متداعيه
 ذرى وشأنى والهوى ولداندى ومتاعيه
 أبيضيرنى كد الألوف ف وموتهم لحسابيه
 هات الذى يستطيع أن بوى إلى طغيانيه
 هات الذى يقوى على ردى وكبح جماحيه
 لم لا أنيه على العباد د وكلهم إسرائيه
 لم لا أجود وأستطيل ولو على خلاقيه

الباب الثاني

ثانياً - الحكم والإنتاج الزراعى

وما الذى نتوقع أن يعمل به حكم العهد الغابر للنهوض بالإنتاج الزراعى الذى يعتبر من أهم عناصر الإنتاج ببلادنا ويعتبر - على حد تعبير المستعمر وأعوانه من الحكم وغيرهم - العنصر الوحيد للإنتاج. فمصر فى نظريهم بلاد زراعية ، ولن تصالح لغير ذلك . ولنعرف مدى ما قدمه هؤلاء الحكم لهذا المورد الهام من موارد البلاد . وقد كان جل هؤلاء الحكم ، إما إقطاعيون ، همهم زيادة الرقعة الزراعية التى تخصهم ، أو أذئاب المستعمر ، شغلهم الشاغل إرضاء رغباته ، من تأخير الإنهاض بجميع مرافق الثروة بالبلاد ، أو طالبي حكم همهم إرضاء شهوات ورغبات خديوى حتى الانكسار عرشه من عرابى المتحرر ، أو ملك أصبح فأسمى من كبار الإقطاع أو آخر استكبر واستعمل وقال أنا ربكم الأعلى^(١) . وجل هؤلاء همهم إرضاء مستعمر يمين أو ينصح على حد تعبيره بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بنوع « الطقم » الذى يجب أن يملأ كرامى الحكم .

لا أريد إطالة الوصف فى صفة هؤلاء الحكم ولكن البيانات الدقيقة الآتية توضح مدى ما قدموه من خدمات للوطن الذى عينوا فيه حكماً والمفروض أنهم كانوا حكماً باسم الشعب . فالبلاد كان بها دستور قائم ونظام برلمان قائم أيضاً ؛ ولكن أى دستور وأى برلمان ! !

أولاً - مساحة الأراضي الزراعية :

Area of Cultivated Land

وتقدر مساحة الأراضي السكونية والزراعة بـ ١١ ٪ من المساحة الكلية للقطر . كما يتضح من الرسم بالصحيفة التالية وقد وضحت سابقاً أن حركة السكان فى مصر

(١) أعنى بالأول توفيق ، والثانى فؤاد والثالث فاروق المطرود .



تضاعفت خلال الخمسين سنة الأخيرة بل أن البعض
يقدر أن مقدار نسبة زيادة السكان خلال هذه
الفترة ٥٥ ٪ بينما المساحة المزروعة لم تزد خلال
نفس المدة إلا بنسبة ١٢ ٪ كما يتبين من البيان
الإحصائي الآتي :

بيان إحصائي لحركة زيادة السكان ، وزيادة المساحة المزروعة من سنة
١٨٩٧ — ١٩٥٢ .

السنة	المساحة المزروعة			السكان	
	المساحة مقرباً إلى الآلاف فدان	الزيادة العددية أو النقص بـ ١٠٠٠ فدان	نسبة الزيادة في المائة أو النقص	عدد السكان مقرباً إلى ألف نسمة	الزيادة نسبة الزيادة العددية مقرباً في المائة بين كل فترة
١٨٩٧	٤٩٩٤٣	—	—	٩٧١٥	—
١٩٠٧	٥٤٠٣	٤٦٠	٩٣ +	١١٢٨٧	١٦٠٢
١٩١٧	٥٣١٩	نقص ٨٤	١٥ —	١٢٧٥١	١٣
١٩٢٧	٥٥٤٤	٢٢٥	٤١ +	١٤٢١٨	١١٥
١٩٣٧	٥٢٨١	نقص ٢٦٣	٩ —	١٥٩٣٣	١٢١
١٩٤٧	٥٧٦١	٤٨٠	٨٣ +	١٩٠٢٢	١٩٤
٤٩—٤٨	٥٨٣٤	٧٣	١٣ +	٢٠٠٠٤	٥٤
٥٢—٥١	٥٨٥٠	١٦	٢٧ +	٢١١٥٠	٥

ولقد كان لهذه الزيادة المضطردة سنوياً في سكان البلاد ، مع عدم وجود
زيادة مقاسبة في مساحة الأراضي المزروعة ، كان لذلك آثاره السيئة في انخفاض
مستوى المعيشة ، وجعلها أقل من المستوى اللائق بحياة إنسان يحى في القرن
العشرين . وقد جعل ذلك البلاد ، تسير في الطريق الذي تنبأ به ذلك الاقتصادي
المشاهير مالتس Malthus منذ أمد طويل . يقول مالتس أن عدد السكان يزداد

بنسبة هندسية في حين تحصل الزيادة في مواد المعيشة التي تحت تصرف البشرية بنسبة حسابية . فيتضاعف عدد السكان كل ٢٥ عاماً ، وهي المدة التي وضعها كأساس للزيادة . فمن ١ إلى ٢ إلى ٤ إلى ٨ وهكذا في حين لا تزداد مواد المعيشة بهذه النسبة الهندسية بل بالحسابية فمن ١ إلى ٢ إلى ٣ إلى ٤ إلى ٥ وهكذا ، فإذا اضطرت هذه النسبة في الزيادة من حيث السكان ومن حيث مواد المعيشة يأتى وقت يصبح فيه عدد السكان من السكترة بحيث لا تكفيه المواد المعيشية الموجودة وبذا نجد البشرية نفسها يوماً ما مهددة بالجماعة ، ولا بد لمنع هذه السكارثة من عقبات تمنع زيادة عدد السكان فإذا تم ذلك تناسب عدد السكان مع مواد المعيشة » .

(Malthus : Essoy on the principles of Population) .

ملاحظة : لا مجال هنا لمناقشة هذه النظرية ، غير أنى أوردتها هنا بمناسبة عدم اهتمام المسؤولين في ذلك العهد بتوسيع مساحة الأراضى الزراعية أو خلق موارد أخرى للثروة ، مما جعل نسبة زيادة السكان مطردة ، بينما نسبة زيادة المواد المعيشية تسير سيراً بطيئاً ، لا يماثل الزيادة في السكان — الأمر الذى لو مكث على هذا النظام لمرض البلاد لسكارثة الجماعة التى تقضى على الأخضر واليابس . ويتساءل المرء ويلج في التساؤل ، عن السبب الذى جعل حكام ذلك العهد الماضى ، المديدين لا يتنبأون بهذه الظاهرة الخطيرة ، التى تهدد بأشياء كثيرة أقل ما يقال عنها بمجاعة نأكل الأخضر واليابس كما ذكرت ، أو ثورة تطيح بهذا النظام الجائر . أكان هؤلاء الحكام يجهلون أو يتجاهلون الحقائق ؟ أم كانت تعوزهم الخبرة التى تبين كيفية استصلاح الأراضى البور الشاسعة والقابلة للاستصلاح ؟ أم كان النيل الوفى الأمين يضمن على البلاد بمائه الوفير ، ويقول الله تعالى في كتابه الحكيم : « وينزل من السماء ماء فيحى به الأرض بعد موتها أن فى ذلك لآيات لقوم يعقلون » .

هكذا يقول خالق هذا الكون ، جل وعلا ، ولكن سادتنا الأفاضل — حسب رأيهم — جهلوا وتجاهلوا ذلك ، فتركوا مياه النيل العذبة — التى تحى الأرض بعد موتها . تنساب في البحر الأبيض سفوفاً ولا أدري لماذا فعلوا ذلك ؟!

ولعل تكون البحر الساح قد شكى إليهم من الماء الملح الأجاج ، واستعطفهم ليرووا ظمأهم من النيل العذب الفرات ، فتركوا ماء النيل تتدفق إليه كل فيضان .

سريانه الحباة :

تركوا هذا المنبع الحيوى الفيض ، يفقد منه وادى النيل ملايين الأمتار المكعبة سنويا ، دون العمل على حفظه ، بإنشاء السدود والخزانات الواسعة ، كالسد العالى ، الذى شرع فى تنفيذه ، رجال ثورتنا الحالية الراشدين .

لا أدري كيف أفسر ضياع هذه الكميات الهائلة من مياه النيل سنويا فى البحر المالح طوال هذه السنوات المعجاف التى مرت على مصر ، والبلاد فى أمس الحاجة إلى كل قطرة من قطراته لتوسع مساحة الأراضى المزروعة .

وكان لأهمال هذه المشروعات الأروائية آثار أخرى ، منها تعرض البلاد لأخطار الفيضانات فى بعض السنوات ، تلك الفيضانات التى كانت فى كثير من الأحيان تبيد كثيرا من الثروات وتعرض حياة كثير من المواطنين للخطر . وهكذا تنقلب النعمة التى يبعثها الله على عباده إلى نقمة ، نتيجة إساءة استعمالنا لهذه النعمة .

وكأنى على موعد ، مع فيضان نهر دجلة ، عند بحثي لهذا الموضوع ، فأسطر هذه الكلمات بعد ثلاثة أيام خلت من إبريل سنة ١٩٥٤ ، وأنا فى بغداد الهددة بأخطار فيضان جارف لم يحدث لها منذ قرن ، وبينى وبين دجلة عشرات الخطوات ، وبينى وبين سداد بغداد الشرقية ، أيضاً ، بضع مئات من الخطوات ، والمياه تتدفق فى منسوبها فى كل من النهر ومن خلف السداد — المحيطة ببغداد احاطة السوار بالمصم — تارة ببطء شديد ، وتارة بسرعة مخيفة ، ومحطة إذاعة عاصمة الرشيد تقضى الليلة ساهرة تحاول بث الطمأنينة فى نفوسنا ونفوس جميع المواطنين ويقضى حوالى مليون ونصف نسمة ، يسمعون الذيع وهم حيارى لا يدرون من أمرهم شيئاً . فإذا بذخ النهار ولاح الفجر وظهر بصيص من نور ، صحبه بصيص من أمل إذا وقع الرء بصره على الأرض ليراها ما زالت يابسة لم تنساب إليها المياه

بعد ، من الهر أومن خلف السداد . (١)

أقول كأتى على موعد مع فيضان دجلة ، وقت بحث هذا الموضوع ، فأندكر النيل وأندكر أياما قضيتها في رعب وقلق نتيجة أخطاء فيضاناته ، ثم أندكر المأسى الحزينة من تسخير الشعب وسوقه إلى ضفافة فييتون على حراستها ويسهرون على ترميمها . ويحثون مياهه ، لتسرع في مجراها إلى البحر المالح حتى يستريحوا من هذه السخرة ومن هذا السهر على أرض ، لا ناقة لهم فيها ولا جمل وبينما أنا في هذه الذكرى الأليمة ، على فقدان البلاد هذه المياه الثميرة ، إذا بأحد شعراء الوطن ، يوجه اللوم إلى دجلة لطيشه ونذقه على لسان شقيقه النيل ، بأبيات من الشعر تنم على المعنى الذى قصده من هذا الوصف فيقول : (٢)

ذهبت للنيل وقلبي على (بغداد) في حزن وفي خفق
أسأله عن (دجلة) والذى أبدته من طيش ومن زرق
فقال لى أنت لها ظالم قاسم مقالها الحق والصدق
(دجلة) ليس الشر من طبعها لكنها تبكى على الشرق

ثانياً : نقص غلة الأرض Diminishing Utility of Land وذلك يرجع إلى إطراد أجهاد التربة تبعاً لزيادة استغلالها . ونتائج أيضاً من عدم تفكير المسئولين في ادخال تحسينات زراعية من استعمال الآلات وغير ذلك . ونتائج كذلك من عدم التفكير الجدى في استصلاح أراضي أخرى لتتسع رقعة الأراضي الزراعية (على النحو الذى ذكرت) مما يمكن من ترك الأرض التى أنهكت خصوبتها ، ولو مدة قصيرة فتستعيد بذلك ما فقدته . والبيانات الإحصائية تشير إلى نقص غلة الأرض بوضوح إذ أن متوسط إنتاج الفدان الواحد من القمح مثلاً سنة ١٩١٣ كان ٥,٢٥ أردب بينما نقص هذا المتوسط إلى ٤,٩٥ أردب

(١) كان من نتيجة هذا الانزعاج الذى سببه الفيضان في دجلة ، تنجى الحكومة التى كانت قائمة عن الحكم ، في الأسبوع التالى لانعقاد البرلمان ، رغم أن الفيضان كارثة طبيعية . . . فهل أسقط برلمان مصر حكومة من الحكومات نتيجة السكوارث المصطنعة لا الطبيعية ؟ سنوضح ذلك في الجزء الثانى من هذا البحث .

(٢) نشرت في صحيفة الأهرام بتاريخ ٤/٤/٥٤ للشاعر الأستاذ محمد الأسمر .

فقط في سنة ١٩٥٠ — أما الأذرة فكان متوسط محصول الفدان في سنة ١٩١٣ ٨,٤٦ أردب فقط. وهبط إلى ٦,٤٣ أردب سنة ١٩٥٠ أما القطن ، وهو المحصول الرئيسي للبلاد ، فالإحصائيات تشير أن متوسط ما أنتجه الفدان سنة ١٨٩٦ كان ٥,٥٦ قنطاراً بينما بلغ في سنة ١٩٢٧ نحو ٣,٥٢ قنطاراً فقط والآتي بيان إحصائي يشير إلى المحصول الأجمالي للحبوب ، التي تعتبر العنصر الأساسي في المواد الغذائية ويوضح وجود فروق محسوسة في انخفاض إنتاجها منها :

محصول الحبوب (لأقرب ألف) ومتوسط غلة الفدان في سنة ١٩٣٩ وسنة ١٩٥١

أنواع الحبوب	١٩٣٩		١٩٥١	
	المحصول بالأردب	متوسط غلة الفدان	المحصول بالأردب	متوسط غلة الفدان
القمح	٨,٨٩٢,٠٠٠	٦,١٥	٧,٩٦١,٠٠٠	٥,٣٢
الذرة	١٠,٨٨٨,٠٠٠	٧,٠٣	١٠,١٥١,٠٠٠	٦,١٣
الذرة الرفيعة	٣,٨١٩,٠٠٠	٩,٢٩	٣,٦٩٢,٠٠٠	٨,٧٣
الشعير	١,٩٨٥,٠٠٠	٧,٥٥	٨٢١,٠٠٠	٦,٩٥
الأرز	٩٥٠,٠٠٠		٦٦٧,٠٠٠	

وهذا البيان الإحصائي الذي لخصته من تقرير حضرة رئيس إدارة البنك الأهلي في ٢٦ مارس سنة ١٩٥٢ يبعث على القلق الشديد ، ويقول حضرة رئيس مجلس إدارة البنك في هذا الصدد .

« هناك نقص كبير في إنتاج الحبوب هذا العام (يعني عام ١٩٥١) وهي ظاهرة تبعث على القلق لا سيما عند مقارنة محصول الحبوب في السنوات الأخيرة بأرقام سنة ١٩٣٩ » .

وبعد أن يذكر حضرته الإحصاءات التي ذكرتها أعلاه يقول « وقد حرصنا على إيراد هذه الأرقام — وإن كانت مملة — لإبراز الحقيقة الهامة التي أشرنا إليها آنفاً ألا وهي تناقص إنتاجنا من المواد الغذائية الرئيسية فضلاً عن الهبوط المستمر في متوسط غلة الفدان . وتوضح خطورة هذا النقص إذا ما قورنت بالزيادة المطردة

فى عدد السكان ، وقد بلغت فى الاثنى عشر سنة الأخيرة ما ينيف على ٤ ملايين نسمة . وفى ذلك ما يحملنا على الوقوف وتدبر الأمر نحو هذه الأرقام .

« تلخص من ذلك إلى أن إنتاج المواد الغذائية فى مصر يجب أن يلقى عناية متصلة من السلطات العامة وبخاصة إذا ما ذكرنا أن الانتاج العالمى من الحبوب لا يتناسب مع الزيادة المطردة فى عدد السكان . وقد ازدادت الحالة حرجاً هذا العام تبعاً لقلّة المحاصيل فى الأرجنتين وأستراليا مما أدى إلى هبوط كبير فى المعروض العالمى . هذا بالإضافة إلى أنه فى حالة نشوب حرب عالمية قد تجد مصر صعوبات جمة فى تدبير وسائل النقل البحرى وفى الحصول على العملات الأجنبية لسداد قيمة الواردات » .

« وفى زيادة إنتاج المواد الغذائية ما يساهم فى مكافحة غلاء المعيشة ، ومما يكن من شىء فهو قد يساعد على وقف الزيادة فى الأعباء التنمىية وأثرها المباشر أو غير المباشر فى مستويات الأسعار لا سيّما إلى تلاقيه » .

أما القطن وهو المحصول الرئيسى للبلاد فأورد البيان الأحصائى الآتى ، الذى يبين أن النّاتج منه آخذ فى الانخفاض من سنة ١٩٤٠ حتى سنة ١٩٥١ ويوضح

السنة	المساحة المنزعة بآلاف الأفدنة	المحصول بآلاف القناطر	متوسط غلة الفدان بالقنطار
١٩٤٠	١,٦٨٥	٩,١٧٠	٥,٤٤
١٩٤٩	٨,٦٨٩	٨,٦٩٨	٥,١٥
١٩٥٠	١,٩٧٥	٨,٥٠٠	٤,٣٠
١٩٥١	١,٩٧٩	٨,٠٧٦	٤,٠٨

أيضاً مقدار النقص فى متوسط غلة الفدان الواحد . علماً أن متوسط غلة الفدان الواحد من القطن ١٨٩٦ أى منذ أكثر من خمسون سنة كان ٥,٥٦ من القنطار وكأن بلاد العالم جميعاً استفادت من التحسينات الزراعية خلال نصف القرن الماضى فزاد محصولها ، عدا مصر التى ظلت الوسائل الزراعية فيها متأخرة فهبط المحصول .
نقص الكفاية الانتاجية فى الزراعة : كل هذا يشير إلى نقص الكفاية

الانتاجية في الزراعة ، وبين لنا الدكتور عبد الرازق صدقي ذلك فيقول^(١) :

« فالكفاية الانتاجية في الزراعة هي دون المنشود . فالفلاح في مصر ينتج من المواد الغذائية ما لا يكاد يكفي ثلاثة أفراد ، على أن الفلاح في بريطانيا ينتج ما يكفي ثمانية أفراد ... ومحصول الفدان من القمح لا يعادل إلا ٧٠ ٪ من محصول الفدان في هولندا و ٨٠ ٪ من محصوله في بريطانيا وإيطاليا و ٧٥ ٪ من هذا المحصول في أسبانيا . »

هبوط مستوى المعيشة :

وكان اضعف كفايتنا الانتاجية الزراعية ، أثر واضح في هبوط مستوى المعيشة ، لدرجة ليس لها مثيل تقريباً في أى بلد آخر في العالم كما أشرت إلى ذلك سابقاً . وقد أشار إلى ذلك الدكتور عبدالرازق صدقي في نفس حديثه المذكور فقال « هذه هي حالة الإنتاج الزراعى في مصر وهي حالة من التأخر لا يمكن احتمالها وبخاصة أن ضغط السكان على مواردنا الاقتصادية في تزايد حتى بلغ عددهم الآن نحو ١٨٠ ٪ من عدد السكان في أواخر القرن الماضى مما أدى إلى نقص حصة الفرد في مساحة الحاصلات بمقدار ٢٨ ٪ مما كانت عليه وقتئذ برغم مختلف الجهود التي اتخذت في سبيل زيادة المساحة المزروعة ، وقد كان لهذه العوامل أثرها الواضح في هبوط مستوى نصيب الفرد من المواد الغذائية سنة ١٩٢٩ نحو ٣٩٣ كيلوجراما جميعها من الانتاج المحلى إذ نقص في السنوات من ١٩٣٥ إلى ١٩٣٩ إلى ٣٤٩ كيلوجراما منها ١٠ كيلوجراما كانت مستوردة . وقد استمر نصيب الفرد في الانخفاض حتى هبط إلى ٣٤٤ كيلوجراما سنقى ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ومع ذلك فقد كان من بينهما ٢٨ كيلوجراما مستوردة . واستتبع هذا النقص في كمية الغذاء نقص واضح في نصيب الفرد من « البروتين والدهن . »

(١) نشر هذا الحديث في المصور الصادر في ١٩٥٤/٤/٩ .

الباب الثالث

الإنتاج الزراعي وسياسة الإنفاق الحكومي

خلال ذلك العهد

زريد أن نعرف ، هل كانت الدولة خلال ذلك العهد تتبع في سياسة الإنفاق الحكومي سياسة إنفاقية بصيرة ؟! وزريد أن نعرف أيضاً ، مدى تطبيق هذه السياسة في الإنتاج الزراعي ؟! والمعلوم أنه قد أنشئت وزارة مستقلة ، لهذا المرقق الأسامي سميت وزارة الزراعة سنة ١٩١٣ ، وذلك لكي يتحقق للبلاذ غرضين أساسين :

الأول : كفاية حاجة البلاذ من المحصولات الزراعية نباتية كانت أم حيوانية حتى تستغنى بها عن استيراد شيء منها من الخارج .
الثاني : إنماء الثروة القومية وتعدد أنواع المحصولات وإيجاد محاصيل جديدة ، ثم تصدير ما يزيد عن الاستهلاك المحلي للأسواق الخارجية .
غير أنني لا أريد أن أتهم بأني متجاهل على سياسة حكومات ذلك العهد ، فأحملها أخطاء ، قد يرى بعضهم ، أنها ليست أخطاءهم ، ولذا فأتارك المدة من سنة ١٨٨٢ — سنة ١٩٢٢ ، إذ أنها تعتبر من عهد السيطرة البريطانية . ثم نبدأ من سنة ١٩٢٢ حتى فجر ثورتنا الناهضة المباركة ، لأنه يعتبر عهد الاستقلال . وإلى القارئ الفاضل ميزانية هذه الوزارة حتى ١٩٥٠/٥١^(١) ونسبة ما خصص للإنتاج الزراعي ، في تلك الفترة إلى المجموع الكلي للميزانية .

(١) مأخوذ من ميزانية الدولة « المصروفات » .

ميزانية وزارة الزراعة من سنة ١٩٢٢ إلى سنة ١٩٥٠

السنة	المبلغ المخصص	جملة مصرفات الدولة	النسبة المئوية (مقربة لثلاثة عشر من واحد)
٢٣/ ١٩٢٢	٣١٥,٤٩٩	٣١,٥٤٠,٠٠٠	١,٦
٢٤/ ١٩٢٣	٥٠٥,٣٠٢	٣٤,٣٥٥,٠٠٠	١,٥
٢٥/ ١٩٢٤	٩١٠,٧١٨	٣٤,٢٧٥,٤٨٣	٢,٠
٢٦/ ١٩٢٥	٨٧٩,٩٩٩	٣٦,٢٨٨,٢٦٦	٢,٤
٢٧/ ١٩٢٦	١,١٣٧,٢١٥	٣٩,٣٦٠,٠٠٠	٢,٩
٢٨/ ١٩٢٧	١,٥٠٠,٣٦٩	٣٨,٩١٩,٠٠٠	٣,٨
٢٩/ ١٩٢٨	١,٥٤٥,٠٥٧	٤٠,١٧٠,٠٥٢	٣,٨
٣٠/ ١٩٢٩	١,٥٨٥,٢٩٥	٤٧,٤١٠,٠٠٠	٣,٣
٣١/ ١٩٣٠	١,٥٧٧,٨٤٤	٤٤,٩١٥,٠٠٠	٣,٦
٣٢/ ١٩٣١	١,٤٧٣,٠٣٨	٣٨,٨٨٤,٠٠٠	٣,٨
٣٣/ ١٩٣٢	٦٥٢,٠٨٧	٣٧,٣٠٩,٦٣٩	١,٧
٣٤/ ١٩٣٣	٦٨١,٣٨٥	٣٧,٦٩٦,٠٠٠	١,٨
٣٥/ ١٩٣٤	٧٤٢,٦٥٧	٣٧,٨٤٥,٤٣١	١,٩
٣٦/ ١٩٣٥	٨٧٢,٠٧٥	٣٩,٨٢٨,٠٠٠	٢,٢
٣٨/ ١٩٣٧	٩٤٦,٧٤٣	٤٤,٠١٣,٦٩١	٢,٢
٣٩/ ١٩٣٨	٩٨٣,٦٨٠	٤٩,٧٦٥,٢٠٠	١,٩
٤٠/ ١٩٣٩	٩٦٥,٤٠٠	٤٩,١٢١,٠٠٠	١,٩
٤١/ ١٩٤٠	١,٢٢٧,٦٠٠	٤٧,٧١٨,٠٠٠	٢,٦
٤٢/ ١٩٤١	١,٢٧٥,٥٠٠	٤٦,٩١٢,٤٠٠	٢,٧
٤٣/ ١٩٤٢	١,٣٨٤,٢٠٠	٥٣,٥٢٦,٠٠٠	٢,٥
٤٤/ ١٩٤٣	١,٦٩٩,٧٠٠	٦٥,٠٠٠,٠٠٠	٢,٦
٤٥/ ١٩٤٤	١,٩٥٣,٩٣٠	٧٦,٦٨٩,٠٠٠	٢,٥
٤٦/ ١٩٤٥	٢,٩٣٥,٣٧٦	٨٩,٩٦٨,٠٠٠	٣,٣
٤٧/ ١٩٤٦	٢,٦٠٤,٧٦٣	١٠٣,٥٠٣,١٠٠	٢,٥
٤٨/ ١٩٤٧	٢,٦٤٢,٨٩٣	١٠٣,٢٥٧,٨٠٠	٢,٦
٤٩/ ١٩٤٨	٤,٢١٦,١٣٢	١٨٣,٤٣٥,١٠٠	٢,٣
٥٠/ ١٩٤٩	٤,١٨٧,٩٢٠	١٨٧,٤٧٥,٢٨٠	٢,٢
٥١/ ١٩٥٠	٤,٠٧٦,٠٠٠	٢٠٥,٩٨٨,٩٠٠	٢,٥

عيوب سياسة الانفاق الحكومى

وسوء الإدارة

ومن هذا البيان الإحصائى الدقيق ، تنطق الأرقام — دون مواراة أو محاباة بكثير من العيوب أهمها ضالة الاعتمادات ، الذى يعتبر من أهمه عيوب سياسة الانفاق الحكومى وإليك بيان ذلك ، وبيان بعض المساوىء الأخرى فى السياسة الأنفاقية : —

أولاً — ضالة الاعتمادات : فتوسط النسبة المثوية التى خصصت للزراعة خلال هذه المدة التى بلغت ٢٨ سنة $٢\frac{1}{4}\%$ من ميزانية الدولة . علماً أن المسئولين يعلمون حق العلم أن الزراعة تعتبر العنصر الرئيسى للإنتاج فى البلاد . وقد زادت المبالغ التى خصصت للزراعة قليلاً فى الفترة بين سنة ١٩٢٧ — سنة ١٩٣١ فبلغت فى سنة ١٩٢٨ وكذلك فى سنة ١٩٢٩ حوالى $٣,٨\%$ من مجموع الميزانية . ثم هبط المبلغ مرة أخرى إلى أقل من ٢% ورغم أن البلاد خلال الحرب العالمية الثانية كانت تعاني أزمة ضالة المنتجات الزراعية نلاحظ أن ما خصص لميزانية وزارة الزراعة كان فى حدود $٢\frac{1}{4}\%$ أيضاً من ميزانية الدولة .

ثانياً — الاعتماد على محصول واحد (القطن) : ذكرت أن الفرض الثانى الذى من أجله أنشئت وزارة الزراعة ينص على « تعدد أنواع المحصولات » ، فهل حققت الوزارة هذا الفرض ؟ !

الواقع أن حكومة الاحتلال قامت على التوسع الكبير فى تطبيق مبدأ تخصص البلاد فى الزراعة وخاصة زراعة القطن ، حتى تصبح البلاد سوقاً للمواد الخام التى تمد مصانع لفكشير وبوركشير بأجود أنواع القطن فى العالم .

واستمرت هذه السياسة متبعة طوال مدة الاحتلال واستمرت حتى ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ الأمر الذى جعل سوق القطن المصرى معتمداً اعتماداً كلياً على تحركات انكثرا ومصانعها وتجارها .

وقد لسنا سوء هذه السياسة ونتائجها الوخيمة على اقتصاديات البلاد سواء قبل الاحتلال أو بعده . والجدول الآتي يمثل اعتماد البلاد اعتماداً كلياً في صادراتها على القطن في فترة من فترات عهد الاحتلال البغيض .

المدة	قيمة صادرات القطن وبذرة	قيمة مجموع الصادرات	النسبة المئوية لما يصدر من القطن وبذرة لمجموع الصادرات
١٩٠٠ - ١٩٠٤	١٥,٩٩٤,٠٠٠	١٨,٣٣٥,٠٠٠	٨٧ ٪
١٩٠٥ - ١٩٠٩	٢١,٩٧١,٠٠٠	٢٤,١٢٩,٠٠٠	٩١ ٪
١٩١٠ - ١٩١٤	٢٩,٤٩٨,٠٠٠	٣١,٦٦٣,٠٠٠	٩٣ ٪

فهل يتصور ، عاقل أن تظل صادرات البلاد معتمدة على محصول واحد فتبلغ نسبته من ٨٧ ٪ إلى ٩١ ٪ إلى ٩٣ ٪ من مجموع صادرات البلاد . في الفترة بين سنة ١٩٠٠ - ١٩١٤ . وأن تبلغ الصادرات في الفترة بين ١٩١٤ - ١٩٢٨ بين ٩١ ، و ٨٤ و ٨٥ في المائة من مجموع صادرات البلاد أيضاً . أما لو أردنا استمرار صادراتنا من القطن في آخر سنوات ذلك العهد ، (من ١٩٢٢ - ١٩٥٢) لفسنا أيضاً ، مدى استمرار اعتماد البلاد على هذا المحصول الواحد ، كما يتبين من الإحصاء الآتي :

السنة	صادراتنا من القطن بالطن	قيمة الصادرات من القطن بمليون الجنيهات	قيمة مجموع الصادرات بمليون الجنيهات	نسبة صادرات القطن لمجموع الصادرات السككية
١٩٤٩	٨,٠٠٠,٠٠٠	١٠٦	١٣٨	٧٧ ٪
١٩٥٠	٨,٦٠٠,٠٠٠	١٥٠	١٧٥	٨٦ ٪
١٩٥١	٥,٧٠٠,٠٠٠	١٦٤	٢٠٣	٨١ ٪
١٩٥٢	٦,٠٠٠,٠٠٠	١٢٦	١٤٥	٨٧ ٪

ولو أضفنا لهذا البيان الصادر من البذرة لزادت نسبة صادراتنا من القطن وبذرة ، عن النسبة المذكورة .

سياسة خاطئة : وهكذا كانت سياسة خاطئة ضارة لمصالح البلاد ، « سياسة الاعتماد على مورد واحد هو الزراعة دون الصناعة ، وسياسة الاعتماد على محصول

هو واحد هو القطن ، دون غيره من المحصولات وسياسة الاعتماد على سوق واحد ، إنكأترا ، دون غيره من الأسواق ^(١) .

ثالثا — سوء التوجيه : وحتى هذا المبلغ الضئيل الذى خصص لوزارة الزراعة من أموال الدولة لم ينفق كله فى النشاط الزراعى البحت أو فى إنشاء مشروعات زراعية انتاجية كالعمل على توسيع الرقعة الزراعية ، لمواجهة الزيادة الكبيرة فى عدد السكان . على النجوى الذى وضخته سابقا ، ولم ينفق فى العمل على زيادة الإنتاج الزراعى أيضاً ، وملافة استمرار هبوط مستوى الانتاج الزراعى كما ورد سابقاً . ولم ينفق كذلك للعمل على تنويع المحصولات أو تصنيع البلاد الزراعى وترك البلاد معتمدة على محصول واحد (القطن) إلى غير ذلك من المشروعات الإنتاجية إذا فكيف أنفق هذا المبلغ الضئيل ! ؟

كان بعض هذا المبلغ يوجه فى بعض السنين إلى أعمال تجارية ، كشراء الأسمدة وتوزيعها ، مما يعود بربح لخزانة الدولة ^(٢) . وإليك على سبيل المثال ما قرره أحد المسؤولين فى هذا الشأن سنة ١٩٢٦ : —

« يرى المطلع على ميزانية وزارة الزراعة أن نفقاتها تبلغ ١,١٢٣,٥١٥ جنيهاً مصرياً ، وهذا المبلغ من شأنه أن يفرح المطلع عليه بأن فى البلاد وزارة زراعية ينفق عليها من خزانة الحكومة مبلغ جسيم كهذا ، ولا بد أن يكون لهذا المبلغ سواء فى ترقية الزراعة من جميع وجوهها أو فى محاربة الأمراض التى تصيبها أو نفثك بها الأثر الصالح ، ولكن من الواجب على أن أبين لكم حقيقة هذا المبلغ لتدركوا إدراكاً صحيحاً أنه لم يرصد للاستعمال فى أعمال أساسية زراعية وإنما هو مبلغ اسمى تستعمل الوزارة أكثره فى عمل هو أقرب إلى التجارة منه إلى الزراعة . «
« فن ذلك مبلغ ٤٥,٠٠٠ جنيهه للسماذ ، ومبلغ ٣٠٠,٠٠٠ للبذور فيسكون جملة ذلك ٧٥٠,٠٠٠ جنيهه يعمود للخزانة بأرباح لا تقل عن ٥ ٪ ويخصم هذا

(١) سأعود فى بحث التجارة الخارجية لذكر إيضاحات أخرى . والإحصائيات الواردة مستقاة من التقارير السنوية للبنك الأهلى المصرى بجانب إحصاءات التجارة الخارجية الرسمية للدولة .

(٢) كان يصح أن تترك هذه التجارية للمؤسسات التجارية ، أو للجمعيات التعاون الزراعية

المبلغ من الأصل . يبقى بعد ذلك مبلغ ٣٧٣,٥١٥ ترد منه وزارة الزراعة لخزانة الحكومة ١٤٩,٧١٠ جنيهه تربحها الوزارة من معمل السيروم ومن السلخانات وغيرها . فكأن ما تصرفه الخزانة من أموال الأمة على وزارة الزراعة هو فقط ٢٢٣,٨٠٥ . وهذا مبلغ لا يساوى نصف مصروفات إدارة صغيرة من الإدارات الملحقة بكثير من الوزارات ^(١) » .

وقد وجهت حملات عنيفة من بعض النواب ، المخلصين ، على عقم الإنتاج الزراعى وإليك رد أحد وزراء الزراعة ^(٢) السابقين أثناء دفاعه مبررا موقفه بعدم وجود برنامج ثابت تلتزمه الحكومات المتعاقبة فيقول الوزير : -

« وأنى أنهز هذه الفرصة لأبين لحضراتكم مصادف هذه الوزارة من العقبات التى حالت بينها وبين تحقيق الأغراض التى أنشئت من أجلها ، فقد كانت فى سنة ١٩١١ مصلحة تابعة لوزارة الأشغال انحصرت عملها فى مقاومة دودة القطن وبعض مباحث أولية لاستكشاف أمراض الحاصلات الزراعية . وبالرغم من أن مصلحة البلاد كانت تقضى بإنشاء وزارة للزراعة فإن الحكومة لم تعمل على وجودها إلا فى أواخر سنة ١٩١٣ بعد الحاح من الأمة . لكنها مع الأسف لم تلبث إلا قليلا حتى قامت الحرب العالمية الكبرى سنة ١٩١٤ فأوقفت المشروعات المختلفة فى الوزارة وهى فى بدء تكوينها وانصرف همها إلى القيام بأعمال التكوين إلى سنة ١٩٢٠ ولما همت بالشروع فى القيام بأعمالها الجديدة صادفها الاضطراب الناشئ من تغير وجهات نظر الحكومات المختلفة وكان له الأثر فى وقوف تقدمها وارتباك أعمالها » .

ثم تطرق حضرته لأسباب الفشل وعزاه لأربع أسباب هى : أولا - عدم وجود المصارف فى كثير من البلاد . ثانيا . انتشار الآفات الزراعية . ثالثا : إجهاد الأرض بالزراعات المتوالية . رابعا : عدم وجود جمعيات تعاونية بالبلاد .

(١) مصبطة مجلس النواب فى ٢٣/٨/١٩٢٦ ص ٣٠٠ .

(٢) مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى الأول للهيئة النيابية الثالثة جلسة ٢٣/٨/١٩٢٦

رابعاً : تركيز النشاط في القاهرة : وثبت ذلك الواقع وتنافس موظفي هذه الوزارة على البقاء بالقاهرة وإليك ما قاله النائب المحترم السيد حسن نافع منتقداً هذه السياسة^(١) . « ولو أن موظفي تفتيش قسم البساتين انتشروا في أنحاء البلاد وأقاموا في مراكز رئيسية في الأقاليم بدلاً من استقرارهم بقمم التفتيش — كما لاحظت لجنة المالية في تقريرها — يعملوا على نشر زراعة البساتين في البلاد والحصل الفلاح على محصول يدر عليه المال الوفير... والواقع أن أعمال التجارب تقوم على أكتاف هؤلاء الدسطاء (يعني مرشدون غير فنيين) . أما الموظفون الفنيون فهم مركزون هنا في الوزارة ولا أدري معنى لهذا التركيز مع أن البلاد أحوج ما تكون إلى وجود رجال فنيين في مختلف نواحيها » .

خامساً : التردد وبطء التنفيذ وعدم وجود برنامج ثابت : وأمثلة ذلك ، عديدة ويخطئها الحصر . فمثلاً فسكرت الوزارة في إعادة النظر في زراعة الدخان ، ورفع الحظر المفروض على زراعته منذ حوالي ٢٠ سنة فهل نفذ ذلك حتى الآن ؟ وإليك البيان الذي أدلى به وزير الزراعة في جلسة ٢٣/٤/١٩٣٠ « أما فيما يختص بزراعة الدخان فقد قامت الحكومة منذ زمن بعمل التجارب الزراعية ولكن هذه التجارب لم تكن موفقة ولم تسفر عن نتيجة بسبب عدم الاستمرار فيها... » ثم قال حضرته « وأذكر لحضراتكم أنني في سنة ١٩٢٧ أدليت لحضراتكم بمثل هذا البيان وفي مثل هذا الوقت أي عند وقت نظر الميزانية . وقد تقدمت للمجلس إذ ذاك بطلب اعتماد خمسة آلاف من الجنيهات .. ووافق المجلس على هذا الاعتماد ، وقد انفتحت وزارة الزراعة مع خبير أمريكي بواسطة المفوضية المصرية في راشنتجتن على الحضور إلى مصر للقيام بالأبحاث اللازمة في هذا الموضوع ، فلما وصل هذا الخبير إلى أوروبا — وقد كان ذلك في عهد الوزارة التي خلفتنا في الحكم — أرسل إليها الخبير المذكور في سبتمبر سنة ١٩٢٨ تلغرافاً ينبئها بوصوله ، ويخبرها باستعداده للحضور فقررت وزارة المالية ومجلس الوزراء في ذلك الوقت الاستغناء عن خدماته وأرسل إليه تلغراف لذلك . وها نحن نعاود الكرة بعد أن تعطلت

(١) مجموعة مضابط دور الانعقاد الأول للهيئة النيابية الرابعة في ٢٣/٤/١٩٣٠ ص ٣٩٠ .

الأبحاث وقتاً ما ونأمل أن نتقدم لحضراتكم في العام المقبل بنتيجة أحسن بكثير مما ترون في هذه الميزانية .

أهذه سياسة حكومة رشيدة ؟ ! سديدة الرأي ؟ ! تبحث مناهجها وتدرسه ؟ ! وتنفذه بالسرعة التي يجب أن تكون ؟ ! لا والله ، فقد كان التردد والارتجال ، والارتباك ، زعم الأخلاص في العمل ، وغير ذلك من مبادئ الجمعية ، مسيطرا على نظام ذلك العهد .

سادساً : مذهب الدولة الأربابي : *Conception de l'Etat policier*

« ويظهر أن أداتنا الحكومية أطول ما ألفت سلطة الأمر والنهي عندما كان نشاطها قاصراً على المرافق التي تستلزم الأمر والنهي — طبقاً لمذهب الدولة الأربابي — تبادت في التمسك بمظهر السلطان . حتى عندما وكل إليها شئون البلاد والقيام مرافق تقتضي في ممارستها إنهاج وسائل الأقتناع والإرشاد وأسداد العون والبر »^(١).

ولقد أوجدت هذه السياسة ، في نفوس المزارعين ، شعوراً بالخذر ، وأخذت الحيلة نحو أي رجل ينتمي للحكومة سواء كان مرشداً زراعياً ، أو « معاوون دودة » أو نحو ذلك . ولم يأنس المزارع أو أي شخص ينتمي للدولة . الأمر الذي أفشل كل مجهود قامت به الدولة وخاصة بالإرشاد الزراعي . لأن المزارع لم يكن يرى أحداً من « طرف الحكومة » « على حد تعبيرهم » إلا ليطالبه بأموال الدولة ، أو ينذره بغرامة خاصة بمخالفات قام بها أو نحو ذلك .

ومما زاد على إنماء هذا الشعور ، الذي كان له آثاره الخطيرة ، قرب عهد المزارعين « بعهد السكراباج » .

سابعاً : المشرع وعمال الزراعة : وكأن الأحداث جميعها ، طوال العهد الماضي ، تضافرت وصبت نكباتها وكوارثها على الفلاح المسكين . حتى المشرع لم ينتبه لحالة العمال الزراعيين . أو كأنه لم يكن يشعر بوجود أيد عاملة زراعية بلغت ٤,٢٤٤,٩٥١ نسمة أي حوالي ٦٢,٤ ٪ من مجموع القوة العاملة بالبلاد

(١) سياسة الانفاق الحكومي لأستاذي وأستاذ الجليل الدكتور عبدالله العربي ص ٣٩٧ .

حسب إحصائيات سنة ١٩٤٧^(١) . واستدعى المسئولون المستر « هارولد بتلر » Harold Buttler مساعد مدير مكتب العمل الدولي لدراسة أحوال العمال . وعلى توصيات هذا الخبير سنت الدولة سنة ١٩٣٣ قانونين ، يخصصان عمال الصناعة دون الزراعة . وتوالت القوانين بخصوص عمال الصناعة ، وأن كانت كلها قوانين مبتورة . (كما سأوضح ذلك في البحث التالي) ومع ذلك فلم ينفذ العامل الزراعى فيها ، ولو بذكر اسمه .

وكان مرجع ذلك ، السطوة السياسية للأقطاع وغلبة نواب الريف — (وجهاهم) من أصحاب الأقطاعات العربية — على المجالس النيابية . الأمر الذى جعلهم يحرصون أشد الحرص على استثناء عمال الزراعة من كل تشريع للعمال . ولكن — وكما قال أحد الحكماء « ما بين طرفة عين وانتباهتها يغير الله من حال إلى حال » — ، ما أن قامت الحركة الشعبية فى ٢٣ يوليو وقوضت صرح الرجعية والأقطاع فى مصر ، (على النحو الذى سيأتى تفصيله فى الجزء الثانى) حتى سقط هذا الاستثناء التقليدى الذى كان مظهراً صارخاً لتأخر التشريع الاجتماعى فى البلاد .

ثامناً : إهمال الثقافة والفن والإرشاد الزراعى : نوهت عن فشل مهمة المرشدين الزراعيين نتيجة المذهب الارهابى ، الذى كانت تتميز به الحكومة . أما الثقافة الزراعية ، فعدد المدارس الزراعية بلغ عدد أصابع اليد الواحدة سنة ١٩٤٥ — سنة ١٩٤٦ (التعليم المتوسط) أما العالى فلم يكن سوى كليتى الزراعة بالقاهرة والاسكندرية حتى تلك السنة . وكان التسجيل بها جيمعاً مقصوراً لوقت قريب لمن يملك ولى أمرهم عدداً معيناً من الافدنة . وبالصحيفة التالية الآتى بيان إحصائى عن عدد الطلبة بالمدارس والكليات حسب أنواع التعليم .

وبتين من هذا الإحصاء قلة عدد طلاب التعليم الزراعى ، وبديهي يضاف لهذا العدد . طلاب التعليم العالى الزراعى وقد بلغ سنة ١٩٤٢/١٩٤٣ ١١٢٩٥ طالباً وطالبة ، بكليتى الزراعة . وهو عدد ضئيل ، إذا ما قورن بحاجة البلاد الماسة

بيان إحصائي عن عدد الطلبة حسب أنواع التعليم المختلفة (١)

نوع التعليم	٢٤ / ١٩٣٣	٣٧ / ١٩٣٦	٤٠ / ١٩٣٩	٤٣ / ١٩٤٢	٤٦ / ١٩٤٥	٤٩ / ١٩٤٨	٥٣ / ١٩٥٢
أولى محول	٦٦١٨٤٦	١٠٢٤٢٤٢	١٢٦١٧١٢٨	١١٧٨٩١٣	١٠٠٣٨٤٠	١٠٦٩٣٨٢	١٠٥٤١٧٩
رياض أطفال	٤٥٩٧٦	٥٦٩٣	٣٠٣٤	٣٠٣٤	٤٠٢٨٢	٥٠٢٠٨	١٣٢٣٢٧
أدنى من ابتدائي	٣٧٩٨	٤٤٨١٧	٤٤٢٥٧	٤١٠٣٩	١٩٩٥٠	١١٣٦٤	٩٣١٥
أولى راق	—	٣٠٧١	} ٤٤٢٥٧	٩١٩	٢٠٦٢	٣٣٥٥	٨٣٧٢
ابتدائي	١٤٢٩١٠	١٣٠٤٥٣		١٣٦٠٤٩	١٩٦٢١٨	٢٥٦٣٨٨	٤٠٦٣٢٠
ثانوي	٣٦٠٨٨	٣٩٦٧٧	٤٨٣٢٤	٥٣٢٩٩	٦٣٦٦٦	٩٠٣٥٣	١٥٨٧٥٢
صناعي	١٣٥٦٦	١٧٥٥٨	١٥٧٠٠	١٣٢٤٥	١٤٨١٨	٢٣٦٩٤	١٤٣٧٤
تجاري	٤٥٤٢	٤٢٤٩	٦١٢٢	٥٥٤٤	٦٥٥٦	١٠٤٧٧	١٠٨٧٦
زراعي	١٢٩٨	١٦٤٣	١١٤٦	٥٩٠	١١٩٧	٣٣١٢	٤٩٣٠
تعليم المبلين	٥٠١٠	٣٣٤٧	٢٩١٦	٢٧١٩	٣٤١٢	٦٤٤٨	١٣٤٠٥
خضوعي	١٩٧٥١	٢٤٦٦٧	٢٩٥٤٧	٣١٧٧٦	٣١٨٤٧	٤٤٧٩٩	٤٧٣١٣
عالي	٦٩٧٥	٩٦١٨	٩٩١٠	١٢٥٢٢	١٨٤٢٨	٢٦٧٤٠	٤٠٧١٤
الجملة	٩٤١١٧٦٠	١٣٠٩٠٣٥	١٠٥٦٣٥٩٠	١٠٤٧٩٦٤٩	١٤٠١٢٧٦	١٥٩٦٠٥٢٠	١٩٠٠٨٧٧

(١)

وبمقارنة ذكر هذا الإحصاء التعليمي، أسجل بكل غفر، أن البلاد، لم تبلغ مرحلة التعليم الشعبي الحقيقية إلا بعد سنة ١٩٥٠ عندما تولى عميد الأدب العربي و الدكتور طه حسين رئاسة التعليم، فهو رجل شعبي لس الحياة الشعبية افقة، فنهض بالبلاد نهضة تعليمية كبيرة بفضل صفاته الشخصية لا بفضل مناهج الحرب التي كان تأيما له في ذلك الوقت.

لمعرفة الأنظمة الفنية في الزراعة ، وأوجه الاستثمار الزراعية السليمة . ولقد أثبت البحث العلمى أن الزراعة الفنية تبلغ مداها عن طريق تعاون ثلاث قوى مرتبطة هى :
١ — البحث العلمى ، الذى يعمل على علاج حالة الفلاح الاجتماعية من جميع وجوهها .

٢ — التعليم الزراعى الذى ينقل الحقائق العلمية بأمانة ، كاطلاب والباحثين .

٣ — الإرشاد الذى يمد الفلاح بالطرق الفنية للعمليات الزراعية الصحيحة ،

لزيادة إنتاجه مع المحافظة على القابليات الطبيعية فى مصادر الثروة .

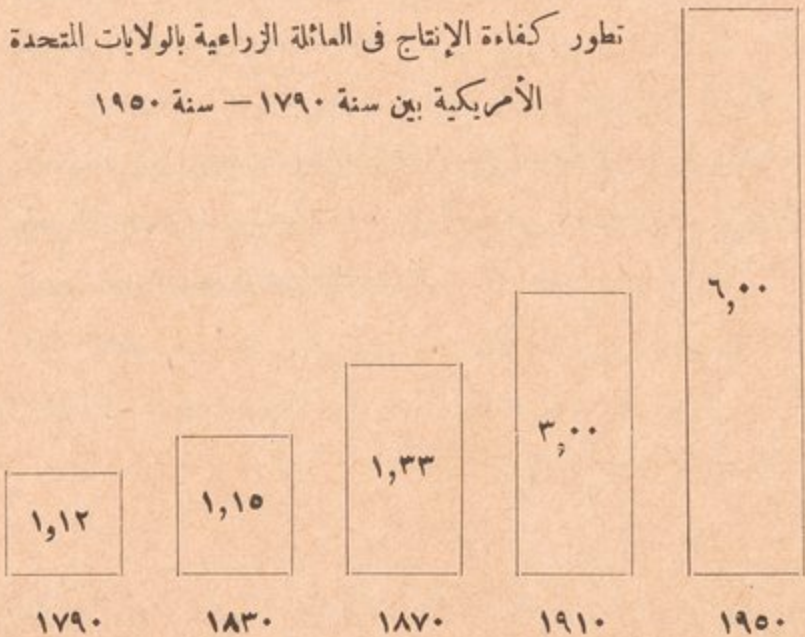
فعلى أركان هذا المثلث تقوم حالة الإنتاج الزراعى وتحسينه . وأكبر دليل

على ذلك ، تطور إنتاج الفلاح فى الولايات المتحدة بين سنة ١٧٩٠ — ١٩٥٠ ،
إذ أن كفاءة الفلاح تعتبر مرآة تمكس مدى التقدم الزراعى الفنى ببلده .

فى سنة ١٧٩٠ كانت العائلة الزراعية الواحدة بأمرىكا تنتج ما يكفىها

ويفيض منها ما يكفى ١٢ ٪ من استهلاك عائلة غير زراعية . فلما تقدم الفن
الزراعى ، بلغت كفاءة المنتج الأمريكى ، بفضل العلم الحديث ، درجة أصبح معها

تطور كفاءة الإنتاج فى العائلة الزراعية بالولايات المتحدة
الأمريكية بين سنة ١٧٩٠ — سنة ١٩٥٠



قادراً على إعالة خمس عائلات أخرى من غير المزارعين (كما يتبين من الرسم أعلاه)

مما أدى إلى رفع مستوى الحياة وزيادة الثروة القومية ، وأصبحت أمركا التي كانت في عالم الغيب منذ زمن قصير أكبر دولة مصدرة في عالم الوجود ، بعد زمن قصير أيضاً .

وأذكر حديثاً للدكتور عبد الرزاق صدق حول الإنتاج الزراعي في بلادنا جاء فيه : « أن الفلاح الانكليزي ينتج من الطعام ما يكفي ثمانية من السكان . وهذا على الرغم مما كان يقال لنا أننا أمة زراعية » .

وبديهي أن ضعف كفاءة الإنتاج لفلاحنا ، ليس ناتجاً عن ضعف في إمكانياته الشخصية ، وإنما ناتج عن العوامل التي يبتنها ، وعن الطرق البدائية المتبعة ، أضف إلى ذلك تأخرنا الصناعي ، مما سيأتي بيانه في البحث التالي .

ودات التجارب على أن الفلاح المصري أقوى بنية ، وأذكى عقلاً ، وأكثر احتمالاً من غيره من فلاحي العالم . ولو توافرت له نفس الظروف التي توافرت لغيره من فلاحي أمركا أو أوروبا لانتج ضعف ما أنتجوا ، ولبرزت كفاءته بروزاً يزهو به كل مواطن . وأن هذا اليوم سيتحقق إن شاء الله عما قريب ، بفضل سياستنا الإنشائية في عهدنا الجديد .

ولقد نوهت سابقاً عن مدى استفادة الريف من التعليم الإلزامي ، وزيد أن نتساءل الآن ، فنحدد مسؤولية إهمال الثقافة الفنية والإرشاد الزراعي في الريف؟ وهي بلا جدال مسؤولية موزعة ، على جميع من كانوا مسئولين عن سياسة ذلك العهد . فهم مسئولون عن ذلك الإهمال ، كما أنهم مسئولون أيضاً ، عن نتائج ذلك الإهمال .

الباب الرابع

العمال الزراعيون Agricultural Labourers

ويمثلون أغلبية سكان الريف كما يمثلون أغلبية القوة العاملة، في جميع أنحاء القطر، خلال نصف القرن الأخير . وبالصحيفة التالية بيان إحصائي يوضح القوة العاملة Working Population بالبلاد خلال الخمسين سنة بين ١٨٩٧ — ١٩٤٧^(١) ويتبين من هذا الإحصاء أن نسبة المشتغلين بالزراعة (سواء يشتغلون في أرض يملكونها أو يشتغلون في أرض يستأجرونها أو مزارعون يساعدون ذويهم أو عمال زراعيين بالأجرة وهم الأغلبية) كانت سنة ١٨٩٧ حسب الإحصاء ٦٨ ٪ من جملة القوة العاملة بالبلاد وأخذت هذه النسبة تزيد وتنقص في حدود ضيقة ، فكانت في إحصاء سنة ١٩٤٧ أكثر من ٦٢ ٪ من القوة العاملة بالقطر في تلك السنة .

فإذا قدم الإقطاعيون، لهؤلاء العمال ، الذين حرثوا الأرض ، وأنبتوا الزرع وجنوه ، محصولاً وافراً ، ليقدمونه ، عن رضا إلى الإقطاعيون ! ؟ اتفق جميع الاقتصاديين على أهمية عنصر العمل في الإنتاج ، واختلفوا في تقدير هذه الأهمية . فمنهم من يرى أن العمل هو العنصر الأساسي في الإنتاج ، ومنهم من يرى أنه من عناصر الإنتاج الأساسية . وأصحاب هذا الرأي اختلفوا في تفضيله عن الأرض (الطبيعة) وعن رأس المال ، أو تفضيل هذين العنصرين عليه .

ومهما يكن ، من جدال ، حول أهمية العمل ورأس المال ، فإن أقل درجات العدالة الاجتماعية تقتضي بأن يكون :

أجر العامل :

أقول أن أقل درجات العدالة الاجتماعية تقتضي أن يكون أجر العامل مناسباً

(١) بحث من أبحاث حلقة الدراسات الاجتماعية الرابعة للأستاذ عبد الغنى سعيد صحيفة ٤ مع إضافة بعض الحانات التي رأيتها مناسبة .

التوتة الماملة ، وتوزيع السكان خلال الخمسين سنة بين ١٨٩٧ - ١٩٤٧

السنة	(١) الزراعة والصيد		الصناعة		النقل التجاري		الخدمات العامة الاجتماعية وخدمات حرة		الخدمات الشخصية ^(٢) والترفيه		جملة القوى العاملة		تعداد سكان جملة القوى غير العاملة		جملة السكان
	العدد	النسبة للقوى العاملة	العدد	النسبة للقوى العاملة	العدد	النسبة للقوى العاملة	العدد	النسبة للقوى العاملة	العدد	النسبة للقوى العاملة	العدد	النسبة للقوى العاملة	العدد	النسبة للقوى العاملة	
١٩٤٧	٢٠٤٩٦٤٣	٦٨	٢٤٥٠٧٥	١١٥	٢٤٢٢٧٨	٨	٢٥٥٤٢٩	٨٥	١٢٠٨٧٤	٤	٣١٠١٣٩٩	٣١	٦٧٠١١٢٦	٦٩	٩٧١٤٥٢٥
١٩٠٧	٢٤٤٠٠٣٠	٧٠	٢٨٠٤٥٣	١١	٢٦٢٣٤٦	٧٦	٢٥٠٠٠٠	٧٢	١٢٥٨١٦	٣٧	٢٤٥٨٦٤٥	٣١	٧٨٨٧١٤	٦٩	١١٢٨٧٣٥٩
١٩١٧	٢٩٣٢٣٥٢	٦٨	٤٩٢٣٨٨	١١	٤٣١١٩٥	١٠	٢٢٣٥٦٣	٥٥	١٩٤٠٠٠	٤٥	٤٢٨٦٤٩٨	٣٤	٨٤٦٤٤٢٠	٦٦	١٢٧٥٠٩١٨
١٩٢٧	٢٥٢٥٢٠٦	٦٧	٥٥٥٩٦٩	١٠	٦٥٥٣٢٢	١٢	٣٠٠٥٠٠	٥٧	٢٢٢٨٣٧	٤٢	٥٢٥٩٨٢٤	٣٧	٨٩٥٨٠٣٠	٦٣	١٤٢١٧٨٦٤
١٩٣٧	٤٠٠٧٤٤٤	٦٩	٦٠٩٧٣٣	١٠	٥٨٩٩٨٦	١٢	٢٢١٩٦٣	٥٦	٢٥٦٠٩٩	٤٢	٥٧٩٩٢٥٥	٣٦	١٠١٣٣٤٦٩	٦٤	١٥٩٢٢٦٩٤
١٩٤٧	٤٢٤٤٩٥١	٦٧	٨٢٥١٠٢	١٢	٨٢٣٦٢٣	١٢	٥١٥٤١٤	٧٥	٢٨٢١٥١	٥٦	٦٨٠١٢٤١	٣٦	١٢٢٢٠٥٩٩	٦٤	١٩٠٢١٨٤٠

(١) يدخل في ذلك عدد النساء اللاتي يساعدن أزواجهن وآبائهن في الأعمال الزراعية .

(٢) يقمن بالخدمة المنزلية في بيوتهن .

ملاحظة - سنذكر في نهاية هذا الفصل إحصاءات عن انماجنا الصناعي من سنة ١٩٤٨ - سنة ١٩٥٢ .

لأشباع حاجياته اللازمة ، حتى يحافظ على صحته وقوته ومظهره .
أجر يكفي لمده بالمواد الغذائية المفيدة ، ليتحصن من الأمراض وليثبت فيه
النشاط السكاني لعمله المرهق ، خاصة وأن وسائل زراعتنا ووسائل قديمياً ، تعتمد
اعتماداً كبيراً على العمل الجسماني والعقلي .

أجر يضمن له لباساً . يقيه برد الشتاء ، وقيظ الصيف . ويظهره بمظهر المنتج
الموفور الكرامة الذي يكتسب من عرق جبينه . لباس يظهره بمظهر مناسب
لأمته المريقة في المجد ، منبت الحضارة والرقى ، والثروة . لا لباس أزرق بالى ،
جمل أعداؤنا يفتقوننا بـ ...

« أصحاب الجلابيب الزرقاء » رغم أراضيها الخصبة ونبيلنا السعيد ومجدنا
الخالد ورغم أننا في القرن العشرين .

أجر يوفر له مسكناً صحياً مناسباً لصحته ، والمحافظة عليها ، ويحميه عن
مشاركة ... له في السكن .

أجر يمكنه من تثقيف نفسه ثقافة عامة وثقافة زراعية ، تزيد من الإنتاج وتجعله
يبدل بمجهوداً أكثر ثمرة وأكثر فائدة ، له ، ولوطنه .

وبالجملة أجر يوفر له سبل الحياة ، فيحيا مع الأحياء .
فهل أعطى للعامل أجر يكفل هذه الحياة هو وأسرته ! ؟ جواب ذلك ،
واضح مما سبق في صحيفة ١٧ مقدار انخفاض أجر العامل الزراعى . وزيادة
في تعزيز البيان الذى ذكرته عن الأجر ذكرت بياناً إحصائياً آخر بالصحيفة
التالية ، نقلاً عن بحوث المؤتمر الزراعى الثالث المنعقد بالقاهرة فى مارس سنة ١٩٤٨
الذى ورد فيه دخل العامل الزراعى ودخل العامل الذى يعمل بالصناعات بالريف ^(١) :—
هذا هو متوسط أجر العامل الزراعى حسب هذا الإحصاء ، فكلم يوماً ،
يعملها هذا الأجير المسكين ! ؟

وهل هذا الأجر يكفيه وأسرته ضروريات الحياة ! ؟ راجع أيها القارىء

(١) ذكر هذا الإحصاء الدكتور شكرى المراغى فى بحثه تصنيع الريف صحيفة ٩ ضمن
أبحاث حلقة الدراسات الاجتماعية الرابعة .

دخول العامل اليومي بالصناعات الريفية	دخول العامل اليومي الزراعى	دخول الأمرة مشتركة	
١١ قرشاً مصرياً	٧ قروش مصرية	٢٨ قرشاً مصرياً	المشتغل بالنسيج
٢٣ » »	٧ » »	٣٤ » »	» بالكليم السادة
٢٦ » »	٧ » »	٣١ » »	» » المنقوش

حالة الريف التي تسكمت عنها في صحيفة ٢٢ وما بعدها ليتبين ذلك لى ، ولك ، وللتاريخ ، وليتبين مقدار ظلم الإنسان لأخيه الإنسان .

نظام التبعية : يقول أحد أساتذة الاقتصاد^(١) حول هذا النظام « ظهر نظام التبعية عند سقوط الدولة الرومانية ، إذ لما تحرر الأرقاء في ذلك العهد لحقهم الملاك من سادتهم الأقدمين ، بأراضيهم ، فأصبحوا تابعين لا ينادرون الأراضى ، ولا يخرجهم الملاك منها . وقد ظل هذا النظام متبعاً في ظل العهد الإقطاعى إلى أن الفتح انكسرت في أراضيها منذ القرن الرابع عشر ، على أنه استمر في الدول الأخرى بعد ذلك نظراً لسيطرة الأشراف ، فلم يبلغ من فرنسا إلا في أواخر القرن الثامن عشر بقيام الثورة الفرنسية كما استمر في روسيا إلى سنة ١٨٦١ حيث ألغاه القيصر اسكندر الثانى وحرر المزارعين من رقبة التبعية لقاء تمويض دفعته الدولة للملاك الأراضى . ولا أحسبني مغال إذا قلت أن هذا النظام الذى لا يفرقه عن نظام الرقيق سوى درجة واحدة — ان لم يكن هو نفس النظام — ظل موجوداً ببلادنا ، حتى ألغته ثورتنا سنة ١٩٥٢ بعد استصدار قانون الإصلاح الزراعى .

وهل شاهدت أيها القارىء الفاضل ، أثناء زيارتك للريف « أن كنت من سكان المدن » أولم تشمئز نفسك ، أيها القارىء « أن كنت من سكان الريف » من منظر السيد ممطياً جواده ، يحثه على السير بسرعة ، وبتبعه تابعه يعدو أثر

(١) الدكتور زكى عبد المتعال في كتابه « تاريخ النظم » صحيفة ٤١٣ .

حبيده ، يلهث من شدة العدو ، كما يلهث حصان سيده مما يحمل ، ومما يمدو^(١) .
 أن لم يكن هذا مظهر^٢ من مظاهر التبعية ، فما هي مظاهر التبعية إذا !!!
لا انقلابات ولا تنظيمات عمالية : ذكرت في صحيفة ٥٨ بعنوان المشرع وعمال
 الزراعة اهمال المشرع للعامل الزراعى رغم أنه يمثل أغلبية القوى العاملة بالبلاد ،
 كما بينت بالإحصاءات السابقة ، وانتهى العهد والماضى ، دون إصدار تشريع يوضح
 العلاقة بين المالك والأجير ، فيحتمى اللاحق من ظلم السابق ، ويحمى الضعيف
 من غبن الطاغى . وانتهى العهد الغابر ، دون إصدار قانون يسمح لهذه الأغلبية
 الكادحة ، تشكيل نقابات ، أو أى نوع من أنواع التنظيمات العمالية ، التى تطالب
 وتدافع عن حقوق الأعضاء .

وهل كنا نرجو من برلمان ، يسيطر عليه الإقطاعيون — كما ذكرت —
 أن يقترح إصدار مثل هذه التشريعات وقد رأينا ، أحد رجاله يوصفه « بالفأر »^(٢)
 أم كنا نأمل من حكومات جملها من الإقطاعيين — أن لم يكن جميع أعضائها —
 أن تقترح سن مثل هذه القوانين . أو كان يداعبنا بصيص من أمل ، فى ملك
 يمثل الرأس الأولى فى هذا النظام الإقطاعى أن يقوم بما لم نقوم به حكومته ،
 أو مجلس البرلمان .

حقيقة العمال الزراعيون أغلبية القوة العاملة ، واحصائيات الحكومة الرسمية
 تشير إلى ذلك . ولكن مصالح هؤلاء الكادحين تتنافى مع مصالح هؤلاء المترفين
 فكان أهمال عن قصد ، خشية تضارب المصلحتين ، وخشية أن تنقص حق
 الكادحين قطرة ، من أموال « السادة » الإقطاعيين ، ووبل للظالم من المظلومين
 إذا تنهبوا ، وثاروا لاسترداد حقوقهم ، ليحيوا حياة كريمة !!!

(١) قلت هذه الظاهرة نوعا ما ، فى العشرة السنوات الأخيرة ، لا رحمة بالتابعين ولكن
 لانتشار وسائل النقل الحديثة والسريعة والقليلة النفقات .
 (٢) راجع صحيفة ١٩ .

البحث الثالث

الانتاج الصناعي

من المبادئ المتفق عليها بين الاقتصاديين ، أن الصناعة تعمل على تنمية الثورة القومية ، وتساعد على ازدهار النشاط الزراعي والتجاري في البلاد . وتعمل على رقي البلاد وتسكسبها فوائد اقتصادية واجتماعية عديدة .

غير أنه من المؤسف حقاً ، أن تتضافر عوامل سيئة ، تجعل حظ وطننا ، من الناحية الصناعية ضئيلاً ، وأهم هذه العوامل ، الخبيثة التي حرمت البلاد من النهوض بصناعاتها ، هو المستعمر ومن حوله من أذئاب ، يدعون أنهم مواطنون ، والوطن منهم بريء ، براءة الذئب من دم ابن يعقوب . ولقد موه الغرضون على الشعب وبمض أصحاب رؤوس الأموال الوطنية أن مصر بلد زراعي ، ولا يمكن أن تنجح فيها الصناعة ، قالها لنا الانجليز وأعوانهم كما قالها الانجليز وأعوانهم ، أيضاً ، للهند ، سابقاً ، ولكثير من البلاد المغلوبة على أصرها حالياً . الأمر الذي جعل هذه البلاد ومن فيها تتخلف عن الحضارة ، وتدهور مواردها الاقتصادية ، وتنفخض ثروتها القومية ، ومستواها الاجتماعي والخلقي ، وجعلها تشكو من علالها الثلاثة المزمنة والمستعصية أيضاً « الفقر والمرض والجهل » وكأن هذه الملل لم تخلق إلا لنا ، أو كأننا لم نخلق إلا لها .

كل هذا ومصلحة المستعمر الفاسد واضحة في بث سموم هذه الفكرة الخاطئة « أن بلادنا زراعية » فقد جعلوا من بلادنا ضيعة لزراعة القطن وأمداد مصانعها في لنكشير ويوركشير وغيرها بالمواد الخام اللازمة لصناعاتها كما جعلوا من بلادنا سوقاً رائجة مربحة لصناعاتهم ، نمدهم بالمواد الأولية ، ويمدوننا بمنسوجاتهم الغالية المرتفعة القيمة .

درسه مختلفه :

ولقد نهضت الهند منذ ظهر بها غاندى ، وعلمت الانجليز أن مغزل غاندى ينسج منسوجات وطنية أنغر وأفيد من مصانع يوركشير وانكشير ، وكان هذا هو الدرس الأول لادعاءات المستعمر .

ثم نهضت مصر على يد بعض رجال الاقتصاد والأحرار منهم المرحوم طلعت حرب ، وأعطت للانجليز درساً ثانياً سنة ١٩٢٠ ، وعلمتهم أن مصانع شركات بنك مصر لا تقل أهمية عن كثير من مصانع بلادهم .

غير أن الدرسين مختلفان ، فدرس غاندى صاحبه بقطعة شاملة قصت على المستعمر وأذابه ، بينما درس طلعت حرب وغيره ، كانت أمامه ومن خلفه عقبات كثيرة من محاولة المستعمر وأذابه القضاء على نمو هذه القوة الصناعية الطيبة .

البس منكم رجل رشيد :

ادعى المستعمر ، وساعده في ذلك ، رجال العهد الماضى ، أنه لن تقوم الصناعة في بلادنا لخلوها من الفحم والحديد وسمموا أفكارنا بذلك منذ المرحلة الأولى في التعليم . الأمر الذى جعل شباب البلاد ينشأ على هذه الفكرة الخاطئة . وأخذت الحكومات المتعاقبة فى الماضى تسير على تلك السياسة لا جهلاً منها بموارد البلاد الحقيقية ، ولكن إرضاء للمستعمر ، الذى هباً لفئة منهم السلطة والنفوذ وعيشة البذخ والترف على حساب الشعب الذى ترك للعمل الثلاث تفتك فيه من كل جانب . فوالله لو حكم البلاد فى ذلك العهد البنيض ، رجل رشيد ، ووجه عنايته بصناعات البلاد ، كما فعل ويفعل ذلك أولو الأمر حالياً فى بلادنا وفى البلاد الأخرى سابقاً وحالياً أيضاً ، لأصبحت مصر بلاداً صناعية لا تقل عن كثير من البلاد الصناعية الأخرى ^(١) . وتاريخ أوروبا الاقتصادية يشهد أن من أهم أسباب توطيد الصناعات بهذه القارة يرجع إلى مساندة وتشجيع الحكومات للنهضة الصناعية ، وإلى بث هذه الروح فى نفوس الأفراد والجماعات ولو أدى ذلك إلى استصدار تشريع . فالزيابث الأولى ملكة إنجلترا السابقة كانت تحتم على رعاياها استهلاك المصنوعات الإنجليزية وتماقب كل من يخالف ذلك .

(١) سائبت ذلك علمياً فى هذا البحث

الباب الخامس

موارد البلاد الصناعية

ثبت أن الصناعة تنهض في أى بلد إذا توافرت العوامل التى تعمل على قيامها وهذه العوامل هى :

- | | |
|--------------------------|---------------------------|
| أولاً — المواد الأولية . | ثانياً — الأيدى العاملة . |
| ثالثاً — القوى المحركة . | رابعاً — رؤوس الأموال . |
| خامساً — الأسواق . | سادساً — التنظيم . |

وعلى ضوء هذه العوامل ، نستطيع إلقاء نظرة سريعة على مدى توافر هذه العوامل في بلادنا .

أولاً — المواد الأولية : « الخامات » ومصر غنية بها ، والحمد لله . فالمنتجات الزراعية والحيوانية المختلفة بالبلاد ، كان من الممكن أن يستفاد منها على نطاق واسع في تصنيع البلاد زراعياً . وأمرد — على سبيل المثال لا الحصر — عدا هذه المواد ما يأتى :

منطقة أسوان : وبها :

(أ) الحديد الذى يعتبر أساس قيام الصناعات الثقيلة والمعدات الحربية .

(ب) الطالق Talc ويدخل في الصناعات الكيماوية .

(ج) أكسيد الحديد الملونة .

منطقة البحر الأحمر : وبها عدا البترول :

(أ) مناجم الفوسفات في سفاجة وراسى بناس .

(ب) مناجم الذهب .

(ج) الياقوت والزبرجد والفيروز في جزر صغيرة في البحر الأحمر .

منطقة سيناء : وبها النفط وسأذكره كاملاً من عوامل القوة المحركة . وبها

أيضاً معادن أخرى منها ثاني أكسيد المنجنيز الذي يدخل في كثير من الصناعات ومناطق وجوده بالقرب من الساحل ويستثمره الشركات الأجنبية .

منطقة الواحات الخارجية : وبها كميات كبيرة من الحديد ، وقد ثبت أنه من النوع الجيد ^(١) .

كنوزنا البحرية : نوهت سابقاً عن وجود الباقوت والزرجد في جزر البحر الأحمر ، والحقيقة أن مصر غنية بمواردها البحرية . فشواطئها التي يبلغ طولها ١٢٠٠ كيلو متر غنية بالموارد البحرية المختلفة والمتنوعة . ويقول الخبراء أن البحر الأحمر وحده ممكن أن يمد مصر سنوياً بأموال لا تقل عن عشرين مليوناً من الجنيهات فصيد الأسماك لم يستغل بعد بدرجة اقتصادية مثمرة ، ويوجد بالبحر أصداق لا يستخرج منها سوى كميات ضئيلة تصدر إلى إنجلترا . ولم نرقم الآن بتصنيع الأصداق . أضف إلى ذلك أن البحر الأحمر يصلح مزرعة للاستيردبا والريزا التي تربها اليابان .

أما البحر الأبيض الداخر بأسماءه أيضاً وكنوزه ، فلم تستغل منه حتى الآن إلا كميات ضئيلة .

ثانياً — الأبدى العاملة : ولقد اشتهرت الأبدى العاملة المصرية منذ القدم في

(١) وقد نشرت المصور في ١١ / ٦ / ٥٤ حول اكتشاف الحديد بهذه المنطقة بحثاً هاماً بعنوان « ٢٢ مليون طن حديد في الواحات الخارجية » أذكر منه ما يأتي:
ولم تكن الكنوز مجهولة ، فقد أشار قسم الجيولوجيا في مصلحة المساحة في تقرير صدر سنة ١٩٠٣ إلى أن بالواحات الخارجية كميات كبيرة من الحديد الحميد الجيد ، ومع ذلك فإن هذا التقرير وضع على « الرف » ، وظل ما تضمنه في طي السكتان ، خمسين سنة كاملة ، حتى عام ١٩٥٣ ، سافرت بعثة علمية إلى هناك ، وقامت بأبحاث دلت على أن الحديد ، الذي حيث في هذه الواحات من النوع الجيد ، وأنه بمقادير كثيرة عدا أنه موجود على سطح الأرض ، وأنه من الحديد الصالح للأغراض الصناعية . وهو يتركز في مساحة تبلغ ثلاثة كيلو مترات في مترين في جبل غواي شمال الواحة الخارجية ، وتقدر كميته بنحو مليون ٢٢ طن ، ويتراوح سمك طبقة بين ٥ أمتار و ١٢ متراً ، وهو من النوع المسمى « ليونيت » والذي يصلح في صناعة الصلب ، ويمكن الانتفاع به مباشرة لجودته وعدم اختلاط مواد غريبة به . ويمكن استثمار مدة ٤٠ سنة ، إن لم يكشف عن جديد آخر في المناطق المجاورة . وهناك كميات من الحديد في الصفراء الشرقية وقرب وادي النيل وفي مناطق أخرى من البلاد .

عصور الفراغة بالحلق والمهارة ، والمامل المصرى ما زال حتى الآن مضرب المثل فى تحمل المشاق والكداء النادر . هذا إلى جانب الأيدى العاملة الرخيصة ، وذلك لشدة ازدحام البلاد بالسكان (راجع حركة السكان ص ١١)^(١) .

ثالثا — القوى المحركة : ويمكن استخراجها من الفحم والبتروى ويمكن أيضا توليد الكهرباء من قوة اندفاع المياه . ويتوافر فى بلادنا :

(١) البتروى : فى منطقة سيناء ومنطقة البحر الأحمر . وإهمال استثماره فى العهد الماضى جعل البلاد تستورد منه كميات كبيرة . وسنعمل فى الجزء الثانى من هذا البحث ، أنه بفضل نهضتنا الصناعية فى عهدنا الجديد ، سنتمكن من تصدير البتروى إن شاء الله قريبا .

هذا ولا يفوتنى أن أذكر أن النفط يسهل نقله بالأنابيب من آباره إلى المراكز الصناعية ، بعكس الفحم الذى يتكلف نقله مصاريف كثيرة ولذلك كان البتروى أكثر اقتصاداً من الفحم ، فى استخدامه كقوى محركة .

(ب) قوة اندفاع المياه^(٢) : من خزان أسوان أو من السد العالى « سأذكر ذلك فى الجزء الثانى إن شاء الله » الأمر الذى لو أخلص المسئولون فى العهد الماضى ، واستخرجوا القوة الكهربائية من أحد هذين المشروعين أو غيرها من المشاريع الأخرى لماد على البلاد بالخير العميم ، ولنغير مجرى الحياة بمصر ، من دولة مستوردة للصناعات ، لدولة مصدرة . أضف إلى ذلك وجود الحديد بالقرب من خزان أسوان الأمر الذى يعمل على إنشاء صناعات ثقيلة بنفقات مناسبة .

رابعا — رؤوس الأموال : ورؤوس الأموال متوفرة فى البلاد غير أنه مما يدعو للأسف ، معظمها كان وما زال « لحد كبير » فى أيدي الرجعيين أذئاب المستعمر . ومما ساعد على عدم نموه ، إهمال المسئولين وسائل النهضة الصناعية . وأنه لمن المنجى ، أن يستدين إسماعيل ومن خلفه أموالا أجنبية لا لينهض

(١) وقد خصصت بحثاً خاصاً لهذا فيما بعد .

(٢) يقول الأستاذ محمد حمدي عميد كلية التجارة سابقاً فى صحيفة ٣٨ من كتابه الجغرافيا التجارية والاقتصادية « يسكب النيل مياهه فى شهر سبتمبر بسرعة ٨١٨٥ مترًا مكعباً فى الثانية وهى قوة كبيرة يمكن أن تمد القطر كله بالكهرباء اللازمة » .

بافتصاديات البلاد — كما زعم — وإنما للبذخ والإسراف والمجون وجعل البلاد تعاني وطأة الديون وتدخل المستعمر السافر للمحافظة على أمواله . وقد استمر على هذا النحو من خلفه « وخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا » .

خامسا — الأسواق : لو أخلص المسئولون في المهود الماضية في الاستفادة من موارد البلاد المذكورة ، نهضت الصناعة بالبلاد ، مما كان يمكننا من سد الاستهلاك المحلي ، وتصدير الفائض إلى جيراننا السودان والبلاد العربية الشقيقة التي تعتبر سوقا رائجة لكثير من دول الغرب حاليا . وموقع مصر الممتاز ، وسهولة المواصلات ، ومكانتها المرموقة بين جيرانها ، كل ذلك يساعد على تصريف ما يفيض من إنتاجها المحلي .

سادسا — التنظيم : وقد عرفه البعض بأنه التوفيق بين عوامل الإنتاج المختلفة . وبلادنا بها — والحمد لله — منظمون أكفاء ، نجحوا في مهنتهم نجاحا فائقا . وبها معاهد متنوعة يدرس فيها هذا الفن دراسة علمية وعملية سليمة . ونجح بعد التخرج كثير منهم في هذا الميدان نجاحا ممتازا سواء في الأعمال الحرة أو في الوظائف العامة .

وفرة العوامل اللازمة لقيام الصناعة :

هذه جولة سريعة ، تثبت وفرة العوامل اللازمة لقيام الصناعة بالبلاد ، ولو وجدت هذه الموارد الموجه الرشيد منذ اختراع الآلات الميكانيكية ، لتغير تاريخ مصر الحديثة تغيرا كاملا ، ولا نقلبت البلاد من دولة زراعية تستخدم وسائل الزراعة المتأخرة إلى دولة زراعية صناعية ، تستخدم أحدث الوسائل وأنفع السبل .

ولقد سبقتنا كثير من دول العالم في هذا المضمار ، فلم يكفد ينتصف القرن التاسع عشر حتى قامت النهضة الصناعية في ألمانيا بعد أن سبقتها إنجلترا في هذا المضمار أيضا . واقتدت فرنسا أثر ألمانيا قبل انتهاء هذا القرن من الزمان ، ثم

أخذت جميع الدول المستقلة في العالم تسلك هذا السبيل ، وتنهج هذا المنهج السليم .

ومن ضمن الدول التي سبقتنا في الصناعة ، دول لم تتوفر فيها كل العوامل الضرورية للتصنيع ، فسويسرا قامت بها صناعات حديثة وهي خالية من كثير من المواد الأولية اللازمة لها . ومن أمثلة ذلك أيضا الجمهورية التركية وغيرها . ومن الأمثلة القاطعة ، والتي تحبط كل زعم غير ذلك ، عصابة من اليهود ، كانوا مشتتين في بقاع الأرض ، أقاموا صناعات حديثة ، إنتاجية ، واستهلاكية ، وحربية ، من لا شيء . وفي مدة وجيزة ، لم تتجاوز الخمس سنوات . فاعذركم ، يا من توليتم أمور هذه البلاد ثلاثين سنة كاملة ؟ ! ما عذركم في تأخيرها الصناعي رغم توافر جميع الموارد اللازمة للتصنيع الحديث بها !! إن الشعب سيحاسبكم حساباً عسيراً .

وحتى لا نكون متحيزين ، في البحث أرى أن أبين المدى الصناعي الذي بلغته البلاد في العهد الفابر مستشهداً بالاحصاءات الرسمية وميزانيات الدولة وهي خير دليل لإثبات الواقع ، وذلك بعد أن أذكر نبذة عن تاريخنا الصناعي مما يؤكد تهيب البلاد واستعدادها لاستماضة مكانتها الصناعية القديمة .

الباب السادس

التطور الصناعي في البلاد قبل ١٩٥٢

نبذة تاريخية: تبرهن آثار مصر الفرعونية ، منذ فجر التاريخ على ما كانت عليه البلاد من تفوق في الفن المهارى والكيمياء والأحصاء والفلك ، فبلادنا أسبق دول أهل الأرض قاطبة في وجود النواة الصناعية الأولى في العالم .

هذه النواة الصناعية التي نبتت جذورها في بلادنا ، في عصر ما قبل التاريخ حتى ثمارها في العصر الحديث ، الغربيون . أما مصر ، فقد مرت في عهد الأتراك والمماليك بمرحلة انحلال طويلة ثبطت من عزائم أهل البلاد وعملت على تدهور انتاجها في جميع عناصره الزراعى والصناعى والتجارى . غير أن الحملة الفرنسية نهت السكان إلى القوة الكامنة والموارد الطبيعية بالبلاد ، وما أن أخذت البلاد بسبيل التقدم الاقتصادى ، حتى جاءها محمد على المعاصر التركى الذى جعل منها مزرعة لتحقيق مطامعه الخاصة ، فنشأت بعض الصناعات ، ولكن لتند الجيش بالمهات الحربية وكانت نهضة اقتصادية ولكنها قامت على الاحتكار وتجميع الثروة الأهلية في يد الحاكم المطلق . ثم توقفت هذه النهضة في يد خلفائه لأنها لم تكن مرتبطة بالإنعاش الاجتماعى . وفي عهد اسماعيل ، بدأت تنمو براعم النهضة من جديد ، غير أن هذه البراعم ما أن بدأت تتفتح حتى أخفقت في عهد قوامه الاتجال والتخبط والمغالاة في المظاهر والأمراف والبذخ إلى جانب الانقياد للأجانب . وما أن انتهى هذا العهد حتى تم للأجانب السيطرة على شئون البلاد . وافقر اسماعيل ومن خلفه البلاد وتركوها منهوكة القوى ، مثقلة بديون المرابين الأجانب .

وفي سنة ١٨٨٢ وقعت البلاد تحت سيطرة المستعمر البريطانى ، الذى أضاف لعللنا الاجتماعية والاقتصادية المتعددة ، عللا أخرى جديدة ، فسلب حريتها ، وحرمها من استقلالها ، وجعل البلاد مزرعة تخدم مصانمه بالمواد الخام . أما الصناعات المحلية الضئيلة التي كانت قائمة ، « فتمهادة اللورد كرومر » في أحد تقاريره الثانوية تدل على نوايا المستعمر الذى حرص هو وأعووانه من الوصوليين والانتهازيين على بقاء

«الشعب في أحط مستوى ممكن من المعيشة . إذ قال اللورد « ان الصناعات التي أدارها الأهالي أمداً طويلاً تميل إلى الزوال » . وإليك استشهد آخر من لجنة التجارة والصناعة^(١) تثبت تأخر البلاء الصناعي « إن مصر في حاجة إلى قيام الصناعة بجانب الزراعة حتى لا تضطرب الحالة الاقتصادية إذا انخفضت أثمان المحاصيل الزراعية أو إذا حدثت حرب تؤدي إلى قطع العلاقات التجارية . وإن الصناعة وعلى الأخص الصناعات الصغيرة متأخرة جداً ومن الممكن قيام كثير من الصناعات في مصر ونجاحها .

نمو الحركة الصناعية مع نمو الحركة الوطنية :

وقد أخذت النهضة الاقتصادية الصناعية تحبو تدريجياً مع نمو الحركة الوطنية حتى هبت في البلاد ثورة سنة ١٩١٩ تعلن تحطيم قيود المستعمر وأعوانه . فتأسس بنك مصر ١٩٢٠ كما ذكرت وهو أول مؤسسة مصرفية صميمة تمخضت عنها في وقت قصير نهضة صناعية . وبرز النشاط المصري الوطني في ميادين الإنتاج الصناعي والتجاري بعد أن كان نشاط الممولين المصريين يقتصر على الزراعة وبعد أن كان معظم النشاط الصناعي . والتجاري معتمداً على رأس المال الأجنبي .

رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في البلاد قبل سنة ١٩١٩ والشركات

الأجنبية الاحتكارية :

عملت أوروبا منذ سنة ١٨٥٠ ممثلة في حكوماتها والرأسماليين فيها على غزو مصر والسيطرة على اقتصاديتها ، وأخذت أموالهم تدفق إلى البلاد بكثرة وأنشئت شركات احتكار كثيرة في ميدان يقل فيه عنصر المخاطرة ، بل يكاد عنصر المخاطرة يكون غير موجود . كما هو الحال في المنافع العامة مثل الغاز والكهرباء والمياه ووسائل النقل ... مما يدر ربحاً كبيراً منتظماً للطابع الاحتكاري الذي تميزت به والذي ما زالت آثاره باقية حتى الآن .

(١) تألفت هذه سنة ١٩١٦ من بعض المصريين والأجانب للنظر في التدابير التي تؤدي لأحلال بعض المصنوعات المصرية محل الأصناف التي انقطع استيرادها بسبب أزمة المواصلات أيام الحرب العالمية الأولى .

ونظر الأوروبيون إلى القطار المصرى كمكان صالح للاستغلال . وتقدر قيمة رؤوس الأموال الأجنبية التى استثمرت فى مصر بين سنة ١٨٥٠ إلى سنة ١٩١٤ بمائتى مليون جنيه أو يزيد ، صار لها السيطرة التامة على الاقتصاد المصرى كله . ومن ثم على مصر نفسها ^(١) .

ويمكن القول أن رؤوس أموال الأجانب ما كانت تقل فى سنة ١٩١٩ عن ٩١٪ من مجموع رؤوس الأموال التى كانت مستثمرة وقتئذ ^(٢) .

ومما يزيد إثبات مقدار تغفل رؤوس الأموال الأجنبية فى اقتصادنا القومى بحث نشأة البنوك التى كانت جميعها حتى سنة ١٩١٩ بنوكاً أجنبية .

فأول بنك أنشئ بمصر هو بنك مصر Bank of Egypt وتأسس سنة ١٨٥٦ ومؤسسة أرمى من أزهر وأفلس سنة ١٩١١ . ثم تأسس البنك الانجليزى المصرى سنة ١٨٦٤ والبنك العثمانى سنة ١٨٦٧ وبنك الكريدى ليونيه سنة ١٨٧٥ والبنك العقارى سنة ١٨٨٠ وتلاه بنك دى روما وتأسست بعد ذلك بنوك كلها أجنبية إلى أن تأسس بنك مصر بأموال مصرية سنة ١٩٢٠ كما ذكرنا .

حكومة داخل حكومة :

وجدير بالذكر الإشارة إلى أن إنشاء المحاكم المختلطة وإقرار مشروع القرض بفائدة فى القانون المختلط سنة ١٨٧٦ والقانون الأهلى سنة ١٨٨٣ عمل على تدفق الأموال الأجنبية فى البلاد . وكانت هذه الأموال تتدفق من إنجلترا وفرنسا وبلجيكا وإيطاليا واليونان وغيرها . مما جعل لهذه الأموال السيطرة التامة على الاقتصاد المصرى كما ذكر سابقاً خاصة قبل سنة ١٩١٩ . وقد استمرت هذه السيطرة إلى ما بعد سنة ١٩١٩ ^(٣) . ومنها أنه نظراً لوجود الامتيازات الأجنبية لم تتمكن الدولة من فرض ضريبة على رؤوس الأموال المنقولة إلا فى عهد قريب .

(١) الاستعمار عدو الشعب للأستاذ عبد العزيز فهمى صحيفة ٦١ .

(٢) « نصيب الأموال الأجنبية فى اقتصادنا القومى » محاضرة للأستاذ عبد الله أبانظه .

(٣) ومما يثبت هذه السيطرة ما ورد فى كلمة حضرة النائب المحترم السيد على المنزلاوى فى الجلسة السادسة ١٩٣٢/١/٥ ص ٦٠ للهيئة النيابية الخامسة « أقول مع الأسف أن رؤوس الأموال الأجنبية هى صاحبة الشأن فى مصر بل هى حكومة داخل حكومة » .

ورثنا تركه مثقلة بالعيوب :

وحق الشركات الاحتكارية التي انتهى امتيازها أورات الدولة تأميم المنفع العام لعملاها سلمت الدولة تركه مثقلة بالعيوب من آلات قديمة مستهلكة ومنهكة ووسائل إنتاج متآخرة . وقد نشرت صحيفة الأهرام في « ماقول ودل » في ١٥/٥/١٩٥٤ ما يشير إلى ذلك (١) .

(١) زار « الأهرام » أمس سيادة الأستاذ عبد الرحمن سلطان ، المدير العام لإدارة الكهرباء والغاز (والأستاذ صلاح الشاذلى المفتش العام للكهرباء) وحدثنا حديثاً فنيا طويلا حول ما أترناه أمس في « ماقول ودل » عن كثرة انقطاع التيار الكهربائى في كثير من أحياء المدينة . وقال أن الحكومة قد كونت لجنة فنية لبحث أسباب ذلك، وتبين لها أن السبب الرئيسى هو قدم بعض الكابلات الرئيسية التي مضى عليها زهاء ثلاثين عاما ، وأن ما حدث أخيراً كان سببه قصراً في أحدها وليس لإهمال أو تقصير من أى ناحية .

وقال سيادته أن التركة التي تسلمتها الحكومة من شركة ليون كانت مثقلة بالعيوب من قدم الكابلات وقصور محطة التوليد الرئيسية ، واللوم في هذا إنما يرجع إلى العهود السابقة التي كانت تشرف على تنفيذ إلزام هذه الشركة وتركها تتمتع بأرباح لاجد لها دون تنفيذ ما كانت تحتمه عليها شروط الإلزام من ضرورة تجديد هذه المنشآت لكي تكون دائماً في أحسن حال . ومع ذلك فإن الإدارة تلقت هذه التركة فلم تتوان في تجديد المحطة وتجديد أكبر جزء من الشبكة ، ولم يقف في سبيلها تضاعف الاستهلاك في المدة القصيرة التي تولت فيها هذا المرفق . فقد زاد الاستهلاك في السنوات الخمس الأخيرة من ٣٨ ألف كيلووات إلى ٦٨ ألف كيلووات ، وزاد عدد المستهلكين من ١٢٤ ألفاً إلى ٢٦٠ ألفاً ، عدا ما يتمتع به هؤلاء المشتركين من عدادات تجارية . وأغلب الزيادة في الاستهلاك ركزت في وسط المدينة بسبب إنشاء المارات الضخمة ، وإقبال الجمهور على استعمال الكهرباء في شتى الأغراض ، وإضاءة كثير من شوارع المدينة بالكهرباء بعد أن كانت محرومة منها ، وإبدال إضاءة بعضها الآخر من الإضاءة الغاز إلى إضاءة الكهرباء .

ومتابعة لهذا التوسع انشأت الإدارة محطة شمال القاهرة بقوة قدرها ٢٠ ألف كيلووات زبذت إلى ٤٤ ألفاً ، ومما يؤسف له أنه لم يتم تسليمها للإدارة حتى الآن مما ضاعف في متاعبها . وقد زبذت أخيراً قوة هذه المحطة إلى ١٠٠ ألف كيلووات ، وينتظر أن تتم إن شاء الله في العام القادم .

والإدارة الآن بصدد إنشاء محطة أخرى في جنوب القاهرة قوتها ١٢٠ ألف كيلووات . وينتظر أن تتم إن شاء الله في خلال ثلاثة أعوام . وبذلك تصبح القوة ٢٦٠ ألف كيلووات بدلا من ٢٨ ألفاً ورثتها الإدارة عن الشركة قديمة مهلهلة .

وهذه الأرقام تبين مدى ما تبذله الإدارة من جهود لخدمة الجمهور وما بلغت زبادة الاستهلاك في خمس سنوات ، بينما لم تزد الشركة في مدى ٥٠ عاما عن ٣٨ ألف كيلووات ! ذلك إلى أن الطريقة التي كانت تتبعها الشركة في تغذية أنحاء المدينة لم تكن تصلح إلا =

رؤوس الأموال بعد سنة ١٩١٩ :

بنك مصر : تطلعت مصر بعد الحرب العظمى الأولى ، في خلال حركتها القومية للاستقلال بشئونها المالية والاقتصادية . ولقد أظهر المرحوم طلعت حرب مدى حاجة البلاد إلى بنك وطني ينشأ بمال المصريين وتعمل فيه أيدٍ مصرية وتستخدم فيه اللغة العربية في كتابه الذي أصدره سنة ١٩٠٧ . ونبه هذا الزعيم الاقتصادي المواطنين إلى واجب وطني مقدس ، هو استثمار أموالهم في صالح الاقتصاد القومي وبين أثر المال في حياة الأمم واستقلالها . وظل ينشر دعوته حتى كانت ثورة سنة ١٩١٩ فألقى في أحضانها بذور هذه الفكرة ، وهو على يقين أنها ستنبعث نباتاً حسناً بإذن الله .

فأنشئ بنك مصر بعد أن رخص بتأسيسه في ٣ أبريل سنة ١٩٢٠ برأس مال قدره ٨٠ ألف جنيه مصري . على أن يعمل على تنشيط الانتاج الأهلي بتقديم الأموال لمساعدة المشروعات القائمة ، وبإنشاء مشروعات جديدة في الصناعة والتجارة والنقل والتأمين .

وكانت بوادر النجاح ظاهرة من يوم تأسيس البنك ، فتسابق المصريون في الاكتتاب في أسهمه ، وظهرت رغبة الأموال الوطنية ، التي كانت مكبوتة قبل ذلك ، في الاستثمار الصناعي والتجاري ، وأخذ البنك يقوم بدوره في إقامة صرح أركان الصناعة المصرية .

ولما شعر الاقتصاد الوطني وأحسن رأس المال المصري ، بأن البنك ومؤسساته قد تبوأ مكاناً مرموقاً ونجح نجاحاً باهراً ، أخذت رؤوس الأموال المصرية تغزو في قوة وثبات كل من الميدانين الصناعي والتجاري . وقد أخذت الصناعات المصرية

للتلك الأيام وقت أن كان حمل المدينة صغيراً موزعاً في جميع أحيائها . وهي طريقة لاتصلح الآن بعد ارتفاع الاستهلاك إلى هذا الحد بهذه السرعة وتركزه في وسط المدينة .

ولذلك فإن الإدارة تقوم الآن بإضافة عدة محطات تغذي المدينة بمجموعة بطريقتين منسقة بحيث إذا انقطع التيار من مصدر استمرت التغذية من مصدر آخر .

وسيمت هذا البرنامج في القريب العاجل إن شاء الله . ويعلم الجمهور أن القائمين على أمره ساهرون في رعاية مصلحته والعمل على راحته .

تثبت أقدامها تدريجياً منذ التعديل الجركى فى عام ١٩٣٠ الذى كان من الضرورى ،
ليحمى هذه الصناعات الناهضة . ويمكنها من النهوض .

زيادة رأس المال المستثمر فى الصناعة : وهكذا أخذت الصناعة تنمو
تدريجياً بعد الحرب العالمية الأولى ، وزادت رؤوس الأموال المستثمرة فيها فبعد
أن كانت فى سنة ١٩١٤ نسبة رؤوس الأموال المستثمرة فى الصناعة ٨,٩٩ ٪
من مجموع رؤوس الأموال فى مختلف فروع الاقتصاد القومى زادت هذه النسبة
المستثمرة فى الصناعة تدريجياً فبلغت فى سنة ١٩٣٩، ١٩,٧١ ٪ وفى سنة ١٩٤٢
بلغت ٢٢,٤٩ ٪ وعند مقارنة عدد الشركات المساهمة الموجودة سنة ١٩٤٢
ورءوس أموالها مع عددها فى سنة ١٩٥٠ يتبين أن عددها تضاعف تقريباً ،
ورءوس الأموال زادت عن الضعف وذلك حسب البيان الإحصائى الآتى :

الشركات المساهمة ورؤوس الأموال المدفوعة فى السنوات ١٩٤٢ — ١٩٥٠

السنة	عدد الشركات	رؤوس أموال مدفوعة
٤٣ / ١٩٤٢	٢٨٧	٥٢٣٨٦١٤٣
٥٠ / ١٩٤٩	٤٧٨	١١٦٢٥٥٩٩٩

رأس المال الوطنى :

وكذلك غزى رأس المال الوطنى هذا المورد المفيد فى الإنتاج ، وأقبل
المصريون على استخدام رءوس أموالهم فى الصناعة تدريجياً ، فاكتملوا فى
الشركات المساهمة وأنشأ البعض شركات جديدة ، كما يتبين من الإحصائيات ،
فبعد أن كانت رءوس الأموال المصرية فى هذه الشركات فى حكم العدم أصبحت
نسبة رءوس الأموال المصرية فى سنة ١٩٤٨ حوالى ٤٠ ٪ ، وبدل على ذلك
البيان الإحصائى الآتى ^(١) :

(١) الأستاذ عبد الله أباطلة فى محاضراته عن « نصيب الأموال الأجنبية فى اقتصادنا
القومى بعد إضافة بعض البيانات التى رأيتها مناسبة .

النسبة المئوية المجموع ١٠٠		رؤوس الأموال			بيان عن الشركات
للأجانب	للمصريين	المجموع	للأجانب	للمصريين	
					رؤوس أموال شركات يرجع تسكوينها : إلى ما قبل سنة ١٩٣٣
٠/٠ ٩١	٠/٠ ٩	٦٦,٧٤٠,٣٨٦	٦٠,٧٣٣,٧٥١	٦,٠٠٦,٦٣٥	شركات جديدة مؤسسة من ١٩٣٣ — ١٩٤٨
٠/٠ ٢١,٣	٠/٠ ٧٨,٧	٢٦,٧١٨,٦١٤	٥,٦٧٧,٠٤٨	٢١,٠٤١,٥٦٦	زيادات في رؤوس الأموال تمت في الفترة بين ١٩٣٣ — ١٩٤٨
٠/٠ ٢١,٣	٠/٠ ٧٨,٧	٢٤,٤٧٤,٠١٠	٥,٢١٣,٣٧٨	١٩,٢٦٠,٦٣٢	المجموع
٠/٠ ٦٠,٧	٠/٠ ٣٩,٣	١١٧,٩٣٣,٠١٠	٧١,٦٢٤,١٧٧	٤٦,٣٠٨,٨٣٣	

واضح من هذا الاحصاء مقدار زيادة رأس المال الوطنى فى الشركات المؤسسة بعد سنة ١٩٣٣ حتى وصل إلى ٣٩,٣ ٪ سنة ١٩٤٨ أما الشركات التى كانت قائمة قبل سنة ١٩٣٣ فكانت نسبة الأموال المصرية حوالى ٩ ٪ فقط من مجموع رؤوس الأموال .

أثر الحرب العالمية الثانية فى الصناعة :

وقد نشطت حركة استثمار الأموال بعد فترة الحرب العالمية الثانية ، فى الصناعة نشاطا ملموسا ، وأنشئت كثير من المصانع الجديدة ، وتوسعت المصانع القائمة وإذا لجأنا للاحصائيات لإثبات ذلك نلاحظ أن رأس مال الشركات المساهمة بما فى ذلك السندات زاد من ٨٦,٨ مليون جنيه سنة ١٩٣٩ إلى ٩١,٤ مليون من الجنيهات سنة ١٩٤٥ وإلى ١١٤,٥ مليون جنيه سنة ١٩٤٧ وأما فى سنة ١٩٥٠ فقد بلغ الرقم الكلى ١٢٠ مليون جنيه تقريبا . أى أن رأس مال الشركات المساهمة فى نهاية سنة ١٩٥٠ زاد عما كان عليه فى سنة ١٩٣٩ بمقدار ٦٢ ٪ تقريبا ولوحا ولنا تبويب هذه الزيادة فى الاصدار تبعا لتويع النشاط الذى تمارسه الشركات للمسنا أن ٥٩ ٪ تقريبا من الزيادة فى مجموع رأس مال الشركات المساهمة المصرية (م ٦ — مصر بين عهدين)

في الفترة بين ١٩٤٦ — ١٩٥٠ كان من نصيب الشركات الصناعية ، حسب
الجدول الاحصائي الآتي : —

استثمار الأصدار الجديد من الأسهم والسندات (بآلاف الجنيهات) ١٩٥٠ — ١٩٤٦	
٢٨,٢٥١	الصناعة
٩,١١٩	التجارة
٢,٧٥٩	الأعمال المصرفية
٧,٩٦٦	النقل والتأمين والبناء والأراضي
٤٨,٠٩٥	المجموع

وقد ورد في النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي سنة ١٩٥١ (التي أستنتجت
منها الأرقام الواردة أعلاه) حول النشاط الصناعي ما يأتي في صحيفة ٢٧١ « ولقد
تضاعف رأسمال الشركات الصناعية فيما بين ١٩٤٥ و ١٩٥٠ وكان معظم الزيادة
في الصناعات التحويلية غير أن التوسع الصناعي لم يكن موزعاً بالتساوي بين
الصناعات المختلفة بل استأثرت صناعات الغزل والنسيج وتجهيز المنسوجات بما يناهز
٤٠ ٪ من الزيادة في رأسمال الشركات الصناعية ، وبذا زاد مجموع رأس المال
المستثمر في تلك الصناعة بنسبة ١٧٠ ٪ بالقياس إلى سنة ١٩٤٥ وبلى ذلك في
ترتيب الأهمية الصناعات الكهربائية والمعدنية والهندسية والكيميائية » .

أنواع الصناعات التي قامت :

وإذا أردنا أن نقف على أنواع الصناعات التي قامت ، ففي الصحيفة التالية
بيان احصائي يوضح أهم أنواع الانتاج الصناعي وكميته حسب النشرة الاقتصادية
للبنك الأهلي المصري سنة ١٩٥١ .

مركبة صناعية غير مدروسة إذ بدأت بالصناعات الاستخراجية والانتاجية :
قلت بأن الحرب العالمية الأولى تعتبر نقطة تحول كبير في النهضة الصناعية
المصرية ، فزاد عدد المصانع وتدفق رأس المال المصري في هذا الميدان ، وزاد

الانتاج الصناعى والمعدنى

كحول نقى + ومحول	فوسفات +	سكر نقى *	أسمنت ه	منتجات البترول *			قطن +		
				بنزين	مازوت	زيت خام	زيت البذرة	منسوجات ×	غزل ×
بلايين الأطنان	بلايين الأطنان	بلايين الأطنان	بلايين الأطنان	بلايين الأطنان	بلايين الأطنان	بلايين الأطنان	بلايين الأطنان	بلايين المربعة	بلايين الأطنان
٤,٦	٥٤٧,٥	٢٢٣	٣٦٨,٣	١٠٤	٢٨٢	٧٤٩	٤٩,٢	١٠٠,٨	٢٤,٠
٥,٠	١٨٣,٥	٢٣٥	٣٦٤,٩	١٣٥	٣٩٤	٩٣٠	٥٩,٧	٩٠,٠	٢٣,١
٥,٤	١١١,٧	١٩٣	٤٢٠,١	١٥٧	٧٣٣	١,١٨٦	٨٣,١	٩٨,٤	٢٦,١
٦,١	٣٢٨,٤	١٦٣	٣٨٠,٥	١٦٤	٥٧٨	١,١٢٧	٧٨,٧	١١٠,٠	٢٨,٩
٧,٩	٣١٥,٦	١٥٨	٣٢٢,٩	١٧٠	٦٥٥	١,٢٥٣	٦٥,١	١١٣,٩	٢٩,٩
٨,٦	٣١٨,٢	١٥٥	٤٢٣,٩	١٧٧	٦٧٤	١,٣٥١	٦٠,٥	١١٧,٦	٣٠,٣
٩,٠	٣٤٩,٤	١٤٩	٤٣٢,١	١٧٦	٦٥٧	١,٣١٤	٧٩,٤	١٢٨,٥	٣٢,١
٩,٢	٢٩٤,٠	١٦٧	٥٨٧,٦	١٨٨	٦٠٩	١,٢٧٨	٨٣,١	١٣٦,٥	٣٢,٩
٩,٨	٣٧١,٢	١٨٥	٦٤٨,٤	١٩٨	٦٩٥	١,٣٣٢	٨٠,٩	١٤٢,٦	٣٢,٥
٩,٤	٣٧٧,٠	١٩٩	٧٦٨,٥	١٩٨	١,٢٦٦	١,٨٨٩	٨٩,٣	١٥٥,٧	٣٣,١
٩,٤	٣٥٠,٥	٢١٦	٨٨٨,٧	٢١٥	١,٥٣٤	٢,٢٦٦	٩٣,٠	١٥١,٧	٣٣,٧
١٤,٦	٣٩٧,٢	٢٣١	١,٠٢٣,١	١٩٤	١,٦٦٨	٢,٥٩٣	١٠١,٨	١٥٧,٨	٣١,٧
		٢١٨	١١٢٩,٨						
٢,٥	٩٦,٣	٥٢	١٩٨,٠			٥١٦	٢٥,٤	٤٠,٢	٨,٦
١,٩	٩٤,٤	٥٦	٢٤٣,٢			٦٧٦	٢٤,٢	٣٩,٣	٨,٧
٢,٥	٨٢,٤	٥٦	٢٣٢,٥			٥٨٠	٢٢,١	٣٥,٧	٨,٠
٢,٥	٧٧,٤	٥٢	٢١٥,٠			٥٩٤	٢١,٠	٣٦,٦	٨,٤
٢,٥	٨١,٦	٥٤	٢١٠,٣	٤٩	٣٩١	٦٢٥	٢٥,٣	٣٨,٢	٨,٢
٢,٦	١٠٠,٤	٥٦	٢٥٧,٥	٥٠	٤١٤	٦٧١	٢٥,٩	٣٩,٩	٧,٨
٤,١	١٠٩,٥	٥٧	٢٧٣,١	٤٣	٣٩٩	٦٣١	٢٠,٣	٣٥,٩	٧,٣
٥,٤	١٠٥,٧	٦٤	٢٨٠,٤	٥٢	٤٢٤	٦٦٥	٣٠,٣	٤٣,٨	٨,٤
٢,٨	١١٦,٨	٥٤	٢٦٤,٠	٤٦	٣٥٥	٥٦٦	٢٦,٣	٤٦,١	٨,١
٢,٧	١٣٣,١	٥١	٢٦٤,٩	٤٤	٣٣٨	٥٧٥	٢٢,٤	٤٠,٨	٨,٠
		٥٧	٢٢٩,٣						
		٥٦	٣٠١,٦						

+ المصدر: مصلحة الإحصاء بوزارة الاقتصاد الوطنى .
 × إنتاج المصانع الكبرى .
 * المصدر: مصلحة البترول ، ووزارة التجارة والصناعة .
 ه المصدر: شركة الأسمنت بطره .
 * المصدر: الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية — أرقام السنة المالية التى تبدأ فى نوفمبر .

عدد المشتغلين بها زيادة محسوسة . غير أن هذا التحول البطيء في اقتصاديات البلاد لم يكن عن خطة مدبدة ، وضمت سياسة ومنهاجا قويا للسير عليه . وإنما كانت لعدة أسباب ، أهمها هبوط المحصولات الزراعية في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى ، مما جعل المولدين الزراعيين يفكرون في خوض ميدان الصناعة وكذلك ظهور بنك مصر بمؤسساته الناجحة القوية ، الذي شجع أصحاب الأموال على دخول الميدان إلى غير ذلك من الأسباب وقد أثمرت أيضا إلى التعديل الجذري سنة ١٩٣٠ وآثره .

والحقيقة المؤلمة للأسف ، والتي يسجلها القلم على هذه الأوراق ، وهو آسف حزين ، على الفرض التي ضاعت على البلاد ، وعلى الزمن الطويل الذي استفاد منه الغير ، وخسرناه ، هذه الحقيقة ، هي أن الصناعة في بلادنا بدأت من حيث يجب أن تنتهى ، فبدأت بالصناعات الاستهلاكية ، وهى الصناعات التي تنتج سلعا للاستهلاك ، بينما كان يجب أن يقوم تصنيع البلاد على سياسة إيجاد الصناعات الانتاجية أولا ، وهى الصناعات التي تنتج الآلات والأدوات اللازمة لإدارة الصناعات الاستهلاكية . إذ أن الأخيرة أساس بث الحيوية فى أى صناعة تقوم فضلا عن أنها دعامة التحول الصناعى الناجح .

ولسكن ماذا نعمل ، على سياسة مرسومة لبقائنا دولة زراعية فإذا فكرنا فى القيام بصناعة ماقتبا بها على أساس خاطيء ، يعرضها لأزمات . ولولا الحماية الجبركية لفشلت فى مهدها ، وكان من ضمن أسباب هذه البداية الخاطئة ، أن الصناعات الانتاجية تتطلب رؤوس أموال ضخمة وأنها لا تحقق للمولدين كسبا عاجلا ، زد على ذلك احتياجها لأيد عاملة ماهرة الأمر الذى كان لا يتفق مع هوى أصحاب المصالح الحقيقية على حد تعبيرهم .

ولم يتخذ المولون وأصحاب رؤوس الأموال عظة مما حدث فى أيام الحرب الأخيرة . فكانت الآلة إذا توقفت لمطل أصابها أو تلف أحد أجزائها تعطل المصنع كله لعمدرة واستحالة امتيراد غيرها من الخارج . الأمر الذى يعمل على وجود فادحة .

غير أن النهضة الحقة ، والتي بدأت بالنهضة الصناعية السليمة في عهدنا الجديد لمست حاجة البلاد الشديدة لإنشاء مصانع تنتج الآلات الزراعية وآلات النسيج وآلات إنتاج القوى المحركة والآلات الحربية وغيرها من الآلات الانتاجية مما سأوضحه بإذن الله في الجزء الثاني لهذه السلسلة .

قلة المصانع ذات الإنتاج . ولم يك عيب النهضة الصناعية خلوها من الصناعات الإنتاجية فحسب ، بل كان جل المصانع من النوع الصغير جداً والذي يعمل فيه صاحبه وحده أو يساعده عامل أو عاملان أو ثلاثة على الأكثر والتي لا تعتبر من المصانع ذات الإنتاج في نظر رجال الإحصاء وذكرت بالصحيفة التالية إحصاء^(١) وهو آخر إحصاء نشر بخصوص ذلك ليثبت صحة ما أشرت إليه .

يتضح من هذا الإحصاء قلة المصانع ذات الإنتاج وزيادة عدد المصانع الصغيرة والتي لا تخضع لقوانين العمل ونسبة الأولى لجملة مصانع القطر ١٥,٦ ٪ بينما نسبة الثانية بلغت لجملة مصانع القطر ٨٤,٤ ٪ الأمر الذي يثبت بلا جدال ، قلة أهمية المصانع من ناحية أثرها على الإنتاج القومي والنشاط الإقتصادي رغم ضخامة عددها . فإذا تعمقنا في الاستفادة من الأرقام الحسابية الموجودة بالإحصاء المذكور نلاحظ أن متوسط عدد المشتغلين بالمصنع الواحد من المصانع الصغيرة عامل ونصف تقريباً . وماذا تصور مدى انتاج هذا العامل ونصف العامل يوميا أوسنوبيا!! زد على ذلك أن جميع هذه المصانع بلا استثناء تعمل بوسائل انتاج متأخرة .

الرأى يرى العاملة بالصناعة :

ونتيجة لهذا الوضع المرتجل والذي لم يقم على أساس فني سليم مدروس ، نلاحظ أن نسبة الأيدي العاملة المشتغلة بالصناعة خلال الخمسين سنة الماضية ، إلى الأيدي العاملة بمختلف النشاط الإقتصادي الآخر تسكاد تكون ثابتة لم تتغير وذلك واضح من البيان الأحصائي عن القوة العاملة الواردة بصحيفة ٦٤ ، زد

(١) مصلحة الإحصاء والتعداد (إحصاء الإنتاج الصناعي) . وقد رتبته على النظام المذكور ليكون مناسباً للبحث . واستخرجت النسبة المئوية مقربة حسب أصول قواعد التقريب الحسابية .
(٢) عدد المشتغلين المذكور بالإحصاء من ضمنه ٢٨٣٠٤ عدد أصحاب المصانع وأقاربهم ، وضمنه أيضاً موظفون برواتب شهرية .

عدد المصانع في مصر وعدد المشتكين بها في بونوية سنة ١٩٥١

الملاحظات والمدريبات	عدد المصانع				عدد المشتكين بها			
	المصانع ذات الانتاج		المصانع الصغيرة		المشتكين بالمصانع الصغيرة		جولة المشتكين	
أولا - المحافظات	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد		
	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد		
الفاخرة	١٢٣	٣٠٤٦١	٨٧٧	٣٤٧٦٨	٤٢٨	٨٧٧٠٤	١٧٠٩٨٨	٥٧٢
اسكندرية	١١٥	١٤٠٩٣	٨٨٥	١٥٩١٨	٨٦١	١١٦٢٨	٨٣٧٧٤	١٣٩
القنال	٦٥	٣٥٣٦	٩٣٥	٣٧٨٥	٢٠٧	١٠١١٢	١٢٧٦١	٧٩٣
السويس	١١٢	١٣٠٥	٨٨٨	١٤٧١	٤١٢	٣١٢١	٥٣١٣	٥٨٨
دمياط	٣٨	١١٢٦	٩٦٢	١٨٣١	٧٦١	٨٤٨	٣٥٥٤	٢٣٩
أقسام الحدود	٨	١١٥	٩٢	١٢٥	٣٠٤	٩٦٦٢	١٣٩٠٢	٦٩٦
جولة	٧٢٦٢	١٢٥	٨٧٥	٥٧٨٩٨	٥٧٦	١٢٣٠٨٥	٢٩٠٢٩٢	٤٢٥
المدريبات	٧٢٠٥	١٨٥	٨١٥	٣٨٨٩٢	٧١٣	٣٤٠٦٤	١٢١٠٤٤	٢٨٧
في الوجه البحري	٥٠٦٠	١٨٢	٨١٨	٢٧٧٦١	٨٣٨	١٠٢٥٠	٦٣٤٩٦	١٦٢
في الوجه القبلي	١٢٢٦٥	١٨٤	٨١٦	٦٦٦٥٣	٧٥٤	٤٤٣١٤	١٨٤٥٤٠	٢٤١
جولة	١٩٥٢٧	١٥٦	٨٤٤	١٢٤٥٥١	٦٤٧	١٦٧٣٨٥	٤٧٤٨٣٢	٣٥٣

على ذلك ضالة القوة العاملة بالصناعة ، طوال هذه الفترة ، مما يدل على ضالة شأن الصناعة في اقتصادنا القومي . وأضف إلى ذلك أيضا أن هذه القوة الصناعية ، تعمل في الصناعات الإستهلاكية . وباستعراضنا للأحصاء المشار إليه ترى نسبة المشتغلين بالصناعة كانت ١١,٥٪ من مجموع القوة العاملة بالبلاد . وبمراجعة أحصاء السكان الوارد بصحيفة ١١ ، نلاحظ زيادة السكان في المدة بين ١٨٩٧ إلى ١٩٠٧ بنسبة ١٦,٢٪ ومع ذلك فقد ظلت نسبة الأفراد المكتسبين إلى مجموع السكان على ما هي عليه ، بينما هبطت نسبة المشتغلين بالصناعة إلى ١١٪ وهبطت نسبة المشتغلين بالنقل إلى ٦,٧٪ بينما زاد عدد المشتغلين بالزراعة فبلغت نسبتهم ٧,٥٪ الأمر الذي يبين تغلب الزراعة على اقتصادياتنا .

واستمر الخط البياني للمشتغلين بالصناعة يتحرك بالزيادة والنقصان ، حول هذه النسبة الضئيلة فمن ١١,٥٪ سنة ١٩١٧ إلى ١٠,٦٪ في سنة ١٩٢٧ إلى ١٠,٦٪ سنة ١٩٣٧ وأخيرا إلى ١٢,٣٪ سنة ١٩٤٧ .

توزيع القوى العاملة في بعض الدول :

وبالمقارنة بين توزيع القوى العاملة عندنا وفي الدول الأخرى نلاحظ الفرق الكبير بين نسبة العاملين في الصناعة ق بلادنا ونسبة العاملين في نفس المهنة في تلك الدول .

ولقد كانت نسبة العاملين في الزراعة في تلك الدول ، أكثر من نسبة العاملين في الصناعة . غير أن الرقي الاقتصادي وأحلال الآلات الزراعية محل الأيدي العاملة مكنت الدول من زراعة أراضيها بأيدي عاملة أقل ، وتحولت هذه الأيدي للإنتاج الصناعي ، دون أي تأثير على الإنتاج الزراعي . فألمانيا مثلا كان عدد المشتغلين في الزراعة بها ٦٥٪ من مجموع الأيدي العاملة سنة ١٨٥٠ ثم نقصت إلى ٥٠٪ ثم إلى ٤٥٪ في سنة ١٨٧٠ وإلى ٣٠٪ في سنة ١٩٠٥ ثم أخيرا إلى ٢٨,٩٪ ، رغم اتساع مساحة أراضيها المنزرعة . أما فرنسا فبعد أن كان مزارعيها أكثر من ٥٠٪ من القوة العاملة في القرن التاسع عشر أصبحوا ٣٨,٣٪ ويظهر من هذا البيان قلة الأيدي المصرية في الصناعة وأنها أقل بكثير من مثيلاتها في الدول الأخرى .

بعض آثار الحركة الصناعية غير المبرورة على التحول الصناعى بالبلاد :

كان لعدم وجود سياسة فنية مرسومة لهذه الحركة الصناعية آثار سيئة على التحول الصناعى المصرى ، نستطيع اجمالها فيما يأتى :

١ - اقتضت حركة انشاء المصانع كما بينت سابقاً على الصناعات الاستهلاكية التى تنتج سلماً للاستهلاك . ولم تقم الصناعات الإنتاجية التى تنتج الآلات والأدوات اللازمة لإدارة الصناعات الاستهلاكية : الأمر الذى جعل تحولنا الصناعى ناقصاً إذا تجاوزنا عن القول أنه كان تحولاً مبتوراً .

٢ - ضعف الكفاية الإنتاجية الصناعية وارتفاع نفقات الإنتاج ، وذلك لاختيار أصحاب الأعمال طرق وسائل الإنتاج المتأخرة والاعتماد على الأيدى العاملة الرخيصة المستمدة من فائض سكان الريف ، مع عدم وضع منهاج واسع النطاق للتدريب المهنى لهذه الأيدى العاملة .

٣ - تعرض الصناعة المصرية لنكسات خطيرة لاعتمادها المطلق على الحماية الجمركية وعلى السوق الداخلى ، بسبب ارتفاع نفقات انتاجها وتأخرها الفنى ، وذلك لاكتفاء معظم أصحاب المصانع على الصناعة النصف آلية التى تدار بوسائل انتاج متأخرة . وكان من أثر ذلك عدم النجاح فى تحويل أى صناعة من هذه الصناعات إلى صناعات تصديرية مزدهرة .

٤ - سار تحولنا الصناعى بمعزل عن الزراعة وبمعزل عن باقى فروع الاقتصاد القومى الأخرى . الأمر الذى جعل الصناعات الريفية تسير سير السلحفاة ، على وسائل انتاج متأخرة أيضاً . أضف إلى ذلك حرمان البلاد من انتاج الآلات الزراعية التى تعمل على مضاعفة الإنتاج الزراعى وتحسينه وتوفير أيدى عاملة كثيرة ممكن تحويلها للإنتاج الصناعى ، أو لفروع الانتاج الأخرى .

وإذا قارنا الأيدى الزراعية فى البلاد التى يبلغ عددها أكثر من أربعة ملايين نسمة ، مع مساحة الأراضى المزروعة بالبلاد وقدرها حسب البيانات الإحصائية ١٣٤، ٩٤٨، ٥ فداناً ، يتبين لنا أن العامل المصرى يقوم بزراعة

أقل من فدان ونصف الفدان فقط . وذلك ناتج من استخدام الوسائل المتأخرة وعدم توافر الآلات الزراعية الحديثة . بينما نلاحظ أن نسبة ما يزرعه الفلاح الأمريكي خمسين فداناً وإليك بياناً آخر يبرهن على مقدار ما خسره من عدم وجود صناعة تمد مزارعنا بالآلات والمعدات الحديثة .

يقوم كل مائة مزارع في مصر بخدمة ١٥٠ فدان .

يقوم كل مائة مزارع في بلجيكا بخدمة نحو ١١٠٠ فدان .

يقوم كل مائة مزارع في الدانمارك بخدمة نحو ١٣٠٠ فدان .

مع أن نسبة غلة الفدان الواحد من القمح في الدانمارك أو بلجيكا تبلغ ضعف غلة الفدان بمصر من نفس المحصول .

ضعف الثروة القومية لتأخرنا الصناعي :

وكان من آثار تأخر نهضتنا الصناعية ، ضعف ثروتنا القومية بصفة عامة . فالأيدى العاملة الزراعية التي تمثل أكثر من ٦٠٪ من القوة العاملة الانتاجية ، كان انتاجها ضعيفاً بسبب استخدام الوسائل الزراعية المتأخرة وقلة أو انعدام استخدام الآلات الأمر الذي جعل مجموع انتاجها لا يتجاوز ثلث الدخل الأهلي والذي جعل البلاد لا تنتج ما يسد حاجتها الاستهلاكية من المواد الغذائية ، وبين لنا ذلك السيد وزير الزراعة بقوله ^(١) «وقد زاد اعتماد البلاد على الاستيراد لسد هذا النقص في انتاجنا الأهلي ، إذ بلغ متوسط مستورداتنا السنوية ، في سني ما بعد الحرب العالمية الثانية نحو ثلاثة ملايين ونصف مليون أردب من القمح ونحو مليون وربع مليون أردب من الذرة و ٧٩ ألف أردب من الشعير ، عدا ما تستورده البلاد من الخضار والفاكهة واللحوم ومنتجات الألبان مما تبلغ قيمته ٢٨ و ٥ مليوناً من الجنيهات . وهذا كله خسارة على الدخل القومي إذ أننا نستطيع تلافى الاستيراد من الخارج لو وضعت سياسة ثابتة للزراعة تقضى على جميع العيوب التي نشكو منها ... وهذه السياسة الزراعية يجب أن تكون مرسومة الخطط واضحة المعالم مبينة الأهداف تمتد جذورها في الأرض التي هي شريان الحياة الأولى لهذا الوادي

(١) نشر هذا الحديث بالمصور الصادر في ٩/٤/٥٤ وقد نوهت عنه في صحيفة ٥٠ أيضاً.

في السلم والحرب وتنتشر فرووعها إلى حيث يكون الاستثمار الزراعى سبيل سياسة تأخذ في اعتبارها أن الزراعة ليست مجرد مهنة بل أنها أسلوب الحياة للغالبية من سكان هذا الوادى ، وأحدى الدعائم التى يستند إليها صرح التقدم الاقتصادى والاجتماعى والسياسى . ولعل في مقدمة هذه السياسة العمل على زيادة الكفاية الانتاجية في الزراعة ورفع مستوى التغذية وتوسيع نطاق محاصيل التصدير ، وتحسين نظم تسويق الحاصلات والمنتجات الزراعية ودعم التصنيع الزراعى . . . ثم تعبئة القوى في اتجاه واحد لتنفيذ هذه السياسة مهما يكن القائمون بالأمر » . وهكذا يتبين مقدار الجهد الانسانى الذى يبذل في الإنتاج الزراعى ، وثمرة هذا الجهد الضئيلة في البلاد الأخرى .

كل ذلك نتيجة تأخرنا الصناعى ، وتأخرنا في الاستفادة من الآلات الحديثة في وسائل زراعتنا .

مستوى المعيشة :

وكان من آثار تخلفنا الاقتصادى ، صناعياً أو زراعياً ، هبوط مستوى المعيشة في كل من الريف والمدن ، على النحو الذى ذكر في الباب الأول والثانى ولا يغرب عن بال أحد من رجال الاقتصاد أو العلم أو المال ، أو من رجال الريف ، أو رجل الشارع ، مدى أثر الرقى الصناعى على مستوى المعيشة . فالعامل في الولايات المتحدة يتمتع بمستوى معيشى عال ، لم يصل إليه كثير من موظفي الدولة في بلادنا ، ولم يصل إليه كثير من أصحاب الملكيات الصغيرة والمتوسطة .

قريتنا متجاورتان :

ولبيان أثر الصناعة على مستوى المعيشة ، أذكر تقارير الاختصاصيين بمصلحة الصناعة المصرية ، في مقارنتهم بين قريتين ، في الريف المصرى ، أحدهما زراعية والأخرى صناعية ، من أملاك مركز الباجور بالمنوفية حسب إحصاء عام ١٩٤٧ . قريتان متجاورتان دخل في أحدهما أربعمائة نول ورغم أن الرقعة الزراعية بإحدها ست أعشار الرقعة الزراعية بالقرية الأخرى والقوة العاملة بالأولى أقل من القوة العاملة بالثانية ، اذا بدخل الفرد في القرية الصناعية (الأولى) يبلغ ضعفين

بيان احصائى عن قريتين بالريف أحداها صناعية والأخرى زراعية

اسم القرية	عدد السكان	المساحة بالفدان	عدد العائلات	العمال الزراعيون	المشتغلون بالصناعة	مجموع القوة العاملة
زاوية جراون (صناعية)	٤١٢٣	٤٧٥	٥١٤	٦٣٢	٢٧٠	٩٠٢
كفر شبرا زنجى (زراعية)	٣٢٤٩	٣٥٩	٦٩٩	٩٠٩	٦٠	٩٦٩

بيانات عن مستوى المعيشة فى القريتين

اسم القرية	أجرة العامل بالقرش الصاغ	نسبة المواظبة على التعليم	المترددون على مكاتب	طلاب المدارس	طلاب المدارس الفنية	دخل الأسرة بالجنيه المصرى	دخل الفرد
زاوية جروان	١٥	٧٥٪	١٤٠	٤٠	١٠	٦٩ و ٨	١٧ و ٤
شبرا زنجى	٨	٤٥٪	لا شىء	٢٠	٥	٣١ و ٥	٧ و ٥

ونصفاً تقريباً من دخل الفرد فى القرية الزراعية (الثانية) ونسبة عدد المتعلمين فى الأولى تزيد إلى الضعف سواء بالتعليم العالى أو الفنى . كما أن سكان الأولى يترددون على مكاتب الأمية ينشدون الثقافة ، بينما الأميون فى القرية الزراعية فى شغل شاغل عن الثقافة ، كادحين فى الأرض ، ليحصلوا على أقواتهم أو على مستوى معيشى مساوياً لجيرانهم ، ومأم بالفيه ولوبشقى الأنفس . أربعمائة نول ثمنها أقل من ثمن عشرة أفدنة ؛ تؤثر هذا التأثير الكبير فى حياة القرية وترفع دخل الفرد فيها ، أكثر مما يدره ، مساحة من الأفدنة بلغت ٣٧٩ فداناً .

هذا مثل بسيط ، يبين بوضوح ، فائدة توجيه رأس المال توجيهاً مثمراً ويثبت مقدار خسائرننا ، من إهمالنا مواردنا الصناعية والزراعية على السواء خلال مدة طويلة من الزمن .

وكأنى بالمسؤولين فى ذلك المهدوم يعلمون نتيجة ذلك ، لم يروا هذا الإحصاء ، فصلاحة الإحصاء . هى فى نظرهم مصلحة تمديد خشب ، ومصلحة كتابية أرقام على الورق . أو كأنى بهم وهم يعلمون حق العلم هذه الأرقام ويعلمون حق العلم

مواردنا الطبيعية ويعرفون حق المعرفة ، تأخرنا الاقتصادي ، والصناعي وأسبابه عن كل ذلك غافلون . بل وله عامدون لصيانة « أصحاب المصالح » كما ذكر سابقاً وكما سيذكر لاحقاً . والكثير منهم وهو خارج المحكم يمد بحجارية هذا التأخر فإذا جلس على مقعد المسئولية ، نسي وتنامى ، وجهل وبجاهل ، ما ذكر وما وعد وأصبح في شغل شاغل عن مصلحة العشرين مليون نسمة ، وعن محاولة رفع مستواهم وتدعيم اقتصادياتهم وزيادة ثروتهم وزيادة ثروة وطنه ووطنهم .

ضعف القوة الشرائية والسوق الداخلية : وفي ختام هذا البحث ، أرى ضرورة الإشارة إلى أنه نظراً لاشتباك الظواهر الاقتصادية بعضها ببعض . فقد أدى نظام الاقطاع الذي ذكر في الفصل الأول ، ونظام تجمع الثروة القومية في أيدي قليلة من السكان المتمصرين والمصريين ، جلهم من جماعة الاقطاع ومن أعوان الاستعمار وكذلك من رجال المؤسسات الصناعية الأجنبية ، وبقاء الأغلبية الساحقة من سكان الريف والمدن ، على السواء ، يعيشون على دخول دون الكفاف ، أدى كل هذا وذاك إلى ضعف القوة الشرائية في البلاد ، الأمر الذي كان له أخطر العوائق التي اعترضت طريق التحول الصناعي المصري ، وهو في المرحلة الأولى والذي جعله يواجه سوقاً داخلية ضعيفة .

ولكي نحدد مسئولية هذا التحول الصناعي المتأخر ، أرى ضرورة تبيان أسباب التأخر الصناعي في البلاد :

الباب السابع

أسباب التأخر الصناعي في البلاد

أورد : الاستعمار Domination

وهو علة العزل ، في كل مكان وزمان ، وأبنا حل ، وفي أي مكان وجد .
إذ أن السياسة التقليدية للاستعمار أن يضيع على البلد الذي ابتلى به — كل فرصة
لتنمية موارده الاقتصادية أو رفع مستوى أبنائه . وإذا استعمرنا تاريخ البلاد
المستعمرة (بفتح الميم) لتبين بجلاء ووضوح ، لا يتسرب إليه الشك ، مدى
تحكم المستعمر (بكسر الميم) في اقتصاديات تلك البلاد ، ومواردها الطبيعية .
والمستعمر أيا كان لونه ، لا يسمح باستغلال موارد البلاد المستعمرة إلا بالقدر
الذي يحتاجه . وبجانب ذلك يحرص دائماً على بقاء مستوى الشعب في أحط مستوى
ممكن للمعيشة ، بحيث يكون حصوله على ما يقيم أوده معضلة دائمة يسلبه إمكانيات
السكفاح ، ويجعله يستكين ، ويقبل هذه الأوضاع السيئة على علائها ، ويرضخ
لما يماى من مظالم حتى يقضى الله أمراً كان مفعولاً .

وهكذا حرص المستعمر في مصر (وفي جميع البلاد المحتلة) على عدم قيام
صناعة تحويلية ضخمة ، وعلى بقاء البلاد زراعية ، ظلت معتمدة لوقت قريب
على محصول واحد هو القطن^(١) . لأن الإنجليز ، وهو المستعمر الذي ابتلينا به
منذ زمن بعيد ، يعلمون أن وجود الصناعات الإنتاجية في البلاد ، ينمي الثروة
القومية ، ويزيد أهلها والعاملين فيها رقياً وتقدماً وإحساساً بالقوة ، فيجعل من
العسير عليهم البقاء .

ومما يؤكد هذه الخطة السياسية ، تقرير الأمم المتحدة سنة ١٩٥١ عن البلاد
التي لا تتمتع بالحكم الذاتي فقد ورد في هذا التقرير « أن المحور الذي تدور حوله

الحياة الاقتصادية للشعوب غير المستقلة بوجه عام هو الزراعة فهي تنتج المواد الخام ثم تصدرها إلى الدول المستولة عنها — أى الدول المستعمرة في مقابل السلع المصنوعة وغيرها من الواردات . »

والهند ، الذى ظل يرضخ لهذه السياسة الاستعمارية حقبة طويلة من الزمن ، ورغم ما فيه من موارد طبيعية كانت سبباً أساسياً في نهضةها الصناعية الحالية ، والتي ازدهرت بعد طرد الانكليز ، ورفع هذا السكابوس السقيم ، فأصبحت دولة صناعية مصدرة ، لم تستطع الهند طوال فترة حكم المستعمر أن تمد شعبها إلا بما يوازي ٢ ٪ من احتياجاته المصنوعة . أما الآن فقد أصبح لها ثقل في الميزان العالمى منذ عملت على تصنيع بلادها .

مصر تزرع القطن وانجلترا تصنعه : وظلت سياسة الإنجليز الاقتصادية تتجه وتعمل على تحطيم كل الصناعات المصرية وتفسح المجال لرؤوس الأموال الأجنبية تستأثر بالصناعة والتجارة ، وتسلب خيرات البلاد . واتبعت هذه السياسة الاستعمارية « دستور » عملها كرومر الذى قال : « أن مصلحة الطرفين — يعنى مصر وانجلترا — أن تقوم صناعة قطن مضمونة . . مصر تزرع القطن وانجلترا تصنعه » .

وسأثبت بالإحصائيات والأرقام فيما بعد أن الإنجليز كانوا وما زالوا لسنة ١٩٥٢ هم العملاء الوحيدون تقريباً لقطن البلاد الذى زرعه لهم كبار الأقطاع « أو أصحاب المصالح الحقيقية . »

ثانياً — أعوانه الاستعمار pro-dominators

وخلق المستعمر ، له من المصريين والمتصرين ، أعواناً جميعهم من الوصوليين والانتهازيين ، عملوا على تأخر البلاد اقتصادياً ، وحاولوا عرقلة نمو الحركة الصناعية ليضمّنوا بذلك سوقاً رخيصة ، يشترون منها خاماتهم ، وسوقاً رائجة بصرفون فيها صناعاتهم ، وشعباً فقيراً يستكين لرغباتهم سواء كان ذلك في عهد الاحتلال الظاهر الذى استمر حتى سنة ١٩٢٢ أو في الفترة بين ١٩٢٢ إلى ١٩٥٢ ، وهى فترة ظهرت مصر خلالها بمظهر الاستقلال التام والسيادة الكاملة ، أمام العالم ،

وأمام الغير ، ولكنه مظهر زائف ، وطبل أجوف ، قدمه لنا أعوان الإنجليز ، وحاولوا به تضليل شعب وادي النيل .

من هذا السرد ، يتبين نوايا وأهداف المستعمر ، في كل زمان وفي كل مكان سواء كان يلبس لباس الأسد المتوحش الكامر ، أو لباس الفعامة الهادئة ، فهو لباس مسموم ، يحاول صيانة مصالحه بجميع الطرق والوسائل الممكنة ، وكان أحدثها ، خنجرًا مسمومًا ، وضعه في ظهر البلاد العربية ، وفي موقع حساس ، هو ما سماه :

إسرائيل : إسرائيل ، حفنة من اليهود المشردين في الأرض ، من أيام موسى (عليه السلام) . ضربت عليهم الذلة والمسكنة وباءوا بغضب من الله ، يمكنهم المستعمر منا ويوطنهم في وسط بقعة مقدسة من أراضينا ، فيصبحون شوكة في ظهر كل عربي ، وفي ظهر كل دولة عربية ، يهددنا بهم العدو ، كلما حاولت دولة منا ، أن تصوب على المستعمر شرارة من نار ظلمه ، واستبداده .

طريقة جديدة ، ابتكرها المستعمر ، لما لمس فينا التهديد الحقيقي لطرده ، ويأبى أن يخرج من أرضنا إلا كمن قال « على وعلى أعدائي » ولما عوده مع هؤلاء اليهود الذين حدثنا عنهم الله في كتابه : « ولتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود » .

ثالثًا — الرأسمالية الإمبريالية

عاجت في الباب الأول ، كيف ساد نظام الإقطاع في البلاد ، وكيف تجمعت رؤوس الأموال في أيدي فئة قليلة من السكان ، وكيف كانت الغالبية العظمى من الشعب تسكد وتسكد وتحصل على القوت اليومي ، فكان الشعب محرومًا تقريبًا من وجود رأسمال ، يستطيع به أن يحاول استثماره في عمل صناعي أو تجاري أما الفئة قليلة التي تجمعت بيدها أغلب رأس المال الوطني ، فقد مكن الاستثمار أفرادها من الاستزادة في المال والجاه والسلطة وهياً للاقطاعيين منهم التوسع والانتشار عن طريق الاستحواذ على أراضي الدولة كأمالك الدائرة السنية وغيرها من الأراضي التي تستصلح . وهكذا كان للاستثمار فضل على الرأسمالية الاحتكارية

في البلاد ، الأمر الذي جعلها تعمل على تثبيت دعائم المستعمر ، لأنها تعلم أنها تنمو وتزدهر تحت ظله وفي حمايته .

هذا وقد تكلمت على سياسة المستعمر نحو الحيلولة دون قيام الصناعات الثقيلة بالبلاد وبديهي لم يكن أمام الرأسمالية الاحتكارية إلا أن تنهج نفس السياسة ، وأخذت تعارض كل تشريع من شأنه حماية الصناعات المحلية ، فهي لم تكن راضية عن التعديل الجركي سنة ١٩٣٠ بل وطالبت بإعادة خفض الرسوم الجركية أكثر من مرة . ثم أخذت تؤيد فكرة الدفاع المشترك ويعاونها بذلك الرجعية . زد على ذلك أنها اكتفت باستثمار أموالها في الإنتاج الزراعي وتوسيع الرقعة التابعة لها . ولن تجد أى مشروع صناعي هام قام به أحد من أفراد الرأسمالية الاحتكارية .

وهكذا نهج الأغنياء في هذا البلد من إقطاعيين وغيرهم سياسة غير سليمة ، فلا هم يستثمرون أموالهم فيما ينمى الثروة الاقتصادية ، وينهض بالصناعات في البلاد ، ولا هم تركوا الأموال لأصحابها الحقيقيين من الشعب ، كي يستثمروها استثماراً نافعاً ، فيفتح المصانع ويشغل الأيدي العاملة وينمى الاقتصاد القومى إلى غير ذلك من أوجه الاستثمار المفيد .

الباب الثامن

رابعاً — الحكومة وسياستها الصناعية والاقتصادية^(١)

ذكرت السياسة التي اتبعتها الدولة للانهاض بالنشاط الزراعي^(٢) ، وعبوب كل من الأنفاق والإدارة الذي أبقى هذا المورد الأساسي في البلاد ، غير كاف لأشباع حاجات السكان المتزايدة ، أما الآن وفي صدد بحث ما قدمته الحكومة للصناعة من خدمات ، لكي تعمل على نموها وازدهارها ، فإني لا أكون مغاليا إذا قلت إن عبوب سياسة الدولة في استقلال مورداً من موارد الثروة القومية الأساسية ، وهو الزراعة ، هي نفس العبوب التي يمكن ذكرها في الصناعة بل وفي التجارة وفي بقية المرافق الاقتصادية للبلاد . فالجهاز الحكومي الضعيف الذي أشرف على الزراعة هو نفسه الذي أشرف على كل من الصناعة والتجارة . وهو نفسه الذي أشرف على بقية مرافق الثروة القومية . وهو نفسه جهاز الدولة الذي كان يملئ رغبة المستثمر تارة ورغبة الأموال الأجنبية تارة أخرى ورغبة ملك غير واعي لا يرجي منه خير لينفذ رغبات شعب تعاون هؤلاء جميعاً ، على بقائه في مستوى اقتصادي لا يحسد عليه ، ولا يخشى له عاقبة .

مكتب ، فمصلحة ، فوزارة :

أجاز المحتل في سنة ١٩٢٠ لمصر في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، أن توجه بعض عنايتها إلى الصناعات المحلية ، فأنشئ « مكتب التجارة والصناعة وسواحل الحكومة » وتم ذلك في سنة ١٩٢٥ ، ٢٦ . وزاد الاهتمام بهذا النشاط الاقتصادي مرة أخرى فتحولات المصلحة إلى « وزارة التجارة والصناعة » في ١٩٣٥ ، ٣٦ . مصلحة المناجم والمحاجر : وهي المصلحة التي أسست قبل نهاية فترة الاحتلال

(١) وهو السبب الرابع من أسباب التأخر الصناعي للبلاد . وقد وضعته تحت باب خاص لأهميته .

(٢) راجع ص ٤٣

ميزانية مصفاق الصناعة والتعدين من سنة ١٩٢٢ — سنة ١٩٥١

ملاحظات	اعتمادات المناجم والحاجر		التجارة والصناعة		سنة ١٩٠٠
	النسبة المئوية لميزانية الدولة	الاعتماد	النسبة المئوية لميزانية الدولة	الاعتماد	
مصلحة المناجم ومكتب البترول	(١) ٠.٦٣	١٩٨,٣٤٦	٠.٦١	١٩,٣٨٥	٢٣—٢٢
	(٢) ٠.٣١	١١٥,٦٨٦	٠.٦٥	٢٢,٥١٧	٢٤—٢٣
الحق مكتب البترول لمصلحة الكيمياء	٠.٠٧	٢٥,٣٤٢	٠.٧٨	٢٧,٠١٦	٢٥—٢٤
	٠.٠٧	٢٥,٥٧٦	٠.٧٣	٢٦,٥٤٧	٢٦—٢٥
	٠.٠٥	٢٢,٥٨٨	٠.٧٢	٢٦,١٤٠	٢٧—٢٦
	٠.٠٥	٢٢,٤٧٦	٠.٥٢	٢٠,٢٢٠	٢٨—٢٧
	٠.٠٧	٣٢,٦٣١	٠.٩١	٣٥,٤٥٤	٢٩—٢٨
	٠.٠٨	٣٨,١٣٥	٠.٤٠	١٩,٠١٥٦	٣٠—٢٩
	٠.١٠	٥٥,١٩٧	٠.٣٩	١٧,٦٧٥٤	٣١—٣٠
	٠.١٢	٤٧,١٩٣	٠.٢٩	١١,٣,٨٥١	٣٢—٣١
	٠.٠٧	٢٦,٤٤٨	٠.٣٠	١١,٤,٢٨٣	٣٣—٣٢
	٠.٢٥	٩٥,٨٠٩	٠.٢٥	١٤,٢,٥٦١	٣٤—٣٣
أضيف معمل السويس لمصلحة المناجم والحاجر وسميت المصلحة ابتداء من ميزانية ٣٧—٣٦	٠.٣٦	١٣٨,٥٩٤	٠.٣٩	١٤,٧,٩١٦	٣٥—٣٤
	٠.٥٦	٢٢٦,٠١٩	٠.٤٥	١٨٢,٦٠٦	٣٦—٣٥
	٠.٠٤	٨٢٨,٤٧٧	٠.٧٢	٢٩١,٨١٣	٣٧—٣٦
	٠.٨٢	٨٠٧,٥٥٦	٠.٦٣	٢٧٦,٣٦٨	٣٨—٣٧
	٠.٨٢	٩٠,١,٧١٤	٠.٥٤	٢٧,٠,٠٥١	٣٩—٣٨
	٠.٨٢	٨٨٩,٨٧٠	٠.٦٦	٣٢٢,٤٥٠	٤٠—٣٩
	٠.٨٥	٨٨٤,٨٠٠	٠.٥٦	٢٦٤,٦٩٠	٤١—٤٠
	٠.٥٩	٧٤٧,٥٠٠	٠.٥١	٢٣٧,١٤٠	٤٢—٤١
	٠.٦١	٣٢٥,٤٠٠	٠.٤٥	٢٤٠,٥٠٠	٤٣—٤٢
	٠.٧٤	٤٥٧,٧٠٠	٠.٤١	٢٦٧,٩٠٠	٤٤—٤٣
المساحة والمناجم وفي ميزانية ٤٣—٤٢			٠.٨٣*	٦٣٧,٠١٠	٤٥—٤٤
انفصلت وسميت مصلحة المناجم والحاجر .			٠.٢٧	١,١٤٤,٧٦٠	٤٦—٤٥
			٠.١١	١,١٣٩,٦٠٥	٤٧—٤٦
			٠.١٥	١,١٩٠,٣٧٣	٤٨—٤٧
			٠.٨٩٢	١,٦٣٦,٦٦٥	٤٩—٤٨
			٠.٨٩١	١,٦٦٩,٨٤٤	٥٠—٤٩
			١,٣٢١	٢,٧١١,٤٩٧	٥١—٥٠

* أُنشئت مصلحة المناجم والحاجر مع وزارة التجارة والصناعة وإليك ميزانية وزارة التي تتكون من ثلاث أقسام (١) الديوان العام (٢) المناجم والحاجر (٣) الكيمياء .

- (١) سنة ١٩٢٢ — ١٩٢٣ مصلحة المناجم ٢٢,٣٤٦ ومكتب البترول ١٧٦,٠٠٠
فالمجموع ١٩٨,٣٤٦ .
- (٢) سنة ١٩١٣ — ١٩٢٤ مصلحة المناجم ٣١,٦٧٦ ومكتب البترول ٨٤,٠٠٠
فالمجموع ١١٥,٦٧٦ .

وظلت موجودة حتى الآن، وذلك، للبحث عن الثروة المعدنية الموجودة في الأرض واستغلالها .

وقبل أن أبين الأعمال التي قامت بها الدولة بخصوص الصناعة التحويلية أو الاستخراجية رأيت ضرورة ذكر مخصصات كل من هاتين الهيئتين في ميزانية الدولة من سنة ١٩٢٢ — سنة ١٩٥٢ . « راجع ص ٩٨ »

ويستطيع القارئ الرجوع لصحيفة ٥٢ التي ذكرت فيها ميزانية الدولة لكل سنة من هذه السنوات للوقوف على نسبة المخصصات .
التعدين والصناعة والتجارة :

من الممكن بحث هذه المرافق الثلاثة في صعيد واحد للصلة الوثيقة الموجودة بينها في إنماء الثروة القومية ، ولأنها تغذى بعضها بعضا . فالتعدين يمد الصناعة بالمواد الخام والوقود والقوة المحركة . والصناعة تقوم بتحويل الخامات والمواد الأولية إلى مصنوعات ، والتجارة تتولى تصريف هذه الصناعات ، وأخيراً لأنها اشتركت في الابتلاء بمساوئ السياسة الحكومية في ذلك العهد . هذه المساوئ التي لو أراد الباحث أن يعطيها حقها من البحث والدراسة لتطلب مجلداً مستقلاً ضخماً غير أنني أرى الاكتفاء بذكر بعض مساوئ هذه السياسة على سبيل التمثيل فقط لا الحصر .

أولاً — الشح في الاعتمادات المالية :

ويتراءى لنا من الميزانية المذكورة ، أن ما خصص لهذه الموارد بلغ من ضآلته ، درجة الشح فلم يصل ما خصص للتجارة والصناعة في الفترة بين سنة ١٩٢٢ — سنة ١٩٢٩ ، نسبة ٠.١ ٪ من ميزانية الدولة^(١) ، إذ أن أعلى نسبة بلغت هي ٠.٩١ ٪ وذلك بميزانية سنة ١٩٢٨ — سنة ١٩٢٩ . أما بالنسبة لاعتمادات المناجم والمحاجر فقد بلغ متوسط ما خصص لها من سنة ١٩٢٢ — سنة ١٩٣٠ أقل من ٠.٧ ٪ من ميزانية الدولة . ويستطيع القارئ بمراجعة الأرقام الواردة في السنوات الباقية ، أن يستنتج دون عفاء ، مدى التفريط في هذه المرافق الثلاثة

وحتى في فترة الحرب العالمية الثانية لم يتنبه المسؤولون إلى ضرورة الاعتناء بهذه المرافق الحيوية ، التي يعتمد عليها اقتصاديات الدولة .

وكان نواقيس الحرب ، ونيرانها التي اكتوبفها بها ، وأزمة المواصلات ، كل ذلك وغيره لم يكن كافياً ليقظ الحكومات المتعاقبة ، لاستخراج المعادن ، أو محاولة تنمية الصناعات الناشئة .

ثمالة عشر مليون نسمة أقل أهمية عند المسؤولين من فرد واحد :

ولا يغرب عن البال أن الشح في الاتفاق المجدى يمرقل ارتقاء الدولة ويمنع تقدمها الاقتصادي ، إذ أن كل دولة رشيدة يجب عليها ألا أكثر في الاتفاق للعمل على رفع المستوى المعيشي للشعب ، وأحياء كفايته الصناعية والإنتاجية الأمر الذي يعمل على ازدياد مطرد في الثروة القومية وفي دخل الدولة .

ولم تكن سياسة التقطير هذه ، سياسة عامة ، ناتجة عن ضيق ذات اليد ، وإنما كانت ناتجة عن سوء التوزيع . فتقطير ، حيث يكون الإنفاق مجدياً ، وتبذير حيث يكون الإنفاق غير مجدٍ والأمثلة على ذلك كثير . فمجموع ماخصص لوزارة الزراعة وللتعدين والصناعة والتجارة سوياً في ميزانية سنة ١٩٢٢ بلغ ٤٩٩ و ٣١٥ - ٢٢,٣٤٦ + ١٩,٣٨٥ = ٣٥٧,٢٣٠ جنيهاً بينما ماخصص لديوان الحضرة الملكية في نفس الميزانية بلغ ٦٣٢,٥٩٢ جنيهاً . أى أن ماخصص للمرافق الزراعية والصناعية والتجارية ، والتعدين أيضاً ، نصف (تقريباً) ماخصص لديوان الملك . وكان سكان مصر وعددهم في تلك السنة جاوز الثلاثة عشرة مليوناً أقل أهمية في نظر الحكومة من فرد واحد ؟ ؟ « تلك إذا قسمة ضيزى » . هذا إلى جانب الأسراف الشديد في السيارات الحكومية ومصاريف السفر والانتقال والمصروفات^(١) العمومية مما سيأتى ذكره .

ولم تكن ميرانيات السنوات الأخرى أوفر خطأ للموارد الاقتصادية والمرافق الحيوية ، ففي السنة التي اندمجت فيها مصلحة المناجم والمحاجر مع وزارة التجارة

(١) سياسة الاتفاق الحكومي في مصر من ٤٥٢ للدكتور عبد الله العربي .

الصناعية وهي سنة ١٩٤٤ - ٤٥ خصص لهذه الوزارة كما يتبين من الأحصائيات الواردة مبلغ ٦٣٧,٠١٠ جنيه بينما ما خصص لديوان الملك في نفس الميزانية ٥٩٢,٩٩٠ جنيه .

ثانياً - سوء التوجيه في الأهداف والوسائل :

فبينما كان الهدف الأول من إنشاء « مكتب التجارة والصناعة وسواحل الحكومة » سنة ١٩٢٠ هو أن توجه الحكومة عنايتها إلى انماء الصناعات المحلية ، ثم تحول هذا المكتب إلى مصلحة وبعد ذلك إلى وزارة التجارة والصناعة سنة ١٩٣٥ . نجد أن الأداة الحكومة أخطأت منذ البداية ، في الهدف الذي تنشده البلاد من وجود هذا المكتب أو هذه المصلحة أو تلك الوزارة ، وكان سوء التوجيه بما يتمخض عنه من علل أكثر ظهوراً في الصناعة والتجارة وتمويل الاقتصاد القومي منه في الزراعة . وتعاقت الحكومات على اختلاف ألوانها ، خلال هذا العهد ترى دون أن توجه عناية ملموسة للصناعة في البلاد ، وكأن احياء الصناعة في البلاد أمر كالي في نظر هذه الحكومات .

ولو بحثنا ميزانية وزارة التجارة والصناعة لسنة ١٩٥٠ - ١٩٥١ وهي السنة الوحيدة التي بلغت فيها ميزانية هذه الوزارة أعلى رقم بلغته منذ سنة ١٩٢٢ حيث خصص لهذه الوزارة لأول مرة ٢,٧١١,٤٩٧ جنيه نجد بنود الصرف الآتية بالجنهات كما ورد بصحيفة ١٦٠ بميزانية ١٩٥٠ - ١٩٥١

الديوان العام مصلحة التجارة مصلحة الصناعة مصلحة الدمغ والموازين . مصلحة المناجم لشئون المعادن والأحجار مصلحة المناجم لشئون الوقود معالجة الكيماويات	١٨٠,٨٤٠	٢٣٩,١٨٢	١٠٣,١٤٠	٦٧,٣٩٠
	٢٧٣,٥٢٥	١,٨١٣,٢٦٠	٣٤,١٦٠	

من هذا يتضح أن ما خصص لمصلحة الصناعة ١٠٣,١٤٠ جنيه فقط . وحتى هذا الاعتماد الضئيل مقسم إلى ثلاثة أبواب وبيان مخصصات كل منها كان على النحو الآتي ٧٥,٧٧٠ ماهيات وأجور مرتبات ١٨,٨٧٠ مصروفات عامة و ٨,٥٠٠ أعمال جديدة . وما هي الأعمال الجديدة التي خصص لها ٨,٥٠٠ جنيه ؟ ورد في

بند ١٣ صحيفة ١٨٩ لميزانية الدولة أن ١,٥٠٠ جنيه لشراء ثلاث ماكينات لدفع فراء الجلود ومبلغ ١١٧٦٠ لإنشاء مركزين جديدين للتصنيع الربى والمبلغ الباقي وقدره ٤,٧٦٠ مستبعد للمنظور عدم صرفه . أما عن الاعتماد المخصص لإنشاء مركزين للتصنيع الربى فخصص لإنشاء ٣٦ وظيفة دائمة ما بين الدرجة السادسة والثامنة و ١٢ بالدرجة الرابعة السائرة و ٦٩٠٠ جنيه المصروفات العامة . وهكذا تخصص الاعتمادات والمبالغ لزيادة الجيش الجرار في عدد الموظفين لأرضاء المحسوبين والأصهار والأقارب . أما مصالحة التجارة فاعتمادها مقسم إلى ثلاثة أبواب أيضا ، الباب الأول ، ماهيات وأجر ومرتبات وخصص له ١٠٥,٤٩٣ جنيه ، والباب الثاني وهو باب المصروفات العامة فخصص له ١٣,٦٩٠ جنيه ، والباب الثالث ، باب الأعمال الجديدة فكان نصيبه ١٢٠,٠٠٠ جنيه .

وهكذا كانت تصرف هذه الأموال التي تجبي من الفلاح والعامل والتاجر والموظف وغيرهم ، لا لتنمية صناعتنا أو الترويج لتجارتنا بصورة مجدية نافعة ، كأنشاء مصانع نموذجية مثلا أو تحبيب ممارسة الصناعات لأبناء البلاد وتدريبهم عليها ليتسكون لهم مورداً آخر لدخلهم القومى ، وإنما تخصص الأموال وتصرف في بذخ وأشراف في أشياء كمالية .

مصلحة المناجم مصلحة لرؤسار الرخص فقط :

وكان سوء التوجيه واضحاً أيضاً ، في الصناعة الاستخراجية فسياسة التعدين الذى تشرف عليه مصلحة المناجم والمحاجر ، فقد ورد بصحيفة ٦٠٥ وما بعدها من مجموعة مضابط دور الانعقاد الأول لمجلس النواب ، على لسان الناطق باسم الحكومة « ... والذى أعلمه أن وظيفة مصلحة المناجم ليست البحث عن منابع البترول ومناجم الأحجار والمعادن ، بل أن عملها قاصر على مراقبة الأعمال التى يقوم بها الأفراد .. » . وهكذا اقتصرت مهمة مصلحة المناجم والمحاجر على مجرد الأشراف على الثروة المعدنية من الناحية الإدارية فقط ، بأخراج رخص البحث والتنقيب للشركات أو الأفراد .

وتعالت العيجات في جنبات مجلس النواب ، بين وقت وآخر لحدث الحكومات

المتعاقبة باستكشاف مخازن الثروة المعدنية واستغلالها لمصلحة الأمة ، فكان جواب الحكومة دائماً يتمثل في قول الشاعر :

لقد أسمعتم إذ ناديت حياً . ولكن لا حياة لمن تنادى
ثالثاً — التردد وبطء التنفيذ وعدم وجود برنامج ثابت :

وكأنى — وتحت يدى ، ميزانيات الدولة للثلاثين سنة التى سبقت سنة ١٩٥٢ لا أرى فى سياسة الحكومات الكثيرة ، التى حكمت البلاد ، خلال هذه الفترة الطويلة — حكماً يقال أنه دستورى ، ونيابى — لا أحد فى السياسة الانفاقية الحكومية ما يشير إلى سياسة إنفاقية رشيدة وسديدة . فإذا وضعت أمام القارئ نبذة عن عيب من عيوب هذه السياسة . أجد عيوباً أخرى كثيرة . يصعب سردها بصورة مختصرة . لذا فاعتذر إذا رأى المطلع أنى أو جزت أو تفاضبت عن سرد بعض هذه العيوب .

ومع هذا فمن العيوب الظاهرة ، والتى كان لوجودها فى سياستنا الانفاقية حرماننا من موارد همة ، هى التردد وبطء التنفيذ وعدم وجود برنامج ثابت مدروس ، تسير عليه الدولة وتبعمه الحكومات المتعاقبة ، مهما اختلفت ألوانها وميولها .

مشروع توليد الكهرباء من مساقط المياه من خزانه أسوان :

والذى برز بعد أن تمت التعليمة الأولى لخزان أسوان فى سنة ١٩٢٦ وافق مجلس النواب على تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية ١٩٢٦ / ٢٧ وقد جاء فى هذا التقرير « .. الوصول إلى الدرجة القصوى فى استثمار القوى الطبيعية وأهمها مساقط المياه .. وتكفى فى ذلك الإشارة إلى القوة الآلية التى يمكن استخراجها من خزان أسوان لصناعة السماد وإدارة آلات الري . . »

وفى سنة ١٩٢٧ : يأتى فى تقرير اللجنة المالية عن مشروع ميزانية ١٩٢٧ / ٢٨ ثانياً كيداً لما ذكرته السنة الماضية « وفيما يتعلق باستثمار القوى الطبيعية وأهمها مساقط المياه والمحاصيل المعدنية كانت اللجنة قد رأت ضرورة الوصول إلى الدرجة القصوى فى استثمار هذه القوى » .

« وتود اللجنة فيما يتعلق بمساقط المياه أن توالى وزارة الأشغال ما بدأ به من البحث ، في شأنها وتخرج لنا مشروع أسوان الكهربائي الذي يساعد على إدارة الآلات وخصوصاً ، آلات الري في جزء عظيم من الوجه القبلى ويمكن إنشاء صناعات في تلك المنطقة نحن في أشد الافتقار إليها خصوصاً صناعة السماد الذى لاغنى لنا عنه والذي يكلفنا مشتراه من الخارج مبالغ جسيمة ... »

وتعالت صيحات مجلس النواب كالعتاد في إبراز حاجة البلاد الماسة إلى هذا المشروع منذ سنة ١٩٢٦ حتى سنة ١٩٥٢ . فما كان من حكوماتنا - سبحانه الله - إلا اتخاذ بعض الخطوات الهزلية ، كاعتماد بعض النفقات لبحوث فنية ، لتعيين طائفة من الموظفين على هذا الاعتماد ، أو وضعه على الرف ، فإذا ارتفع صوت نائب حر ، لإيقاظ المشروع إدعى محدث رسمى بأن الحكومة تدرس المشروع . وتتوقف الاعتمادات لتردد المسئولين بين هذا المشروع وبين مشروع منخفض القطارة .

فإذا ورثت حكومة ، حكومة أخرى ، بدأ الوارث الجديد ، بدعاية مغربة جميلة بأنه من ضمن سياسة حكومته تنفيذ مشروع كهربية خزان أسوان ، فيقطع الشعب إلى هذا الأمل فإذا به سراب زائل ، لا تمض عدة أيام حتى يستقر المشروع في مكانه على الرف .

وبعد مضى عشر سنوات ، منذ أن وافق مجلس النواب على تقرير لجنة المالية عن المشروع أى في مشروع ميزانية ١٩٣٦ - ٣٧ ترى لجنة المالية للمجلس^(١) أن لا يعطى امتياز مشروع الكهرباء من الخزان لأية شركة أو هيئة أجنبية أو مصرية ، وأن تقوم الحكومة بنفقاته بمفردها وتتولى إدارته . وتبرر اللجنة ذلك بقولها « أن هذا المشروع ... حسب تقدير وزارة الأشغال يكلف الحكومة حوالى ثلاثة ملايين من الجنيهات ، فإذا لاحظنا أن ما ستيهه من التيار الكهربائى لصناعة السماد بمفردها يقرب من ١٨٠ ألف جنيه ، تبين لنا فائدة هذا المشروع الاقتصادية للحكومة أيضاً ، وذلك طبقاً للتقديرات الفنية الثابتة بملفات هذا

المشروع في وزارة الأشغال العمومية . كذلك لو وصلت الشبكة الكهربائية إلى القاهرة أمكن الحكومة الحلول محل شركة ليبون في إنارة العاصمة عند ما ينتهى أجل امتيازها سنة ١٩٤٨ » .

أمل جميل ، ورأى مفيد ، ولكن يحتاج للتنفيذ ، يحتاج لإخلاص ، وانتباه لمصلحة البلاد غير أنك ترى عجلة الزمن تدور ، ومشروعنا واقف جامد لا يتحرك ولا بدور . حتى إذا توجه أحد نوابنا المخلصين ^(١) ، مستفسراً عنه في سنة ١٩٣٨ إذا بمحضرة وزير الأشغال المحترم يجيب : « يسرني أن أعلن نيابة عن الحكومة أن مشروع توليد الكهرباء من مساقط مياه خزان أسوان في مقدمة المشروعات الهامة التي تضمنها برنامج الحكومة ووطدت العزم على إنجازها ، وتحقيق فائدها للبلاد . وتقوم وزارة الأشغال بدراسة الموضوع من جميع نواحيه ... »

ومرت السنوات حتى سنة ١٩٤٤ ، وفي تلك السنة كاد المشروع يخرج إلى حيز التنفيذ ، فشركات لجنة قامت بوضع المواصفات وقدرت التكاليف بعشرة ملايين ونصف مليون جنيه بعد أن كان التقدير في مشروع ميزانية ١٩٣٦ ، ٣٧ ثلاثة ملايين من الجنيهات فقط . ومع هذا لم ينفذ المشروع . وفي سنة ١٩٤٥ أصدر مجلس الوزراء قراراً بتشكيل لجنة أخرى ، وقامت هذه اللجنة بعرض المشروع ومواصفاته على مجلس الوزراء ، الذي أمر بطرح العملية في مناقصة عامة ، وأعلن عن المناقصة في ١٩ مارس سنة ١٩٤٦ ، فتوالى العطاءات حتى إذا بسنة ١٩٤٧ ، قرر الوزير الجديد في ٣٠ يناير ندب لجنة دولية للاشتراك مع لجنة الكهرباء في فحص العطاءات واختيار أصلها . وفي ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٨ أبرمت عقود مع سبع شركات على بعض العمليات ، كالحفر والسدود المؤقتة والمولدات والمحولات والحوائط الفاصلة وفي أوائل سنة ١٩٤٩ أعيد تقرير التكاليف فإذا بها تبلغ ما ينيف على ثمانى عشرة مليوناً من الجنيهات .

وجاء في سنة ١٩٥٠ لون آخر من الحكام ، فرأى وزير الأشغال الجديد إعادة

(١) سؤال النائب المحترم السيد محمود فايد في جلسة ٨ يونية سنة ١٩٣٨ صحيفة ٤٠٣ من مجموع مضابط الانعقاد العادى الأول للهيئة النيابية السابعة .

دراسة المشروع من جديد وضم إلى الخبراء خبراء آخرين ، فإذا بيونوية سنة ١٩٥١ ترتفع اعتمادات المشروع إلى سبعة وعشرين مليوناً ونصف المليون من الجنيهات . وهكذا مرت السنون ، وتعاقت الحكومات ، الواحدة تلوا الأخرى والمشروع يتخبط ، بخطى مترددة ، بين آراء لجان متباينة ، وقرارات حكومات متعاقبة حتى إذا بالبلاد تنور ثورتها الخالدة ، سنة ١٩٥٢ فيخرج المشروع إلى النور ويبدأ بتنفيذة بأيدٍ مصرية شعبية أمينة (١)

وما هي نتيجة التردد ، وتراخي إدارة الحكومات المتعاقبة في العهد الغابر ؟ النتيجة معروفة ، وقفنا وتقدمتنا أمم ، وخسرنا كثيراً مالياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً . ألا فلعملة الله على المنافقين من يوم أن خلق الله الأرض ومن عليها إلى أبد الآبدين . منافقون تولوا أمورنا ، فأضاعونا ، وأضاههم الله ، وسلبوا أموالنا ، وردوها لنا الله ، وحاولوا تضليلنا ، فهدانا الله . « فويل لهم مما كسبت أيديهم ، وويل لهم مما يكسبون » .

ولا يفوتني في ذكر هذا المشروع ، أن أعود للإشارة إلى المستعمر الذي بذل كثيراً من الجهد في الحيلولة دون تنفيذ هذا المشروع الكهربائي ، المنتج . ولم تك تفكر أية وزارة ، في ذلك العهد الغابر ، وتشرع في تنفيذه ، حتى تصبح وقد غادرت مقاعد الحكم جزاء جرأتها على محاولة تنفيذ هذا المشروع الخطير ، الذي لو نفذ في العقود السابقة لأصبحت مصر الآن من الدول الصناعية التي يشار إليها بالبنان ، كما ستصبح كذلك عما قريب بإذن الله « وأن غداً لناظره قريب » .

أيمكن أن تصبح مصر دولة زراعية وصناعية في وقت واحد ؟

وأرى ختاماً لهذا البحث أن أذكر أن مصر كان من الممكن ، وسيتم لذلك بإذن الله ، أن تصبح دولة زراعية وصناعية في وقت واحد . وقد ثبت ذلك بالفعل بعد أن قامت البلاد بثورتها الأخيرة ، وتولى أمورها رجال مخلصون وبدأت تسير سيراً حثيثاً مرموقاً نحو ادخال الصناعات الثقيلة ، والاستفادة من موارد البلاد الطبيعية المختلفة .

(١) سيذكر ذلك بالتفصيل في الجزء الثاني بإذن الله .

ويتبين من سرد تفاصيل هذا البحث كيف أن ادعاء المستعمر ، الذي أبدى فيه أذنا به وأعوانه ، أن بلادنا زراعية ولن تكون صناعية ، إنما هو ادعاء باطل واقتراء كاذب يرمى من وراءه المستعمر ، وواقفه على ذلك صناعته مصلحة بلاده . في أن تبقى بلادنا مورد الخامات . وإليك بيانات تثبت بطلان هذا الادعاء وقد اتخذت من الصناعات القطنية كمثل لبطلان هذا الادعاء ردا على حجة المستعمر الألى الذى قال فيها أن القطن لا تنجح صناعته بمصر .

الصناعات القطنية : ثبت أن الصناعات القطنية من غزل ونسج وصباغة وطباعة تنجح في كفر الدوار والمحلة الكبرى وكفر الزيات وبنى سويف وجميع جهات القطر ، كما تنجح في منشستر ولفكشير وبوركشير وغيرها .
والآتى بيان حركة الصناعة القطنية (١)

ب — الانتاج والاستيراد والتصدير من غزل القطن بالكيلو جرام				١ — الاستهلاك لمصانع الغزل من القطن المصرى		
السنة	الانتاج	الاستيراد	التصدير	السنة	قنطار	بالة
١٩٥١/١٩٥٠	٩٩١ و ٨٢٣ و ٥٢	١١٣ و ٦٩٠	٣٦ و ٨٥٢ و ٩	١٩٥١/١٩٥٠	٢٧٨ و ٢٧٤ و ١	٢٥٨ و ١٨٨
١٩٥٢/١٩٥١	٩٠١ و ٦٩٣ و ٥٥	٩٩ و ١٤٣	١٣٠ و ٦١٨ و ٦	١٩٥٢/١٩٥١	٤٧١ و ٥٠٠ و ١	٥١٣ و ٢٠١

وهكذا فبعد أن كانت البلاد تعتمد اعتماداً كلياً قبل الحرب العالمية الأولى ، على الغزل الأجنبي ، تمكنت من استهلاك كمية كبيرة من القطن المصرى ، ولم تقل وارداتها من الغزل فحسب ، بل صدرت منه كميات لا بأس بها .

ح — انتاج المنسوجات القطنية والمخلوطة والغبرو بالأمطار .

منسوجات قطنية منسوجات مخلوطة منسوجات فبرو

١٩٥١/١٩٥٠	٢٠٧,٦٤٧,٠٧٧	٩٢٦,٤٦٩	٢,٤٦٣,٠٠٣
١٩٥٢/١٩٥١	٢١٩,٧٥٠,١١٩	٩٥٢,١٠٨	١,٠١٤,٩٢٠

وبذلك قل استيرادنا من المنسوجات ، وصدرنا بعض الأقمشة أيضاً وثبت أن القطن المصرى يصنع في مواطن زراعته على أحدث الأنظمة ، كما يصنع في المناطق

(١) ص ٢٨٣ وما بعدها الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية ١٩٥٢/٥٣ .

التي احتسبته ، وبطلت بذلك حجة المستعمر الأولى ، والتي أيدها فيها أصابعه وأيديه في البلاد .

وأما الحجة الثانية : فهي عدم إمكان قيام صناعة لعدم وجود الفحم ، الذي يعتبر أساس القوة المحركة اللازمة للصناعة ، غير أن هذه الحجة مردودة على قائلها . فثبت فنياً أن الفحم الأبيض (القوى الكهربائية المستخدمة من انحدار المياه) لبس بأكثر نفقة من الفحم الأسود في تحريك المصانع والآلات . غير أن المستعمر وأذنايه من الاستغاليين ، الذين حكموا البلاد قبل ١٩٥٢ أقاموا المراقيل وحالوا دون إتمام وإنجاز مشروع توليد الكهرباء من منخفض القطارة أولاً ، ومن خزان أسوان ثانياً . على النحو الذي بحثته سابقاً .

وسنثبت للعالم بفضل انتهاء هذا الكابوس المضلل أننا نستطيع الحصول على القوة الكهربائية اللازمة لنهضتنا الصناعية من خزان أسوان ومن مشروع السد العالي وكذلك من البترول الذي تبين أنه بعد سنوات ، سيزيد إنتاجه في بلادنا عن حاجتنا الاستهلاكية .

الحجة الثالثة للمستعمر ، وإخوانه (شياطين الإنس) ادعاء باطل حول العامل المصري .

ولقد برهن العامل المصري أنه صبور وكفء عن مثيله في البلاد الأخرى ، وإن إنتاجه يزيد عن مثيله في أوروبا وغيرها من قارات العالم بنسبة تتراوح بين ٢٠٪ — ٣٠٪ . وأنه لو أحيط بالرعاية الصحية الكاملة كمنظيره في البلاد الأوروبية لفاقت هذه النسبة عن ذلك . وسأعود لهذا الموضوع ثانية .

وأخيراً افتراء رابع على مافي باطن الأرض من معادن . فقالوا أرض مصر محرومة من الحديد الضروري للصناعات الثقيلة ، ولقد ذكرت سابقاً ، وجود الحديد بالبلاد .

وبمراجعة موارد البلاد الصناعية التي أوردت تفصيلاتها بصحيفة ٧٠ يتبين بجلاء لا يقبل الشك أن بلادنا كان من الممكن ومنذ زمن بعيد أن تجمع بين الزراعة والصناعة الانتاجية والتحويلية . وسيتم لها ذلك ، بإذن الله في مدى سنوات تمتد على الأصابع .

وسهر شاهد من أهلها :

وأمامي الآن تصريح لأحد المسئولين ^(١) ، من رجال ذلك العهد ، يوضح فيه إمكانيات البلاد الزراعية والصناعية ، تلك الإمكانيات التي عجزت مصر عن استغلالها والاستفادة منها إلى الحد الممكن أو المبتغى ، وأثبت بعض هذا التصريح هنا والآن . . على حد تعبير الآية القرآنية الكريمة التي أصبحت مثلاً ، ودليلاً للأثبات « وشهد شاهد من أهلها » .

واليوم أنظر إلى مسئولياتنا الوطنية والإنسانية من زاوية أخرى ، وهي زاوية الإمكانيات الهائلة التي أتاحها الله لمصر وعجزت مصر حتى الآن عن استغلالها والافادة منها إلى الحد الممكن أو المبتغى .

« نعم هي إمكانيات هائلة في مختلف ألوانها .. منها الاقتصادي والاستراتيجي والسياسي والروحي .. ولكنها إمكانيات عاطلة لا تقوم بوظيفتها في خدمة مصر وأهلها بل في خدمة الجنس البشري بأسره .. »

« هذه الرقعة الضيقة من الأرض المزروعة لو أحسن زرعها على أسس علمية وفنية واقتصادية قوية لجاءت بأضفاف غلتها .

وهذه الصحراء المترامية الأطراف في الشرق وفي الغرب يمكن استصلاح مساحات كبيرة منها للتوسع في الاستغلال الزراعي . . لو نفذت مشروعات الري المتعددة التي فكر منذ زمان بعيد فيها . »

« وهذه الثروة المعدنية المتنوعة المدفونة في جوف الصحراء المصرية لو استكشفت واستخرجت وأضيفت إليها القوة الكبيرة التي يمكن توليدها من المساقط المائية لنقلت مصر من بلاد زراعية لا صناعة فيها إلى بلاد زراعية وصناعية ، تصنع الخيام التي تزرعها وتمتاز على غيرها بتعاون الزراعة والصناعة في توطيد حالتها الاقتصادية .. وبالتالي حالتها الاجتماعية .. »

« فإذا أضفنا إلى هذه الإمكانيات العظيمة التي أتاحها الله لنا في شمال الوادي

(١) مقالة للدكتور محمد صلاح الدين بمجلة روز اليوسف عدد ١٣٤٨ الصادر في ١٢/٤/٥٠ تحت عنوان « لن يغير الله ما بنا حتى نغير ما بأنفسنا » .

إمكانات عظيمة مثلها أو أعظم منها أناحها الله لمواطنينا أهل الجنوب .. لأدركنا
أى مكان اقتصادى ممتاز يمكن أن تشغله مصر والسودان بين الدول .
« على أن مصر والسودان لا يقفان فى عزلة ولا ينفردان .. فهما قلب العروبة
الفايض .. »

« ينبغى إذن أن ندخل فى تقدير هذه الإمكانيات المتاحة لنا ، الإمكانيات
التي تتمتع بها شقيقتنا البلاد العربية وعلى وجه الخصوص عشرات الملايين من
الأفدنة القابلة للاستصلاح الزراعى مع توفر الماء اللازم لها ووفرة بترولية منقطعة
النظير يزيد مخزونها على نصف المخزون من البترول فى العالم كله .. »
« أن هذه الإمكانيات نفسها قد انقلبت وبالا علينا .. إذا طمعت فينا الأجنبي
فاحتل بلادنا ليحظى هو باستغلال هذه الإمكانيات من دوننا .. »
« أما سبب هذه الفكسة فلن نجده إلا فى أنفسنا .. »

« حذار حذار يا أبناء الوطن من تلك الحجة البراقة المضللة التي تنسب كل
بلاء بنا إلى عدوان الأجنبي .. فالأجنبي لم يتمكن من العدوان علينا إلا بعد
فساد نفوسنا .. »

ثم ختم هذا التصريح بقول الشاعر :

ولم أر فى عيوب الناس عيباً كنفق القادرين على التمام

آثار الحرب العالمية الثانية فى تطوُّرنا الصناعى :

ولا يسمنى ، إلا أن أسجل ، أن الحرب العالمية الثانية ، أفادتنا فى تنمية
صناعتنا ، كما أفادتنا فى ذلك الحرب التي سبقتها . غير أن هذه الحرب العالمية
الأخيرة ، كان لها آثار أكثر ومدى أبعد ، وذلك بعد أن ظهر فى الميدان
الصناعى رأس المال الوطنى ، الذى يشرف عليه أيدى مصرية . ولقد استطاعت
الصناعة المصرية ، أن تمد البلاد بمعظم حاجياتها من السلع كما يظهر جلياً من
الأحصاء الوارد بصحيفة ٨٣ عن كميات وقيم المنتجات الصناعية الأساسية من
سنة ١٩٣٨ - ١٩٤٧ . وبمقارنة إنتاجنا الصناعى نلاحظ أنه أخذ فى التحسين

ابتداء من سنة ١٩٤٠ حتى بلغ سنة ١٩٤٧ حوالى ضعف ما كان يفتج سنة ١٩٣٨
في معظم صناعاتنا وبلغ في بعضها حوالى أربعة أمثال وخمسة أمثال في البعض
الآخر . . . »

زيادة الدخل من إنتاجنا الصناعى :

وبتبع زيادة إنتاجنا الصناعى ، أثر ذلك في زيادة نسبة الدخل من العمل
الصناعى إلى الدخل الأهلى كما يتبين من الجدول الآتى :

جدول بالنسب المئوية الانتاج الزراعى والصناعى وفائض التجارة^(١)
والخدمات إلى جملة الدخل الأهلى في مصر من سنة ١٩٣٩ — ١٩٥٠

١٩٥٠	١٩٤٥	١٩٣٩	فروع النشاط الاقتصادى
٪. ٤٤	٪. ٤٤	٪. ٤٩	الانتاج الزراعى والحيوانى
٪. ١٢	٪. ١١	٪. ٨	الانتاج الصناعى
٪. ١٧	٪. ١٣	٪. ١١	فائض التجارة والخدمات
٪. ٢٧	٪. ٣٢	٪. ٣٢	الفروع الأخرى للنشاط الاقتصادى
٪. ١٠٠	٪. ١٠٠	٪. ١٠٠	جملة الدخل الأهلى

وواضح من هذا الجدول زيادة الدخل من انتاجنا الصناعى في الفترة بين
سنة ١٩٣٩ — ١٩٥٠ بمقدار ٤ ٪ بينما نقص الدخل من الانتاج الزراعى في
نفس الفترة بحوالى ٥ ٪ وهذا تبعاً لزيادة رأس المال الذى استثمر في الصناعة ،
وكذلك زيادة عدد المشتغلين بالصناعة ، كما يتبين من توزيع القوة العاملة الذى
ورد بصحيفة ٦٤ .

(١) حلقة الدراسات الاجتماعية الرابعة بحث للاستاذ عبد الغنى سعيد من ١٧ .

البحث الرابع

العمال Workers

المناقشة بتحسين أحوال العمال :

في سنة ١٨١٦ أى منذ مائة وثمان وثلاثين سنة ، نشر المصلح الاجتماعي العالمى « روبرت أون » Robert Owne مبدأ ساليا ، نشره بعنوان « وجهة نظر جديدة للمجتمع » وقد أسس هذا المبدأ الاصلاحى بعد تجارب عديدة ، وبعد أن تبين له مزاياه الكبيرة بالنسبة لكل من صاحب العمل والعمل . ونادى به ووجهه إلى أصحاب الأعمال وكل من يستأجر عمالا ، يستحثهم على اتباعه وأساس هذا المبدأ « العمل على تحسين أحوال العمال » وأخذ يشير إلى أهمية العامل وأنها لا تقل عن أهمية الآلات فقال « إذا كان اهتمامنا بالآلات الجامدة ، التى لا تمقل يؤدي إلى نتائج مفيدة ، فكيف تكون النتيجة إذا وجهنا عناية مماثلة إلى الآلات الحية العاقلة (العمال) وهى أدق صنعا !! أن تجاربى التى لا تحطأنى قد تجعلنى لا أتردد فى التأكيد لكم أن وقتكم ومالككم اللذين تصرفونهما فى خدمة العمال إذا دبر عن دراية صحيحة بالموضوع فأنهما سيمودان عليكم بربح وفير قد تصل نسبته فى أكثر الحالات إلى مائة فى المائة^(١) .

صفات العامل المصرى :

ويتجلى العامل المصرى بصفات ومميزات خاصة ، سواء من يعمل فيهم فى التجارة ، أو من يعمل فى الصناعة أو فى الزراعة . ولقد أشرت لبعض هذه الصفات ، فيما سبق من أبحاث فى أكثر من مناسبة . غير أننى أرى من المستحسن سرد بعض هذه الصفات ولو بصورة مريضة : —

(١) وردت الترجمة المذكورة بمجلة علم النفس فبراير ١٩٤٨ للدكتور حسن الساعاتى .

(١) المهارة الطبيعية . ورأى المستر فرانك دلاس F. Dallas خبير التدريب المهني الدولي^(١) ، لا كبر دليل على ذلك إذ يقول حضرته في هذا الصدد « أن العامل المصري متمتع بمهارة طبيعية تلحظ لأول وهلة حتي من دون تدريب ، ولو أن هذه المهارة تمهدها المعنيون بالأمر بالتدريب والعناية لوصل إلى مستوى أى صانع آخر تدرب في كثير من السفين واكتسب مرانا وخبرة . هذا فضلا عن المحاسن والرغبة على التدريب . ومن الميسور جداً تنشئة العامل المصري بحيث يضارع زميله في أعرق الدول الصناعية . هذا فضلا عن الحماسة والرغبة .

(ب) ذكاء العامل وفهمه : وتستمر الصحيفة في حديث الخبير الفني فتقول

« واختتم المستر فرانك دلاس حديثه بأبداء رأيه في مستوى ذكاء العامل المصري وقابليته الإنتاجية فقال : « أن العامل المصري على قدر كبير من الذكاء والفهم »

(ج) الاستعداد الفطري . ثم قال « ومن خبرتي المحدودة في مصر ، ومن زيارتي لبعض المدارس الصناعية والمصانع أتيج لي ملاحظة هذا الاستعداد الفطري العجيب بسهولة ، سواء كان ذلك بين العمال أو التلاميذ »

(د) الكفاءة الإنتاجية : وكل هذه الصفات تريد من كفاءة العامل الإنتاجية ، ولقد أشرت سابقا على مقدار كفاءة العامل ببلادنا ، وأنه ثبت من الاحصائيات أن إنتاجه يزيد عن مثيله في أوروبا وغيرها من قارات العالم بنسبة تتراوح بين ٢٠٪ إلى ٣٠٪ . ولقد دلت التجارب أيضاً على أنه لو أحيط بالرعاية الصحية الكاملة ، كنظيره في البلدان الأوروبية لفاقت هذه النسبة عن ذلك .

(هـ) الصبر : وهي من أجمل صفاته ، وهذه الصفة شائعة بكثرة في الشعب

المصري جميعه ، والدليل على وجودها في عاملنا المصري ، إقباله على الانتاج بالوسائل البدائية السقيمة دون تمرد أو اشمئزاز . ومن الممكن القول أن هذه الصفة الحميدة ، متأصلة فينا ، ومما زادها ونماها شهرة شعبنا المحبوب بالتعبد ووجود الروح الدينية القوية في نفوسه . وهي صفة مفيدة ، تشجع المرء على

(١) قام الخبير المذكور بجولتين واسعتين في ميادين الإنتاج الصناعي الفني ، ثم أدلى برأيه عن العامل المصري نشر بصحيفه الأهرام في ١٩/٤/١٩٥٤ :

الاستمرار في الإنتاج دون ملل ، وصفة يحث الدين عليها فيقول عز وجل « وبشر الصابرين » ويقول : « وسيجزى الله الصابرين أجرهم بغير حساب » .

(و) الحماس والغيرة والإقبال على العمل : وقد ذكر الخبير العالمي ، في دراسته للنظام التدريبي المتبع في السكك الحديدية فوصفه حضرته بأنه نظام عمل مثمر ثم قال « واذكر في هذه المناسبة أنني أعجبت غاية الإعجاب بروح الحماس والغيرة والإقبال التي لمستها في العمال والمستخدمين ، وعلى الرغم من صعوبات المسكن وضيقه وزيادة عدد الفصول زيادة ملحوظة في خلال شهرين ، فإن إقبال العمال على الدراسة لم يتأثر » .

(ز) الرغبة الملحة في التقدم : ويستمر حضرة الخبير في ذكر الصفات الحميدة للعمال المصري فيقول : « وقد اتفق أن رأيت أحد عمال قسم الإشارات كان يبدى رغبة ملحة في الانتظام في الدراسة على الرغم من أنه لم تمتد الفصول لعمال هذا القسم ، غير أنه أراد أن يسبق الزمن . وقد فطن القاعون بالأمر إلى هذه الروح العالية فعاونوه على إلحاقه بأحد الفصول » .

العمال والسلطات الحاكمة

بعد أن وقفنا على الصفات التي يتجلى بها عاملنا المصري — تلك الصفات التي نلوا علمنا على الاستفادة منها لدت على البلاد وعلى العمال والأعماليين خيراً كثيراً — نرى أن الحكومات المتعاقبة في ذلك العهد البائد ، كانت في شغل شاغل عن الاستفادة بجميع الموارد الطبيعية للبلاد على النحو الذي وضحته . وهي لم تك في شغل شاغل عن الاستفادة من العامل فحسب ، بل عملت على إبقائه في حالة البؤس والفقر المعروفة ، والتي أشرت إليها سابقاً .

وذكرت في صحيفة ٥٨ مدى إهمال الحكومات السابقة ، للعمال الزراعيين واستثنائهم من جميع التشريعات المالية التي أصدرتها . وقلت أيضاً أن التشريعات المالية التي صدرت بخصوص عمال الصناعة — دون الزراعة — كانت تشريعات مبتورة . وإليك بيان ذلك : —

نبذة تاريخية عن أنظمة العمال بمصر :

نظام الطوائف : يروى لنا التاريخ القديم وجود نظام الطوائف بمصر ، منذ أيام الفراعنة ، مما ثبت ، نأصل وجود الصناعة في البلاد ، وانتباه الوعي العمالي بها إلى ما قبل الميلاد ، على النحو الذي أشرت إليه في مواضيع سابقة . ويروى لنا التاريخ أيضاً ، وجود مجالس للزراع والصناع في عهد الامبراطورية الوسطى ^(١) وهذه المجالس التي كانت تسمى Qenbet ، قامت للدفاع عن مصالح الطوائف التي تمثلها . وقد ظهرت قوانين أمازيس ، التي نظمت طوائف الأعمال المختلفة في عهد الامبراطورية الحديثة .

وعرف نظام الطوائف في مصر أيضاً في العهد الإسلامي واستمر حتى أواخر القرن التاسع عشر . ولم يخل هذا النظام من عمن انتابته خلال هذه المدة الطويلة كما لم ينج هذا النظام من يد الحكم العثماني ، بسبب نقل السلطان سليم عدداً كبيراً من الصناع المصريين المهرة إلى الأستانة ، للاستفادة من خبرتهم . ويقول المؤرخون إن نظام الطوائف كاد يتلاشى في القرن الثامن عشر خاصة في مدة الاحتلال الفرنسي للبلاد ، وكذلك في القرن التاسع عشر لاحتكار محمد علي للصناعات ، كما ذكر سابقاً .

وبلغ عدد الطوائف بمدينة القاهرة ١٦٤ طائفة سنة ١٨٤٠ وقد حرم سعيد (باشا) شيوخ الطوائف من حق توقيع الجزاءات ، كما ألغى اسماعيل (باشا) اتباع طريقة الانتخاب عند تعيين الشيخ ، وأصبح شيخ الطائفة يعين من قبل الخديوي ، الذي كلفهم بحماية « البائتقا » (ضريبة المهن) فأصبحوا بذلك موظفين لحماية الضرائب المفروضة على الصناعات وكان لمشايخ الطوائف رئيس عام يسمى « الشافندر » ^(٢) الذي كان له الحق في تعديل قرارات مشايخ الطوائف .

وفي سنة ١٨٨٣ أنشئت المحاكم الأهلية فحلت محل مشايخ الطائفة في فض

(١) يتبدى تاريخ الامبراطورية الوسطى من سنة ٢٠٠٠ — ١٦٦٠ قبل الميلاد

(٢) راجع تاريخ النظم من ١٤٦ وما بعدها ، للدكتور زكي عبد المتعال .

(٣) مازال هذا الاسم متداول حتى الآن ، للذكرى .

المنازعات . مما قلل كثيراً من اختصاصهم . وفي ٩ يناير سنة ١٨٩٠ صدر مرسوم البانتقا ونصت المادة الأولى فيه على أن حرية العمل والاحتراف في الصناعة والفنون والتجارة مكفولة لكل سكان مصر مع استثناء الصناعات الخطرة أو التي يصح أن تكون محل احتكارات حكومية . ولم تكن حرية العمل مطلقة فتوجد مهن لا بد من توافر كفاءة علمية خاصة ، كالطب والحمامة والمحاسبة . . . وبصدور هذا القانون ، انتهى نظام الطوائف بمصر الذي بدأ من أيام عهد الفراعنة .

وقد ترك العمال تحت رحمة صاحب العمل ، مدة ليست قصيرة من الزمن فلا قانون يحميهم من ظلمه . وساعات العمل طويلة والأجور منخفضة ، تسكاد لا نفى بالقوت الضروري للعامل وأسرته ، وإذا مرض العامل ، ظل قوته هو وأسرته تحت رحمة القدر ، وأما إذا توفي ترك خلفه عائلته ، التي استدانته حتى تودع جثمان عائلها ، مأواه الأخير ، وبقواهم بلا مأوى ولا مورد .

زيادة الوعي العمالي :

وكان لهذه الحالة التي تنطوى على أقصى معاني البؤس والظلم ، أثر كبير في إيقاظ الوعي العمالي ، وساعد على ذلك تجمعهم في بعض المصانع . فهب عمال السجاير سنة ١٨٩٩ ، يطالبون أصحاب الأعمال ، لأول مرة منذ أيام محمد علي ، وبشكل إجماعي ، تحسين أجورهم ، وتقليل ساعات العمل . وتمسكوا بالإضراب حتى تجاب هذه المطالب . فأجبت ، ولكن السلطات ، حالت بينهم وبين تشكيل نقابة تدافع عن مصالحهم ، وتمثلهم أمام أصحاب الأعمال وأمام المسئولين .

أول نقابة عمالية بمصر في ٢ أغسطس ١٩٠٨ : ولما كانت السلطات ، مؤازرة لأصحاب رؤوس الأموال ، على النحو الذي لمسناه ، في البحوث الماضية ، أدى كل ذلك إلى بقاء الفبن واستمراره على العامل ، فالطالب التي أجيبت لعمال السجاير ، بعد قيامهم بالإضراب سنة ١٨٩٩ لم تكن إجابتها عن رغبة أكيدة . في تحسين حالة العامل ، الأمر الذي أبقى استمرار الشكوى من جانب العمال . فأعادوا الكرة مرة أخرى وأضربوا في سنة ١٩٠٣ بشكل إجماعي أكثر من سابقه ، فلم يوفقوا في الحصول على أجور أحسن من السابقة ، غير أنهم وفقوا

في إنشاء نقابة تدافع عن مصالحهم ، فأنشئت نقابة بين عمال ماتوسيان .
وفي ١٧ أكتوبر من السنة نفسها تأسست نقابة لجميع عمال سجاير القاهرة
ثم استمرت النقابات في الظهور بعد ذلك ، ترفع صوت العامل ، وتطالب بحقه
وقد تعرضت بعض النقابات للفشل ، لظهور الحزبية بين أعضائها مثل نقابات
عمال الترام .

السلطات ومحاربة اليقظة العمالية:

واستمر نمو الوعي العمالي ، وأخذ يزداد في الظهور بزيادة تشكيل التنظيمات
العمالية ، غير أن السلطات ، أوجست خيفة من هذه اليقظة العمالية ، ووقفت منها
موقف الارتياح والحظر . فلا هي اعترفت بنقاباتهم ، صراحة ولا هي أوقفت
تشكيلاتها . وأظنها لو حاولت ذلك لما فلتحت ، فلا توجد قوة على البسيطة تمنع
تشكيل هيئة تدافع عن نفسها ، وتدفع الناب والظلم الذي يقع عليها . الأمر الذي
يخالف نظام الكون ، وبعرضه للتهلكة والهلاك ، كما يقول تعالى « وتلك القرى
أهلكناهم لما ظلموا » وتعددت النقابات وكثرت ، وتعددت بتعدددها وكثرت بكثرتها
تشكك المسؤولين .

أثر الحرب العالمية الأولى في الحركة العمالية : علمنا كيف نشطت بعض الصناعات
سنة ١٩١٤ ، وما تلتها من سنى الحرب العالمية الأولى ، بسبب تعذر الاستيراد
من الخارج وشجع على ذلك زيادة أرباح أصحاب الأعمال ، الأمر الذي جعلهم
يتوسمون في أعمالهم ، وينشئون بعض الصناعات الأخرى . كل ذلك أدى إلى
زيادة الأيدي العاملة ^(١) كما أدى إلى زيادة تسكتلهم أيضاً .

فلما وضعت الحرب أوزارها ، تعرض الكثير منهم إلى البطالة لكساد كثير
من الصناعات التي قامت في ظروف استثنائية ، وزاد ضغط أصحاب الأعمال على
العمال من ناحية تخفيض الأجور وزيادة ساعات العمل ، ليضغطوا بذلك على
تكاليف الانتاج مما أدى إلى حدوث اضطرابات كثيرة في مجال العمل بالبلاد .

(١) بمراجعة جدول القوة العاملة ص ٦٤ يتبين زيادة القوة العاملة الزراعية الصناعية
وال تجارية سنة ١٩١٧ عنها في سنة ١٩٠٧ زيادة بحسوسة حيث كان مجموعها ٣٧٤٥٨٧٦٤٥
سنة ١٩٠٧ فأصبح ٤٩٨٦٧٤٢٨ سنة ١٩١٧ .

غير أن حركة انشاء التنظيمات العمالية خمدت خلال الحرب ، بسبب تسلط سيف الأحكام العرفية على رقاب الشعب ، وقد انتهزت السلطات عهد الأحكام العرفية لتجارب وتحميد من اليقظة العمالية باتباع سبل مباشرة وغير مباشرة .

ثورة سنة ١٩١٩ : تلك الثورة القومية ، على المستعمر وأعوانه ، والتي اشترك فيها جميع طوائف الأمة ، دون استثناء ، وأبلى فيها العمال على اختلاف مهنتهم الصناعية والزراعية والتجارية بلاء حسناً . وأصبحت قوة بحسب حسابها لها هيبتها ولها آثارها في الثورة ، وفي زيادة ارتباط السلطات الغاشمة الظالمة المستعمرة .

تحريم الاضراب بدون أخطار : وقد بيت المسؤولون النية أزاء هذه القوة العمالية ، التي نمت بنمو الشعور الوطني وتأثرت بروح الثورة الصادقة ، أقول بيتت السلطات النية الخبيثة للعمال ، وأرادت أن تفتت من قوتهم وتبعثر شملهم . فوقفت من نشاط العمال موقف العداء الصريح . وأصدرت التشريعات لا لتعالج مشاكلهم ، وإنما لتزيد من مشاكلهم وتضيف عليهم ظملاً جديداً . فخرمت عليهم حق الاضراب دون أخطار المديرية أو المحافظة التابعين إليها قبل الميعاد المحدد للاضراب بخمسة عشر يوماً مع ابداء الأسباب^(١) . وتلى ذلك إصدار تقييدات أخرى لحركات العمال^(٢) وكانت تتذرع بالحجج المختلفة ، منها تغفل بعض ذوى الآراء الثورية في صفوف العمال ومحاولة استغلالهم واستماتهم .

أول اتحاد للنقابات : ولم تعمل السلطات الرشيدة ، بالحكمة التي صدرت عن تجارب عديدة والقائلة « إذا أردت أن تطاع فأمر بما يستطاع » فرغم محاولة الحكومات المتعاقبة ، شل التنظيمات العمالية ، بأصدار تشريعات مقيدة تارة ، وبما لها من سلطات إدارية تارة أخرى ، تأسس أول اتحاد للنقابات بالقاهرة في نفس السنة التي أصدرت فيها هذه القوانين التي تعتبر معادية .

(١) المادة ٣٢٧ مكررة من قانون العقوبات . وقد اعتبرت أن الإضراب الذي لا يخطر عنه في الميعاد المذكور جريمة عقابها الغرامة ، وذلك سنة ١٩٢٣ .

(٢) المادة ٣٢٨ التي تعاقب كل اعتداء على حرية العمل أو أجبار شخص على الانضمام إلى أحد الجمعيات .

وفي نفس السنة أيضاً تألف اتحاد آخر بالاسكندرية . هذا فضلاً عن زيادة عدد النقابات وعدد الأعضاء المنتظمة إليها .

زعيم عمالي ... من النبلاء :

سنة الله في خلقه منذ خلق الله الأرض ومن عليها ، أن يكون المصالح الاجتماعى لأمة ما ، من نفس الأمة ، وأن يبعث الله تعالى في كل أمة رسولاً منهم ولنا في رسول الله صلى الله عليه وسلم . المصالح الاجتماعى الأول أكبر دليل على هذا المبدأ والنظام السليم .

« وهو الذى بعث في الأميين رسولا منهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وأن كانوا من قبل لفي ضلال مبين »

ولكن مصر التى كانت إلى وقت قريب تسمى « بلد العجائب » ، كان زعيم عمالها من النبلاء لا من العمال !! ولا أدرى ، كيف يمكن للمقل تبرير ذلك ، كما لا أدرى أيضاً ، أيمكن أن يشمر المرتوى بمطش الظمآن ، أو يحس الممتلئ بألم الجوع والحرمان !! وهل يمكن أيضاً أن يلمس ساكن القصور ، بقسوة سكنى القبور !! استحقاقات لا يمكن الجمع بينها ، ومن يحاول الجمع بينها ، كمن يحاول الجمع بين الثلج والنار في وعاء واحد . ولكن هذه المستحيلات وجدت في الطبقة العاملة ؛ فأصبح زعيمهم من طبقة النبلاء ومن طبقة الاقطاعيين ، يدافع عن مبادئ لم يلمسها ، ويدافع عن جوع وحرمان لم يتحسسها ، وأنه ليحضر ذهنى قول الملكة « انتوانيت » المشهور ، عندما أزعجها ضجيج طالبي الخبز ، أن تسأل عن سبب هذه الضجة فيقال لها الشعب يريد خبزاً ، فتقول « أعطوهم كيك » وحق لها أن تقول هذا فهى لم تتذوق في حياتها معنى للحرمان والجوع والفاقة .

الحرب العالمية الثانية وحركتنا العمالية :

والثابت ، أن حركتنا العمالية كانت تنمو نموا ملحوظاً منذ ثورة سنة ١٩١٩ حتى ثورة سنة ١٩٥٢ ، (وهى مستمرة في النمو بشكل ملحوظ بعد ثورة سنة ١٩٥٢ مما سيأتى بحثه في الجزء الثانى) . وكان نهضتنا الصناعية وازدهارها خاصة خلال الحرب العالمية الثانية كما يتبين من هذا البحث ، وزيادة رؤوس الأموال المستقلة

في الصناعة والتجارة ، والميل إلى إنشاء كثير من المصانع التي يعمل فيها عدد كبير من العمال ، كان لسلك ذلك أثر مباشر في تركيز العمال في كثير من المناطق ، مما أوجد التجانس والتفاهم بينهم ، وأشعرهم بضرورة الاتحاد للدفاع عن مصالحهم . الأمر الذي كتمى الحركة العمالية ، فأخذ العمال بعض حقوقهم ، وجعل السلطات تنهى موقفها الغامض أزاء تفضيحات العمال ، وتتعرف بها قانوناً .

السياح رسمياً بتأليف النقابات : وأخيراً وبعد مضي ما ينيف على ثلث قرن من الزمان اعترفت السلطات رسمياً بتأليف النقابات وصمحت قانوناً بتكوينها ، بين العمال الذين يشتغلون بمهنة أو صناعة أو حرفة متماثلة أو مرتبطة ببعضها ببعض أو تشترك في إنتاج واحد .

وهكذا وبعد جهد عنيف إستمر أربعاً وثلاثين سنة يتم الاعتراف رسمياً بالنقابات . علماً أنه اعترف بها في إنجلترا سنة ١٨٧١ وفي فرنسا سنة ١٨٨٤ وأخيراً في مصر سنة ١٩٤٢ ، وكأننا نعيش متأخرين عن العالم بما يقرب من قرن من الزمان .

ومنذ ذلك الوقت ، وحركة تأليف النقابات تزداد يوماً بعد يوم ، وكذلك

عدد النقابات بالجمهورية المصرية من سنة ١٩٤٢ — ١٩٥١

السنة	عدد النقابات	عدد الأعضاء
١٩٤٣	١٨٢	٧٩٢٥٥
١٩٤٤	٢١٠	١٠٣٨٧٦
١٩٤٥	١٨٩	٥٨٩٥٦٠
١٩٤٦	٢٨٨	٥٩٥٥٣٨
١٩٤٧	٤٤١	٥٩١٦٠٤
١٩٤٨	٤٧٨	١٢٤٠٩٤
١٩٤٩	٤٦٥	١٢٣٠٠٥
١٩٥٠	٤٩١	١٤٩٤٢٤
١٩٥١	٤٨٨	١٤٥١٠٨

يزداد عدد المنتمين إليها . وبالصحيفة السابقة بيان أحصائى بحركة النقابات بالقطر المصرى منذ سنة ١٩٤٢ — سنة ١٩٥١ .

ومن هذا الجدول يتبين أن عدد النقابات زاد فى الفترة المشار إليها زيادة سريعة وكذلك زاد عدد الأعضاء المنتمين إليها . وبديهي كانت القاهرة أولى مدن القطر فى النشاط العمالى ويلها الاسكندرية ، نظراً لزيادة المصانع وزيادة الثقافة فى كل من البلدين . كما يتبين من الجدول الآتى :

عدد النقابات بالجمهورية المصرية من سنة ١٩٤٨

	القاهرة	الاسكندرية	دمياط	القنال	السويس	الوجه البحرى	الوجه القبلى	لواء الحدود	المجموع
عدد النقابات	١٣٩	١٠٠	٨	٤٨	٨	١٢٥	٤٧	٣	٤٧٨
عدد الأعضاء	٢٨٠٣٦	٢٤٣٣٤	١٥١٧	٧٨٩٦	١٥٨٧	٤٧٠١٠	١١٨٣٢	١٨٤٢	١٢٤٠٩٤

العمال والحركات القومية :

أثرت باختصار إلى الدور الذى لعبه العمال فى ثورة ١٩١٩ وهى من الحركات القومية التى كان لها أثر عميق فى تطور تاريخ مصر الحديث . ولا عجب فى أن يقوم العمال بدور خطير فى جميع الحركات القومية بالبلاد . فهم من الطبقة المسكخة والكادحة من أبناء الوطن . ولقد قاموا فى سبيل هذا الوطن بتضحيات كبيرة فى الأرواح والأموال سواء فى ثورة ١٩١٩ أو بعد إعلان إلغاء معاهدة ١٩٣٦ . فتركوا العمل فى المعسكرات البريطانية ، رغم ارتفاع الأجور بها ، دون أن يطمثوا على مورد آخر لرزقهم . وليست الاضطرابات التى أحدثها الفدائيين الذين قاموا بحركات استفزازية للقوات البريطانية ، منا يعميد . وكان جل هؤلاء الفدائيين من العمال .

كما كان لحركات العمال كثير من الآثار التى حالت دون إعادة الرجمين لحكم البلاد ، بعد قرارات ٢٥ مارس ١٩٥٤ المشهورة ، مما سيأتى تفصيله فى الجزء الثانى .

التشريعات العمالية المبتورة

والآن ، وبعد أن سردنا ، نشأة الحركة العمالية ونموها وتطورها ، والعقبات التي مرت بها ، يحسن لنا أن نذكر التشريعات العمالية التي صدرت من حكومات ذلك العهد والتي وصفناها بأنها مبتورة .

أشرت في صحيفة ١١٦ إلى المادة الأولى من مرسوم ٩ يناير سنة ١٨٩٠ والتي تسكفل حرية العمل على النحو المذكور بالمادة . ورغم صدور هذا القانون الذي يكفل حرية العمل نلاحظ أن المشرع أغفل في نفس الوقت إصدار قوانين تحدد علاقة العمال بأصحاب الأعمال ، وتنظيم معاملاتهم ، إذا استثنينا مواد القانون المدني الأهلي من المادة ٤٠١—٤١٨ الخاصة بإيجار الأشخاص ، وكذلك المرسوم الصادر في ٦٥ نوفمبر سنة ١٩٠٠ بخصوص المحافظة على الجمهور والعمال من أخطار الآلات الصناعية عند التصريح بتركيبها في المصانع . أما قانون ١٤ يولية سنة ١٩٠٩ فقد صدر بشأن تشغيل الأحداث في محاليج القطن ومصانع النسيج والدخان وغيرها .

وفي ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٠ أنشئ مكتب العمل ، وكان ملحقا بإدارة الأمن العام ، فلما أنشئت وزارة التجارة والصناعة سنة ١٩٣٥ ضم المكتب إليها . وابتداء من سنة ١٩٣٣ توالى صدور القوانين المختلفة ، غير أن هذه التشريعات جميعها وحتى ثورة الشعب سنة ١٩٥٢ ، كانت مبتورة ، وقاصرة عن إعطاء العمال حقوقهم كاملة . فن استثناء العمال الزراعيين كما ورد في أكثر من مناسبة ، إلى عدم وجود نظام لبيان الحد الأدنى للأجور إلى عدم وجود نظام للتأمين الاجتماعي أيضاً . زد على ذلك زيادة ساعات العمل في بعض الصناعات الخطرة ، وعدم تحديد نظام معقول للإيجار وضالة فئات التعميض ، كما غفلت القوانين إيجاد نظام تشغيل العمال المعاطلين . أو العمل على تثبيت فئات العمال العرضيين Decasualisation كعمال البناء وعمال الشحن والتفريغ ونحوهم .

من كل هذا يتضح قصور هذه التشريعات . أما لو حاولنا عمل مقارنة بين عمالنا

وعمال البلاد الأوروبية مثلاً ، لتبين بوضوح مدى القصور الذى انتهجته سياسة إصدار هذه التشريعات .

وماذا كنا نأمل من حكومات تأمر وتنهى ، بأمر مستعمر ، نحث فى حمايته الأموال الأجنبية ، لتحتمك ما يحلوا لها من أوجه الانتاج الصناعى والتجارى !! وماذا كنا نتوقع من حكومات تأمر وتنهى بأمر ونهى أصحاب رؤوس الأموال الاحتمكارية ، أجنبية كانت أم محلية ؟

أنأمل من مثل هذه الحكومات أن تصدر تشريعات عمالية ، تعتبر موازين عدل بين مصلحتين متناقضتين ، العمل ورأس المال ، أو تصدر قوانين لائقة بعلاج مشكلة العمل الذى هو عنصر أساسى من عناصر الانتاج ، إن لم يكن أهم عناصره على النحو الذى ناقشناه سابقاً^(١) . وهل يحتمل أن نتوقع خيراً من حكومات ، هذه هى صبغتها وتلك هى سياستها ، فتصدر قوانين ، تعالج هذا العنصر الأساسى فى الإنتاج علاجاً حاسماً يؤتى ثماراً اقتصادية حسنة ، دون التفريط فى حق كل من العامل وصاحب العمل .

أنظن خيراً بتشريع عمالى ، كان لا يُصدر إلا أثر ضغط وتهديد وأرهاب وأحياناً اضطراب ، من العمال . وهل كان من الممكن أن يكون هذا التشريع أزيد من كونه تشريع مبتوراً ، لصدوره عن سياسة سقيمة أساسها حماية الرأسمالى ، وإغداق الأرباح عليه ، وغبن الأيدي العاملة التى لها الفضل الكبير ، فى هذه الأرباح .

أجور العمال :

قلت أن التشريعات العمالية ، لم تحدد حدّاً أدنى للأجور ، الأمر الذى جعل أجر العامل لا يتناسب وتكاليف المعيشة . مما جعل العامل ، لا يتمتع بمستوى معيشة لائق . فإذا استعنا بالاحصائيات لإثبات صحة ذلك ، يتبين ، خلال السدة من سنة ١٩٣٨ — ١٩٥٢ ، أنه رغم ارتفاع متوسط أجر العامل النقدى — لظروف الحرب التى نتج عنها ارتفاع الأسعار — إلا أن معدل هذا الارتفاع ظل

(١) راجع صحيفة ١١٤ وما بعدها .

أقل من معدل ارتفاع الأرقام القياسية لنفقات المعيشة وللأسعار .
ولم تلحق الأجور بالأرقام القياسية في ارتفاعها إلا في سنة ١٩٥٢ ، ولم يكن ذلك بفعل العوامل الاقتصادية وحدها وإنما بتدخل المشرع . والجدول الآتي يبين مقدار انخفاض هذه الأجور .

جدول بتوزيع العمال تبعاً لفئات الأجر الأسبوعي
(إحصاء الأجور ليولية سنة ١٩٥٢ — الجدول التاسع)

فئات الأجر الأسبوعي بالقرش		العمال البالغون		العمال دون ١٨ سنة		جلة العمال	
العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
٣٣٧٧	٣٫٤	٦٣٦١	٤١٫١	٩٧٣٨	٨٫٤	أقل من ٦٠ قرشا	
١٨٨٣٣	١٨٫٨	٦٨٨٧	٤٤٫٥	٢٥٧٢٠	٢٢٫٢	٦٠ وأقل من ١٠٠ قرشاً	
٢٤٢٨٦	٢٤٫٢	١٧٤١	١١٫٢	٢٦٠٢٧	٢٢٫٥	» ١٥٠ » ١٠٠	
٣٠٦٧٩	٣٠٫٧	٤٤٦	٢٫٩	٣١١٢٥	٢٦٫٩	» ٢٥٠ » ١٥٠	
١١٧٦٧	١١٫٧	٤٠	٠٫٣	١١٨٠٧	١٠٫٢	» ٣٥٠ » ٢٥٠	
٥٠٤٨	٥	١١	—	٥٠٥٩	٤٫٤	» ٤٥٠ » ٣٥٠	
٦٢٢٠	٦٫٢	٢	—	٦٢٢٢	٥٫٤	٤٥٠ قرشاً فأكثر	
١٠٠٠٢١٠	١٠٠	١٥٤٨٨	١٠٠	١١٥٦٩٨	١٠٠	الجملة	

ويشير الجدول إلى وجود عمال بالعين يتقاضون أقل من ستة قروش يومياً وعدد كبير منهم يبلغ ٤٦٫٤٪ يتقاضون أقل من ٢٥ قرشاً يومياً . فإذا فرضنا أن متوسط أسرة العامل تتكون من خمسة أشخاص ، فهل يكفي هذا الأجر مجابهة نفقات المعيشة ؟

كل هذا يثبت ما قاساه عمالنا ، طوال مدة الحرب من شدة الغلاء . الأمر الذي جعلهم يكافحون للعمل على رفع أجورهم مما أدى إلى زيادة أجور العمل كما يتضح من الجدول الوارد بالصحيفة التالية :

واضح من هذا الجدول زيادة المنازعات العمالية زيادة سريعة خلال المدة المشار إليها حتى بلغت سنة ١٩٤٣ أكثر من ضعف عددها سنة ١٩٣٩ و سنة ١٩٤٦

منازعات العمل من ١٩٣٩ — ١٩٥٢ (١)

السنة	عدد المنازعات	السنة	عدد المنازعات	السنة	عدد المنازعات
١٩٣٩	٣٥١٨	١٩٤٤	١١٩٧٠	١٩٤٩	١٦١١٠
١٩٤٠	٣٩٤٠	١٩٤٥	١١٦٩٢	١٩٥٠	١٨٨٢٣
١٩٤١	٢٨٥٣	١٩٤٦	١٤٧٤٠	١٩٥١	١٣٦٥٨
١٩٤٢	٥١٩٧	١٩٤٧	١٦٠٧٨	١٩٥٢	٣٩٢٥٨
١٩٤٣	٩٥١٣	١٩٤٨	١٥٤٤٧		

بلغت خمسة أمثال أما سنة ١٩٥٢ فبلغت ثلاثة عشر مثلاً . ولم يقل عدد المنازعات سنة ١٩٥١ إلا بسبب انصراف كثير من العمال لمعركة التحرير القومي بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ كما أشرت لذلك سابقاً .

ولو تعمقنا في البحث عن أسباب هذه المنازعات العمالية لتبين لنا أن الأجور كانت من أهم أسباب هذا النزاع (١) .

ويجب أن نثبت أن الفصل في معظم هذه المنازعات كان بالحكم بالطلبات . مما يثبت أن العمال كانوا على حق كما يتبين من الجدول الآتي :

نتيجة الفصل في المنازعات (١)

١٩٥٢		١٩٥١		١٩٥٠		نتيجة الفصل في المنازعات
النسبة المئوية	عدد القضايا	النسبة المئوية	عدد القضايا	النسبة المئوية	عدد القضايا	
٥٥	٢١٥٩٢	٦٨,٣٠	٩٣٢٠	٦٥	١٢١٣٤	الحكم بالطلبات
٠,٢٧	١٠٨	٠,٢٥	٤٥	١	١٧١	إحالة للتوفيق
١٧,٠٤	٦٦٩٠	٦,٣٥	٨٦٥	١٤	٢٦٢٠	غير معينة
٤,٠٣	١٥٨٥	٦,٣٥	٨٦٥	٧	١٤٠٣	إحالة إلى المحاكم
٢٣,٦٦	٩٢٨٣	١٣,٧٥	١٨٨٠	٩	١٦٨٣	منازعات منظورة
—	—	٥	٦٨٣	٤	٨١٢	بمجهولة
٠/١٠٠	٣٥٢٥٨	٠/١٠٠	١٣٦٥٨	٠/١٠٠	١٨٨٢٣	المجملة

وبشير هذا الجدول أنه حكم بالطلبات في أغلب هذه المفازعات ، الأمر الذى يدل على عدم تجنى العمال على أصحاب الأعمال ، بل يبين العكس . وهل يتصور المرء أن يستطيع العامل خلق أسباب غير صحيحة لوجود نزاع بينه وبين صاحب العمل ؟!

تبرير تدخل الدولة في تحديد الأجور :

ظلت أجور العمل خاضعة لقانون العرض والطلب في الماضي ، مما أدى إلى تحكم أصحاب الأعمال في الأيدي العاملة ، تحكما جعلهم محرومين من التمتع بمستوى معيشة مناسب ولقد نادى كثير من رجال الاقتصاد والاجتماع بتدخل الدولة ، وسموا أصحاب هذا الرأي بأنصار مذهب التدخل Interventionism وكان على رأسهم الاشتراكيون . ووجد فريق آخر لا يبرر مذهب التدخل ويمثل هذا الفريق أصحاب المذهب الفردى Individualism وأصحاب مذهب الأحرار Linceralism . وانتصر أصحاب مذهب التدخل وسنت معظم الدول تشريعات خاصة بالحد من الأجور ، على أساس تحديد حد أدنى يستطيع العامل به أن يجابه تكاليف المعيشة ، فيتمكن هو وأسرته أن يعيش معيشة مريحة وألفت لجان لغرض تحديد الحد الأدنى للأجور سميت « Wage Boards » . وحدد للعامل أجر أساسى Base-Wage وأصبح له الحق فى أن يتقاضى أجراً على العمل الإضافى حسب الزمن أو الانتاج . وبذلك ضمن العامل أجراً لانقاً ولم يخضع لتحكم صاحب العمل المطلق فى تحديد الأجر . ولقد نهج أصحاب الأعمال المتيقظين سياسات متنوعة فى تشجيع العامل وترغيبه على الانتاج منها اشتراكه فى نسبة معينة من الأرباح ، أو إشراكه فى رأس المال باعطائه أسهما بلجان أو مخفضة أو تدفع على أقساط .

وظل التشريع المصرى حتى سنة ١٩٥٣ ، خالياً ، كما ذكرت من تحديد حد أدنى لأجور العمال ^(١) إلى أن تدارك المسئولون الشعبيون الحالين الأمر ،

(١) إذا استثنينا الأوامر العسكرية الخاصة بإعانة الغلاء والتي فرضت حد أدنى للأجور ،

بما لا يقل عن ١٢٥ قرشا فى اليوم للعمال البالغين ١٨ سنة فأكثر . ويتراوح بين ١٠-١٢ قروش لمن يقل عن ١٨ سنة (من هذه الأوامر الأمر رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠) .

فوضعوا قانون عقد العمل الفردى ١٩٥٣ الذى وضع بموجبه نظاماً خاصاً لحماية أجر العامل وضمان حصوله عليه ونظام ساعات العمل والمكافآت والتعويضات الخ . . . وسنعود لبحثه فى الجزء الثانى إن شاء الله .

معارضة الرأسمالية الاحتكارية للتشريعات العمالية : وكما أشرت سابقاً لمعارضة أصحاب الأعمال فى إصدار تشريعات عمالية مناسبة . فما يثبت ذلك توقف إصدار مشروع قانون نظام للتأمين الاجتماعى الذى تم دراسته سنة ١٩٥٠ . وكذلك توقف إصدار مشروع قانون أعدته وزارة الشؤون الاجتماعية فى أبريل سنة ١٩٥١ بفرض حد أدنى للأجور ، وجعل الحد الأدنى لأجر العامل الصناعى والتجارى ٢٥ قرشاً ولأجر العامل الزراعى ١٨ قرشاً . وذلك للمعارضة القوية من رجال الأعمال والافطاعيين .

أما التشريعات التى صدرت على أساس الضغط العالى ، فكانت فى معظم أحوالها لا تعطى للعامل حقوقهم كاملاً ، كما تبين لنا .

محاولة الرأسمالية الاضطرابية للعمال والموظفين الأجانب :

وعلى النحو المبين فى مستهل هذا البحث وقفنا على مدى تدخل الرأسمال الأجنبى فى اقتصاديات البلاد بصفة عامة ، وفى النهضة الصناعية بصفة خاصة ، وكان من أثر ذلك أيضاً وجود تفرقة واسعة بين معاملة العمال والموظفين الأجانب عن زملائهم من المصريين أصحاب البلاد وأهل الديار . ولم تكن هذه التفرقة ازدياداً كفاية الأجنبى عن زميله المصرى ، فى الانتاج . وإنما كانت تفرقة ناتجة من آثار تغفل الرأسمال الأجنبى فى الانتاج ، وناتجة أيضاً من الآثار السيئة للامتيازات الأجنبية التى ظلت من سمات العهد البائد ، حقبة طويلة من الزمن . وبعمليات حسابية بسيطة « أنظر الجدول بالسحيفة التالية » ، يتضح لنا أن متوسط أجر العامل الأجنبى فى السنة ٨٣٣ م . و ٢٠٧ ج . أى أن متوسط أجره اليومى ٥٧ قرشاً مصرياً . بينما زميله المصرى فتوسط أجره السنوى ٢٦٣ م . و ٦٩ ج . واليومى ١٩ قرشاً . أى أن العامل المصرى يتقاضى فى المتوسط أقل من $\frac{1}{3}$ ما يتقاضاه زميله العامل الأجنبى .

عدد العمال والموظفين في المصانع ذات الإنتاج حسب جنسيتهم وأجورهم
ومرتباتهم بالجنهيات في العام ، في المحافظات والمديريات في سنة ١٩٥١ (١).

المحافظات والمديريات	عمال بالأجرة أو القطعة				موظفون بمرتبات شهرية			
	أجانب		مصريون		أجانب		مصريون	
	أجور	عدد	أجور	عدد	أجور	عدد	أجور	عدد
القاهرة	١٠٤١٩٦	٤٠٦	٥٠٣٦٠٢٩	٧١٤٧٥	٣٢٤٥٧٣	١٢٨٦	١٣١٣٨٠٦	٦٤٧٣
الاسكندرية	٣٥٠١٩٨	١٥٨٥	٥٠١٦٨٦٤	٥٩٨٤٣	٦٤٤٩٨٧	١٨٦٠	١٢٣٣٩٨٥	٦٤٩١
باقي المحافظات	٢٣٨٠	٢٠	٨٩٨٥٦٥	٩٤١١	٨٩٤٦١	١٢٣	٦٦٥٣٥	١٣٦١
جمله المحافظات	٣٥٦٧٧٤	٢٠١١	١٠٩٥١٤٥٨	١٤٠٧٢٨	١٠٥٩٠٢١	٣٣٦٩	٢٦١٤٣٢٦	١٤٣٢٥
مديريات الوجه البحرى	٥٢١٥٤	١٩٦	٤٥٢٧٠٥٥	٧٤٠٧٨	٢٦٣٦٧٨	٥٧٤	٩٢٣٩١٢	٤٨٢٤
مديريات الوجه القبلى	٧٤٦٩٨	١٢٠	٢٥١٦٣٩٧	٤٤٩٩٩	١٨٥٧٣٢٢	٣٦٩	٥٤٧٦٥٥	٣٦٤٧
جمله المديريات	١٣٦٨٥٢	٣١٦	٧٠٤٣٤٥٢	١١٩٠٧٧	٤٤٩٤٠٠	٩٤٣	١٤٧١٥٦٧	٨٤٧١
الجملة العمومية	٤٨٣٦٢٦	٢٣٢٧	١٧٩٩٤٩١٠	٢٥٩٨٠٥	١٥٠٨٤٢١	٤٢١٢	٤٠٨٥٨٩٣	٢٢٧٩٦

أما الموظف الأجنبي فتوسط راتبه السنوى ٢١٢ م . و ٣٥٨ ج . بينما
متوسط راتب زميله المصرى ١٨٧ م . ، ١٨١ ج . أى أن الموظف المصرى
يتقاضى في المتوسط نصف ما يتقاضاه زميله الأجنبي تقريبا .

وهو غبن نلقاه . في ديارنا ، وتحت سمع وبصر حكوماتنا ، فما بالك لو كنا
في الخارج فالى أى حد يكون مدى هذا الغبن ؟ .

هذا رغم التقارير من الخبراء والأجانب التي تثبت أن العامل المصرى يستطيع
أن يفتج أكثر من زميله الأوروبى بنسبة تتراوح بين ٢٠ - ٣٠ ٪ إذا توافرت
له نفس الظروف ، تلك التقارير التي أشرت إليها سابقاً .

الثقافة والتعليم المهني : علمنا في صحيفة ٢٨ « من جدول عدد السكان
حسب الحالة التعليمية » مدى تفشى الأمية بين السكان . ولم يكن العمال أحسن

(١) الجدول الثالث من إحصاء الإنتاج الصناعى بمصلحة الإحصاء والتعداد ١٩٥٣
(بعد اقتباس) .

حظا في ثقافتهم ، إذا ما قورنت بالحالة الثقافية العامة لسكان القطر . ولقد اهتمت كثير من الشركات بمحاولة محو الأمية بين عمالها ، كما فرض قانون مكافحة الأمية الصادر في أغسطس ١٩٤٤ على أصحاب الاعمال التجارية والصناعية الذين يستخدمون أكثر من ثلاثين عاملا ، أن يهيئوا على نفقتهم وحدات لمحو الأمية بين عمالهم . ومع هذا فازالت الأمية متفشية بين الطبقة العاملة .

ولقد أوصى المستر هارولد تيلر المدير العام السابق لهيئة العمل الدولية على الاعتناء برفع المستوى الثقافي للطبقة العاملة ولا يخفى على الجميع العلاقة الوثيقة بين المستوى الثقافي للعامل وكفايته الإنتاجية .

أما التعليم المهني في البلاد ، لإعداد الإخصائيين والفنيين والنصف فنيين فلم يحظ أيضاً بقسط وافر من اهتمام الدولة .

والآتي بيان احصائي عن عدد الطلبة في التعليم الصناعي والتجاري والزراعي في بعض فترات العشرين سنة الأخيرة .

(١) عدد الطلبة المنتمين للتعليم المهني

نوع التعليم	١٩٣٣/٣٤	١٩٣٦/٣٧	١٩٣٩/٤٠	١٩٤٢/٤٣	١٩٤٥/٤٦	١٩٤٨/٤٩	١٩٥٢/٥٣
صناعي	١٣٥٦٦	١٧٥٥٨	١٥٧٠٠	١٣٢٤٥	١٤٨١٨	٢٣٦٩٤	١٤٣٧٤
تجاري	٤٥٤٢	٤٢٤٩	٦١٢٢	٥٥٤٤	٦٥٥٦	١٠٤٧٧	١٠٨٧٦
زراعي	١٢٩٨	١٦٤٣	١١٤٦	٥٩٠	١١٩٧	٣٣١٢	٤٩٣٠
المجموع	١٩٤٠٦	٢٣٤٥٠	٢٢٩٦٨	١٩٣٧٩	٢٢٥٧١	٣٧٤٨٣	٣٠١٨٠

(١) مقتبس من الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات المصرية ١٩٥٢/٥٣ — لم يدخل ضمن هذا الإحصاء الطلبة المنتمين للتعليم المهني العالي .

مصر الأستاذ الأول للبشرية

وختم هذا البحث السناعى ، أسجل حقيقة لا يختلف فيها اثنان من رجال التاريخ ، حقيقة دلت عليها جميع سجلات التاريخ ، المختلفة وأشرت إليها فى مستهل هذا الكتاب ألا وهى أن « مصر الأستاذ الأول للبشرية » فمصر علمت شعوب أهل الأرض قاطبة الزراعة ، كما علمتهم الصناعة . مصر علمت الناس ، الفن المهارى ، والعلوم الكيميائية ، والصناعات الدقيقة ، التى عجزت القرون السابقة واللاحقة عن معرفة خباياها وأسرارها ، كما وعجزت عن الأنيان بمثلها . وتلك آثارها ما زالت قائمة تحارب الزمن ، وتتحدى العلماء والمختربين .

فإذا انتقلت لمصور قريبة ، عهد البطالسة مثلاً ، نجد أنها كانت أحسن البلدان فى الموازنة الاقتصادية والتسكامل المنسجم فيها بين الصناعة والزراعة والتجارة . ويقر بذلك كثير من المؤرخين ومنهم Ferrero فيقول « كانت الصناعة المصرية أولى الصناعات فى حوض البحر الأبيض المتوسط ، بفضل مهارة العديدين من صناع الإسكندرية الذين كانوا يصنعون الأقمشة الدقيقة وأنواع الطيب والزجاج وأوراق البردى وأشياء أخرى كثيرة ، يصدرها الأثرياء من التجار إلى جميع البلدان ، وكانت مصر تتسلم معادن نفسية فى مقابل ما تصدره من المصنوعات ^(١) . وقد مررنا بصورة سريعة ، فى هذا البحث ، فعملنا الأسباب التى جعلتها ، تفقد هذه المكانة ، وتفقد هذا المركز العالمى الممتاز . طوال عهد ، زائف ، مضلل . وسنعمل فى الجزء الثانى ، كيف أنها الآن . وفى عهدها الجديد المستنير ، تقاهب لاستعادة ذلك المركز . وأنا لبالغوه بأذن الله .

(١) Grandeur et décadence de Rome. — الترجمة الفرنسية — جزء ٨

صحيفة ٨٠ ومعلوم أن الصناعات المشار إليها ، كانت أهم وأدق الصناعات فى ذلك العهد .

البحث الخامس

التجارة^(١)

تسكمت عن مبدأ اشتباك الظواهر الاقتصادية ، في مناسبة سابقة ، وأعود هنا أقول أن الظواهر الاقتصادية ، تتمثل بسلسلة متشابكة الحلقات ، فإذا ظهر ضعف في إحدى هذه الظواهر الاقتصادية ، أثر ذلك في بقية الظواهر ، حتى تشمل الضعف جميع أركان الحياة الاقتصادية ، للدولة . وما بالنا الآن وقد تبين لنا مقدار الضعف الذي ألم بإنتاجنا الزراعى ، وتبين كذلك مدى تأخر البلاد فى الإنتاج الصناعى . فإذا يكون نشاطنا التجارى ؟؟

ومن البديهيّات الاقتصادية أيضاً ، أن الدولة كلما فاض إنتاجها الزراعى أو الصناعى عن استهلاكها ، زاد نشاطها التجارى ، بتصدير هذا الفائض . ونظراً للضعف منتجاتنا كانت دائماً بصفة عامة تجارتنا الخارجية ليست فى صالحنا .

أخطاء الاعتماد على محصول واحد : ونظراً لأن مصر ، ظلت طوال ذلك العهد تمثل بلد المحصول الواحد Monoculture حسب ما ذكرت فى الفصل الأول (صحيفة ٥٣) ، كان ميزاننا التجارى يعتمد اعتماداً كلياً على هذا المحصول . واعتبر القطن أساس تجارة مصر الخارجية . فإذا كان المحصول وفيراً ، وثمنه طيباً نشطت تجارتنا الخارجية (والداخلية أيضاً) وكان ميزاننا التجارى فى صالحنا ، أما « لو جاءت الرياح بما لو نشته السفن » . وصاب المحصول آفة فأتت على معظمه ، أو انخفضت أثمانه ، أو تحكّم فينا المحتكر للشراء « الانجليز » كما حدث مراراً ، كانت الطامة الكبرى ، وانقلبت كفت الميزان لغير صالحنا ، تهدد تجارتنا ، وعملتنا واقتصادياتنا ، فى الداخل والخارج .

(١) اكتفيت بالإشارة إلى بعض مواضع التجارة الخارجية ، دون الداخلية ، فقط لضيق المقام .

أخطاء الاعتماد على سوق واحد : وانجلترا تعتبر خلال معظم فترات العهد الماضى — إن لم تكن خلال جميع المدة — العميل الأول للبلاد سواء من ناحية الصادرات أو الواردات^(١).

مكتب للتسويق في لندن : ومما يثبت مدى الاعتماد على السوق الانجليزى ، خاصة فى الاستيراد ، إن الحكومة أنشأت مكتباً للتسويق ، مركزه لندن . يسمى مكتب التفتيش الهندسى الذى كان يكلف الدولة سنوياً نحو مائة ألف جنيه . وقد ألقى العهد الحاضر ، هذا المكتب . وفعل خيراً بهذا الألفاء^(٢) .

عجز الميزان التجارى المستمر :

ويظهر من هذا الميزان^(٣) عجز ميزاننا التجارى الذى استمر اثنتى عشرة سنة

(١) سأذكر فيما بعد بياناً لإحصائياً حول تجارتنا مع إنجلترا .

(٢) وإليك تعليقي نشر بصيغة الأخبار فى ١٢/٢٨/١٩٥٣ حول هذا الإلفاء :

ألفت الحكومة مكتب التفتيش الهندسى فى لندن ووفرت بذلك نحو ١٠٠ ألف جنيه . ولأن أعطي بهذا القرار أكثر من غيرى فنذ شهرين أو ثلاثة كتبت أسائل الحكومة فيم بقاء هذا المكتب الذى أنشئ فى عهد الاحتلال لى يكون وسيطاً بين الحكومة وبين البيوت التجارية والصناعية التى تشتري منها حاجياتها ، وجعل مركزه لندن ، إذ كانت كل المشتريات تقريباً تم من بيوت وشركات بريطانية .

ويوم كتبت هذا اتصل بى مدير مكتب الأستاذ رزق وقال إن عند مدير السكة الحديد تصحيحات كثيرة لما كتبت ، فقلت له إذا كان لدى المدير تصحيح فليبعث به إلى . قال إنه يرجو لو زرته لى يزودك بالمعلومات الصحيحة عن هذا المكتب النافع فقلت له : إذا كان المدير يهمل أن يبقى المكتب أو يعتقد أن بقاءه ضرورى للمصلحة العامة ، فليزورنى ويقنعنى . ولكن المدير الفاضل لم يرسل تصحيحاً لما كتبت ، كما أنه لم يفضل بزيارتي . وهكذا بقيت المعلومات التى كتبتها صحيحة ، وبقي هذا المكتب أثراً باهتاً من آثار الاستعمار ، إلى أن قضت عليه الحكومة وألفته .

وهكذا تحررت الحكومة وتحررت مصلحة السكة الحديد بالذات من أسار مكتب فقد كل سبب لوجوده ، وأصبحت فى حل من شراء ما تشاء من أية شركات مهما تكن جنسيتها ، وطبقاً لما توحى به المصلحة العامة وحدها .

بقى أن مدير السكة الحديد لا ينبغي أن يكون له شأن مالى إطلافاً فى مشتريات المصلحة . وإذا كانت التقاليد أو السوابق قد جرت على ذلك ، فينبغى أن توقف وأن يعدل عنها . فإن هناك تقاليد وسوابق ثبتت لظروف معينة تتعلق بالاحتلال أو بنظام العمل أو بنوع الحكم . وقد انتفت اليوم حكمتها ، فيجب أن تفتنى هى ذاتها ، وتقوم بدلا منها تقاليد وسوابق تتفق والنظام الجديد ونوع الحكم الجديد . « محمد زكى عبد القادر » — « نحو النور »

(٣) س ١٣٣ .

ملخص حركة تجارة مصر الخارجية من ١٩٣٨ — ١٩٥٢ * مقدرا بالطنينيات المصرية (١)

السنة	الصادرات			الواردات من بضائع وسبائك ذهبية وقنود	زيادة الصادرات +	زيادة الواردات — (العجز في الميزان التجاري)
	المنتجات المصرية	الواردات	الصادرات			
١٩٣٨	٢٨,٥٨٧,٣٦٧	٧٧,٦١٦٦	٣,١٢٥,٠١٤	٣٦,٩٥٤,٤٧٣	—	٦,٨٢٩,٣٥٩
١٩٣٩	٣٤,٠٨٩,٩٩١	٧٤,١٢٨٢	٣,٤٨٣,١٢٧	٣٤,٠٩٠,٩٢٣	٧٤,٣٥٠	—
١٩٤٠	٢٧,٨١٣,٢٤٩	٥٠,٧٩٧٤	٢,٨٣٢,١٢٢	٣١,٣٧٧,٨١٥	—	٣,٥٦٢,٦٩٢
١٩٤١	٢٢,١٢٣,٠٧٨	٤٨,٨٩١٩	٢,٢٦١,١٩٩	٣٣,١٢٧,٣٣٥	—	١,٥١٥,٣٣٨
١٩٤٢	١٨,٧٤٨,٥٩١	٥٣,٦٨٧٦	١,٩٢٨,٤٩٦	٥٥,٥١٢,٠٠٤	—	٣,٦٢٢,٧٠٣
١٩٤٣	٢٥,٠٣٠,٥٧٧	١,٥٤٩,٠٤٥	٢,٥٧٩,٦٢٢	٣٩,١٩٦,٤٢٦	—	١,٢٦١,٨٠٤
١٩٤٤	٢٦,٩٤٥,٥٥٩	٣,٥٦٠,٥١	٣,٠٠١,١١٠	٥١,٠٠٧,٣٩٨	—	٢,١٠٠,٦٢٨
١٩٤٥	٤١,٦٢٩,٩٩٨	٣,٥٢٩,٣٦٠	٤,٥١٥,٩٣٥	٦٠,٢٧٥,٧٦٩	—	١,٥٣١,٦٤١
١٩٤٦	٦٣,٦٨٠,٥٣٤	٥,٣١٢,٣٢٤	٦,٨٩٩,٢٥٨	٨٣,٦٤٧,٨٣٢	—	١,٤٢٥,٤٩٧
١٩٤٧	٨٥,٩٧٨,٦٢٣	٣,٨٥٨,٠٨٠	٨,٩٨٣,٦٧٠	١٠,٢٤٦,٣٦٥	—	١,٢٦٢,٩١٢
١٩٤٨	١٤,٠٧٤,٥٧٠	٢,٣٦١,٢٧٣	١,٤٣١,٠١٩	١٧,٢٨٧,٥٥١	—	٢,٩٧٧,٣٥٨
١٩٤٩	١٣,٥٨٧,٤٨٤	٢,١٢٦,٩٩٣	١,٣٨٠,٠١٩	١٧,٨٢٢,٩٧٠	—	٤,٠٢٧,٨٥٨
١٩٥٠	١٧,٢٩٥,٨٦٩	٢,٤٦٨,٥٢٨	١,٧٥٤,٢٧٢	٢١,٢٦٨,٥٣٧	—	٣,٧٢٥,٨٨٩
١٩٥١	٢٠,٠٦٣,٩٠٥	٢,٤٣٨,٨٠٢	٢,٠٣٠,٧٧٨	٢٧,٩٥٩,٥٦٤	—	٧,٦٥١,٨٠١
١٩٥٢	١٤,٢٨٥,٣٨٨	٢,٢٦٤,٦٧٥	١,٤٥١,٦٦٠	٢١,٨٧٧,٠٩٧	—	٧,٣٦٥,٤٩٦

(١) أخذ هذا البيان من النشرة السنوية عن التجارة الخارجية وذلك من ١٩٣٩ — ١٩٥٠ أما من سنة ١٩٥١ فأخذ من إحصاءات السكك الحديدية السنوية للاتحاد الصناعي ١٩٥٢ / ٥٣ صحيفة ٣٤٧ — وبلاحظ أن الصادرات من المنتجات والمصنوعات المصرية تمثل صادرات السبائك الذهبية والنقود بجانب المنتجات والمصنوعات الأخرى . وكذلك الواردات يدخل ضمنها واردات السبائك الذهبية والنقود .

مقتالية بين سنة ١٩٤٠ — سنة ١٩٥٢ ، ولا أدري ماذا يكون مسير تلك الدولة التي يظل ميزانها التجارى فى غير صالحها طوال هذه الفترة ، ولماذا أغفل المسئولين عن ذلك العهد ، مثل هذا الخطر الذى يهدد البلاد باستنزاف أموالها ومواردها ، وزيادة مديونياتها الخارجية ، ومسئولياتها الدولية ؟ أكانوا يجهلون هذا المعجز ، المأخوذ من الإحصائيات الرسمية . أم يجهلون أخطاره ، التى لا تخفى فى القرن العشرين على الرجل المثقف ، وهل لم يلمسوا هذه الأخطار طوال هذه الفترة ؟ أم حسبوا أن مصر من الدول التى لها موارد غير منظورة لدرجة أنها تمحو جميع آثار عدم توازن الميزان التجارى ؟ وإذا كان هذا الادعاء صحيحاً فأين لنا هذه الموارد غير المنظورة ؟ أتوجد لنا أموال مستثمرة خارج البلاد ، تدر علينا مثل هذه الموارد ؟ الجواب ليس بالنفى فقط ، وإنما بالعكس ، فقد ورد فيما سبق كيف أن معظم رؤوس الأموال التى كانت مستخدمة فى الصناعة والتجارة كانت معظمها أجنبية وكذلك ما زال حتى الآن كثير من رؤوس الأموال أجنبية فى كل من الإنتاجين الصناعى والتجارى . أما فى الإنتاج الزراعى فأحصاء توزيع الزمام حسب نوع الملكية فى إحصاء سنة ١٩٥٠ يشير إلى أن أطيان المصريين ٥١٥٩٧٦٨ فدان بينما أطيان الأجانب ٢١٥٧٨٣ فدان فالأجانب يمتلكون من الأطيان المصرية عدداً ليس بالقليل من الأفدنة^(١) . وعليه فهذه الأموال الأجنبية المستثمرة فى البلاد تعطى للميزان التجارى أهمية بالغة ، وتجعل له أثر كبير فى التأثير على ميزان المدفوعات كما سيتبين فيما بعد .

المسؤولون المصريون فى ذلك العهد يرعون مصلحة الإنجليز أكثر من

الإنجليز أنفسهم :

وكأنى فى عرض بيان الميزان التجارى خلال السبعين سنة الماضية منذ سنة ١٨٨٤ حتى سنة ١٩٥٢ ، أؤكد القول بأنه كان من بين المسئولين المصريين ، من يراعى مصالح الإنجليز أكثر من الإنجليز أنفسهم . إذ أن ميزاننا التجارى أيام الاحتلال (قبل سنة ١٩٢٢) كان فى معظم الأوقات لصالح مصر وإليك بيان ذلك :

(١) ورد فى ص ١٥ إحصاء آخر لسنة ١٩٤٩ .

ملخص حركة تجارة مصر الخارجية من ١٨٨٤ - ١٩٣٧ مقرباً بملايين الجنيهات (١)

السنة	الصادرات	الواردات	السنة	الصادرات	الواردات	السنة	الصادرات	الواردات
١٨٨٤	١٣١	١٠٤	١٩٠٠	٢٠٠	١٨٢	١٩٢٠	٨٨٠	١٠٢٣
٨٥	١٣٠	١٢٩	١	١٨٨	١٨٣	٢١	٤٢٥	٥٥٧
٨٦	١٣٥	٩٧	٢	٢٠١	١٩٦	٢٢	٥١٤	٤٣٤
٨٧	١٣٢	١١٢	٣	٢١٦	٢٣٢	٢٣	٦٠١	٤٧٥
٨٨	١٣١	٩٨	٤	٢٣٨	٢٨٥	٢٤	٦٧٤	٥٢٢
٨٩	١٤٢	٨٩	٥	٢٤٥	٢٦٣	٢٥	٦٠٦	٥٨٨
٩٠	١٤٣	١١١	٦	٢٧٤	٣٣١	٢٦	٤٣٣	٥٢٨
٩١	١٥٧	١٢٠	٧	٢٣٢	٣٣٩	٢٧	٤٩٧	٤٩٠
٩٢	١٥٧	١٢٩	٨	٢٦٤	٢٩٣	٢٨	٥٧٦	٥٢٥
٩٣	١٦٦	١١٧	٩	—	٢٩٣	٢٩	٥٣٨	٥٦٣
٩٤	١٤٠	١١٣	١٠	٣٦٤	٣٦٥	٣٠	٣٢٩	٤٧٥
٩٥	١٥٣	١٢٧	١١	٣٦١	٣٤٥	٣١	٢٨٨	٣١٥
٩٦	١٥٥	١٣٥	١٢	٤٢٥	٣٧٥	٣٢	٢٧٧	٢٧٤
٩٧	١٥١	١٣٥	١٣	٤٣٤	٣٧٧	٣٣	٢٩٥	٢٦٨
٩٨	١٤٢	١٣٨	١٤	٣٠٩	٢٣٦	٣٤	٣١٦	٢٩٣
٩٩	١٧٤	١٦٠	١٥	٢٧٧	٢٠١	٣٥	٣٦٧	٣٢٢
			١٦	٣٨٢	٣٢٥	٣٦	٣٣٩	٣١٥
			١٧	٤١٦	٣٤٤	٣٧	٤٠٦	٣٨٠
			١٨	٤٦٨	٥١٨			
			١٩	٨٠٢	٤٧٦			

ومن هذا البيان الإحصائي يتبين أن ميزاننا التجاري ظل في صالحنا طوال الفترة التي سبقت سنة ١٩٢٢ باستثناء عجز في السنوات من ١٩٠٣ - ١٩٠٨ وفي سنة ١٩١٠، ١٩١٨، ١٩٢٠، ١٩٣١. أي أن الميزان ظل في صالح مصر

(١) النشرة السنوية للتجارة الخارجية سنة ١٩٤٨ - ١٩٤٩ صحيفة ١٩ (بعد التقريب للملايين الجنيهات).

٢٨ سنة خلال تلك الفترة التي كانت فيها البلاد خاضعة للاحتلال الإنجليزي البغيض وكان الميزان في غير صالح البلاد لمدة عشر سنوات .

أما في الفترة بين ١٩٢٢ - ١٩٣٦ وهي فترة عهد الاستقلال المقيد بالتحفظات الأربعة فكان الميزان في صالح مصر أغلب سنوات تلك الفترة كما هو واضح من البيان السابق . (ص ١٣٥)

حتى إذا أنقلنا إلى عهد الاستقلال التام حسب معاهدة سنة ١٩٣٦ والتي سميت في خلال ذلك العهد معاهدة الشرف والاستقلال والصدقة أيضاً فظاهر من البيان الإحصائي السابق والبيان الوارد بصحيفة (١٣٥) أن الميزان التجاري للبلاد كان في عجز مستمر خلال الستة عشر سنة المحصورة بين سنة ١٩٣٦ و ١٩٥٢ باستثناء ثلاث سنوات هي ١٩٣٦ و ١٩٣٧ و ١٩٣٩ .

فإذا اتضح لنا أن إنجلترا كانت تلعب الدور الهام في تجارتنا الخارجية وأن معظم معاملتنا الخارجية كانت دائماً معها وكانت هي العميل الأول لنا كما سبق الإشارة إليه ، أقول إذا اتضح هذا لتبين على أساس هذه الإحصائيات الرسمية أن من بين المصريين الذين تحملوا مسؤولية البلاد خلال ذلك العهد يوجد - للأسف الشديد - من كان يراعى مصلحة الإنجليز أكثر من الإنجليز أنفسهم . ولما لا ؟ ! والإنجليز هم أصحاب الفضل الأول على معظم هؤلاء المسئولين ، ولن يطمئن الرجل منهم على كرسي الحكم إلا إذا قدم فروض الطاعة لهؤلاء الإنجليز ، وكان الرجل يعمل جاهداً ، ما في مصلحة المستعمر ، حتى يظل محتفظاً بهذا الكرسي المسحور .

زيادة العجز أضعافاً مضاعفة : ورغم استمرار عجز ميزان البلاد التجاري اثنتي عشرة سنة كما يظهر من الإحصاءات الواردة وكما ذكرت ، يلاحظ أيضاً في نفس الإحصاء أن العجز في ١٩٤٠ بلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات فإذا به يزيد إلى ثلاثة أمثال في السنة التالية ثم إلى اثني عشر مثلاً في السنة التي تليها . وتميل الأرقام للهبوط في ١٩٤٣ لتبدأ مرة أخرى في الارتفاع السريع حتى سنة ١٩٥٠ . أما في ١٩٥٢ فقد بلغ مقدار العجز أربع وعشرين مثلاً كما كان عليه في سنة ١٩٤٠ . حيث بلغ مقداره ٧٤ مليوناً من الجنيهات تقريباً . الأمر الذي هدد اقتصاديات

البلاد تهديداً خطيراً ، وظلت آثاره السيئة باقية حتى وقتنا الحالى .
أخطاء حكام مفسدين يقع عبء اصلاحها على الشعب ويمانى آثارها اثنان
 وعشرين مليون نسمة . وهكذا يتحمل الشعب أخطاء حكامه الغابرين ، ويمانى
 من آثارها كثيراً من الحرمان وكثيراً من الفاقة أيضاً فينتشر الفقر والجهل
 والمرض بين الشعب حقبة طويلة من الزمان وكان من أهم المشاكل التى واجهت
 قادة الشعب فى العهد الحالى إصلاح أخطاء حكام استمرت نيفاً وسبعين عاماً
 متعاقبة ، بمد أن حكم الشعب على هؤلاء الحكام الفاسدين بالتعفى الأبدى عن
 أمور البلاد التى أفسدوها وأفقروها واستنزفوا مواردها فى الداخل والخارج .

الطرق السبطنية فى تهريب الأموال للخارج :

وإذا تعمقنا فى فحص ميزاننا التجارى قبل سنة ١٩٢٢ وبمدها حتى سنة
 ١٩٤٠ نلاحظ أن المعجز الذى طرأ على الميزان خلال تلك الفترة ، فى السنوات
 التى أشرنا إليها سابقاً ، عجز ضئيل نسبياً ، بلغ أقصاه فى سنة ١٩٢٠ وسنة
 ١٩٣٠ عند هبوط ثمن القطن . وكان السبب الاساسى فى ظهور هذا المعجز
 انخفاض ثمن المحصول الرئيسى الذى يمثل بين ٧٠ - ٨٧ ٪ من صادراتنا كما
 ذكرنا سابقاً .

غير أنه ابتداء من سنة ١٩٤١ - ١٩٥٢ والمعجز يزداد ، ويتضاعف ، كما
 يتبين من البند السابق ، لدرجة أنه بلغ ٢٤ مثلاً لما كان عليه سنة ١٩٤٠ ، رغم
 أن أسعار القطن خلال معظم سنى تلك الفترة ، كان متحسناً ، بل بلغ سعر القطن
 فى بعض تلك السنوات أرقاماً خيالية .

فبعد أن كان سعر الأشمونى مثلاً سنة ١٩٣٩ ، ١٨ ريال ، بلغ السعر سنة ١٩٤٧
 ٥٨،٨٥ ريال وسنة ١٩٥٠ ارتفع إلى ١٢٩،٦٥ من الريالات .
 أما السكر فكأن سعر القنطار سنة ١٩٤٠ ، ١٨ ريالاً ، ارتفع إلى ٩٢
 ريالاً سنة ١٩٤٨ ثم إلى ١٣٧،٩٠ ريالاً سنة ١٩٥٠ .

وكانت كمية الواردات قليلة خلال مدة الحرب العالمية الثانية ، نظراً لصعوبة
 النقل ولا نشغال العميل الأول لنا (إنجلترا) بويلات الحرب القاسية ، وتعرضها

للفارات الجوية ، وغيرها ، مما أثر في إنتاجه وأثر في صادراته أيضاً .

وعلى هذا يستطيع الباحث أن يسأل بالخاص عن أسباب زيادة الواردات على النحو المذكور في ميزاننا التجارى ، وخاصة في الفترة التي انشغلت فيها البلاد بالحرب في فلسطين ، والفترة التي أعقبت إلغاء معاهدة ١٩٣٦ ، وبدأ فيها كفاحنا الشعبي لجلاء المستعمر الأمر الذي أوجد قلقاً وأدخل الرعب في نفوس المستعمرين وأعوان المستعمر وأعوان فاروق وغيرهم ، فأوجسوا من الشعب وبقظته خيفة ، وأخذوا يطرقون أبواب التهريب بشتى الطرق ، منها تهريب جزء كبير من الأموال لإيطاليا بحجة شراء أسلحة ، ظهر للجميع منها أنها فاسدة ، ولقد ثبت أن أسهل وأمن باب التهريب « في نظر هؤلاء طبعاً » هو الاتفاق مع المصدرين الأجانب في الخارج لرفع قيم سلمهم التي يصدرونها لمصر بزيادة صورية يدفعونها لمن يريد تهريب أمواله إلى الخارج مقابل عمولة معينة .

ولزيادة إيضاح هذه الطرق الشيطانية ، نفرض أن مصدراً في إنجلترا صدر بضاعة تزيد من الناص بمصر قيمتها ١٠٠٠٠ باون استرليني ، فالمهرب أو وكيله يتفق مع المصدر في إنجلترا على تقدير هذه البضاعة في الفاتورة بمبلغ ١٥٠٠٠ باون استرليني مثلاً ، والمهرب أو وكيله ، بمصر يمطى علماً تزيد المستورد بمصر ، بذلك ويفتح زيد المستورد المصرى لأمر مصدريه بإنجلترا اعتماداً بمبلغ ١٥٠٠٠ باون استرليني منها ١٠٠٠٠ من ماله الخاص ثمن البضاعة الحقيقي و ٥٠٠٠ من مال المهرب ويستلم المصدر في الخارج قيمة الاعتماد - بعد تصدير البضاعة طبعاً - وقدره : ١٥٠٠٠ باون استرليني يأخذ منها ١٠٠٠٠ ثمن بضاعته والـ ٥٠٠٠ الباقية ، يستلمها المهرب أو عميله ، وبديهي أن المصدر في الخارج يتقاضى عمولة نظير إتمام مثل هذه الصفقة .

أما مراقبة النقد في وزارة المالية ، وكذلك إدارة التصدير والاستيراد ، قد أغفلتا هذا الاجراء قصداً أو بدون قصد ، وإن كان الاحتمال الثانى أقل بكثير من الاحتمال الأول ، لأن التهريب اتخذ أرقاما كبيرة ومرتفعة ، وكانت البضاعة المستوردة يأتى بيانها في الفاتورة بما يساوى الضعف في كثير من الأحيان . ولماذا

لا يكون مثل هذا الاجراء بناء عن خطة مدروسة ، وخاصة أن المهربين ، جلهم كانوا من أصحاب النفوذ والسلطان أو ممن ينتسبون إليهم بأى صلة ، ومن الممكن القول أن الرشوة - التى كانت شعار ذلك العهد البائد - لعبت دورا خطيرا فى اتنام مثل هذه الصفقات من التهريب .

وهكذا عمد وشجع المسئولون فى ذلك العهد على زح أموال البلاد للخارج ليضمنوا حياة رغدة ، إذا طردهم الشعب ، نتيجة سياستهم الخاطئة ، ونتيجة استنزاف أموال الشعب واغتصابها . وقد كانت نتيجة ذلك بعد أن تنبه رجالنا الحاليون ، أن صادروا أموال أسرة محمد على ، تلك الأسرة التى كانت أسبق الناس فى استنزاح ثروة البلاد للخارج .

صفقات وهمية :

وقد تجاوزت طرق التهريب هذه الحيل الشيطانية إلى حيل أخرى مكشوفة ، عندما اطمأن المهربون إلى المسئولين عن ذلك العهد ، وتجاهلهم هذه العمليات ، وذلك باتساع نظام الصفقات الوهمية . وإليك بعض ما نشر فى الصحف حول هذا الموضوع ، عندما اكتشف أمر المهربين وحيلهم ^(١) : —

تقوم نيابة التطهير بالاشتراك مع قسم مكافحة التهريب ببحث موضوع تهريب أموال مصرية كبيرة للخارج ، عن طريق صفقات وهمية ، كانت تعقد فى العهود الماضية .

وقد أرسلت إلى جميع الوزارات والمصالح الحكومية خطابات لمعرفة جميع الصفقات والعمليات التجارية ، التى قام بها أفراد معينون . هذا ويرجح أن هذه الصفقات اتخذت ستاراً لعمليات تهريب غير مشروعة للخارج .

وقد كشفت اللجان ، التى شكلت لبحث هذا الموضوع ، عن صفقات كثيرة وهمية كانت تتخذ ستاراً لتهريب الأموال للخارج ، وسيكشف عنها بعد أن يتم التحقيق .

(١) الأخبار فى ٢٨/١٢/١٩٥٣ (حذفت الأسماء ليستمر الكتاب محافظا على صبغته

عروضه ضخمة :

«وعلم مندوب «الأخبار» أن اللجنة التي شكلت في وزارة التموين لهذا الغرض قد أعدت تقريراً ذكرت فيه أنها تلقت من بعض هؤلاء الأفراد عروضاً ضخمة تبين أنها تفتوى على عمليات تهريب كبيرة ، واستقطاعات الوزارة أن توقف هذه العروض في حينها .

ومما يذكر أن السمسار كان قد جاء إلى مصر في خلال الأعوام الماضية منتحلاً صفة كبار رجال الأعمال ، ثم اتضح أنه لم يحضر إلا للاشتراك في عمليات التهريب للخارج ، فأبعد من البلاد .

هذا وقد كانت الطريقة المتبعة للتهريب أن تعقد صفقات وهمية في الخارج ، وتدفع قيمة أمانتها لحساب صاحب الصفقة في البنوك الخارجية ، ولا تورد البضائع المتفق عليها إلى مصر .

١٧
محاولة علاجية فاشلة لأصلاح في الميزان نتيجة التلاعب في سوق القطن والاستهتار بالمعنويات : ونعود لميزاننا التجاري مرة أخرى لنلمس عيوباً متنوعة ومختلفة فأقول أن بعض الحكومات حاولت استدراك هذا الخطر ، ففكرت ابتداء من ١٩٥٠ تفكيراً جدياً في إيجاد علاج لهذا المعجز الذي كان يهدد أرصدتنا الخارجية بالنفاد ، بأن عملت على خلق أسواق جديدة للقطن ، وتشجيع تصديره ، غير أن ، سوق القطن الحر ، لم ينج من تلاعب كثير من المسؤولين ، وذلك بدخول مضاربين للبورصة من المحترفين وغير المحترفين . المنتمين لرجال السلطة مهمهم جمع المال الكثير في أسرع وقت ، ولو أدى ذلك إلى الأساءة بسمعة البلاد الخارجية ، التجارية والاقتصادية . وما هي سمعة البلاد في نظر هؤلاء ، أليست هذه البلاد طوع أمهم ، وكل ما فيها مسخر لهم ، كل ما فيها من ماديات ، ومعنويات أيضاً ؟ وتاجروا في مادياتها ، ومعنوياتها فسلبوا الأولى ، وأضاعوا الثانية . أضاعوا الكرامة والشرف التجاري الذي يتمتع به شعب هذا الوادي ، والذي اكتسبه من قديم الزمان ، فأضاعهم الله ورد لشعب الوادي مادياته ومعنوياته . « فلا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون » .

أعود فأقول ، كيف تستطيع الحكومة تشجيع الصادرات ، وسوق القطن الحر ، تقلب أسعاره تقلباً شديداً ، لانتيجة المرض والطلب الصحيح وأما نتيجة عرض صوري وطلب صوري ، وأعمال المضاربين المديدة للتلاعب في الأسعار . وهل يأمن مستورد في الخارج مثل هذا السوق ، ويرى في مصلحته التعامل معه ؟ كل ذلك عمل على صرف نظر المستوردين عن شراء قطننا ، مما زاد الطين بلة ، وجعل المعجز في الميزان يبلغ أقصاه في نهاية فترة ذلك العهد . وأحيل القارئ لمحاضر محكمة الثورة عند محاكمة بعض رجال الوفد ليقف على تفصيلات أوسع .

المضاربة والأرباح غير المشروعة واضطراب الأسعار الناتج من تدخل بعض

أعوان رجال ذلك العهد في البورصة :

ولقد لعبت المضاربة دوراً خطيراً في سوقنا القطنى خلال معظم فترات ذلك العهد ، وخاصة في آخر سنتين من العهد الفاجر ، مما أساء كثيراً لسكل من المنتج الأصلي للقطن ، وهو المزارع الفقير ، والمستأجر البسيط ، الذى يعتمد اعتماداً كلياً على هذا المحصول ، كما أساءت المضاربة إلى سمعة البلاد ، وإلى الثروة القومية أيضاً . ويحضر أمانى ، وأنا أقلب أسعار القطن من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٥٢ ، ذلك السعر الذى بلغ ١٩٨ ريالاً للقنطار الواحد سنة ١٩٢٠ ، وهبط إلى ١٣ر٥ ريالاً للسكلاريديس في فبراير سنة ١٩٣١ . وقد أرسل أحد المصدرين بعصر إلى عملية بليفربول - عندما ألح الأخير على الأول شراء السكلاريديس بهذا السعر المنخفض - « من ذا الذى باع به الجنون فيقبل يبيع القطن السكلاريديس بسعر ١٣ر٥ ريالاً ؟ » أما في نهاية سنى ذلك العهد البائد ، فقد بلغ سعر الأشمونى ١١٤ ريالاً للقنطار الواحد فى حين أن سعر السكرنك كان ٧٦ ريالاً . الأمر الذى يظهر بوضوح لا يقبل الشك مدى تأثير المضاربة والبيع على المكشوف ، على الأسعار فيبلغ سعر القطن الأقل جودة والأقصر تيلة سعراً أعلى من النوع الذى يفوقه فى جميع هذه الصفات .

ومن الأمور التى تزيد فى مآسى المضاربة ، أن الأشمونى لم يصل لهذا السعر

إلا بعد أن انتقل من يد الفلاح ، زارعه وحاصده ، إلى يد التاجر الذي اشتراه في أول الموسم بسعر متوسط ٦٠ ريالاً فقط . وأنها لظاهرة تدعو إلى الأسف الشديد ، أن تخضع أسعار القطن - عماد الثروة في البلاد - إلى تيارات لا نعدوا الحقيقة إذا وصفناها أنها مقامرة ، تيارات لا تستند إلى أنظمة البورصة ولا إلى أى نوع من أنواع المعاملات الحرة الشريفة . وكان معظم هذا التقلب الجنوني في الأسعار ناتجاً من تدخل بعض أعوان رجال ذلك العهد في عمليات المضاربة ، لانتهاز فرصة الكسب غير المشروع ، على حساب سمعة البلاد وعلى حساب محصولها الأساسي عماد ثروتها .

سوء القطن كان حلبة للمقامرة : ومما يثبت ذلك أقوال رجال القانون وشهادة بعض المسؤولين ، أمام محكمة الثورة ، أثناء محاكمة أحد المسؤولين السابقين ، فقد لمسنا كثيراً من الأعمال غير المشروعة التي قام بها المضاربون للحصول على الكسب السريع غير المشروع أيضاً . وأقطف من محضر إحدى جلسات محكمة الثورة ما يأتي ، ليتبين لنا مقدار استهتار المسؤولين السابقين أنفسهم بالقانون ، ومدى التلاعب الذي حدث في مقدرات البلاد الاقتصادية والمالية ^(١) .

ابتدأ حضرة المدعي صرافته حول مسألة القطن ، ومما جاء في صرافته حضرة « ويؤخذ من التحقيقات في هذا الشأن أن مسألة القطن في سنة ٤٩ سادتها حالة شاذة ، فانقلبت مسرحاً للمضاربة غير المشروعة وجنى الربح غير المشروع بأساليب مفاوية للقانون . وبسبب قصور تشريع لائحة البورصة بدأت المناورات غير المشروعة ولو أدت إلى عواقب غير حميدة !

تزعم هذه المناورات فريق من التجار أطلق على نفسه فريق السكورز ، واحتكر صفقاً من القطن متوسط التيلة وعمل على رفع أسعاره رفعاً مصطنعاً ، كل ذلك على حساب الزراع الصغار من المواطنين . . . »

ويشير حضرة المدعي بعد ذلك إلى احتكار المضاربين للأشتموني مما جعل سعر

(١) راجع جريدة الجمهورية الصادرة في ١٩ يناير ١٩٥٤ حول محاكمة فؤاد سراج الدين أمام محكمة الثورة .

القنطار الواحد يرتفع حتى وصل ١٥٤ ريالاً . وبين لنا كيف لجأ المضاربون إلى الاستناد لدوى النفوذ لتحديد حد أدنى ، ولتعديل لأثمان البورصة وقد تم لهم ما أرادوا ، بتدخل الملك السابق وآخرين من كبار المسؤولين وغير المسؤولين . وإليك ما قاله حضرة المدعى حول الخسائر التي تحملتها الدولة في هذا الموضوع الشائن :

١٥ مليون جنيهه خسائر تتحملها الخزانة في سنة واحدة نتيجة هذه المضاربات غير الشرعية : يقول حضرة المدعى « هذه السياسة الفاسدة حملت الخزانة خسارة ١٥ مليون جنيهه في سنة ١٩٥١ وخسارة ٧ مليون و ١٠٠ ألف جنيهه في سنة ٥٢ . وأيد هذه الأقوال مندوب الحكومة والمختصون . ولم يقف الحال عند هذا الحد فقامت السلطات العامة مثل البنك الأهلي والسويسرى والعملاء في الخارج تندد بأن سوق القطن بالاسكندرية أصبحت حلقة للمقامرة . كما ورد في تقرير لجنة الشؤون المالية بأسلوب لطيف . أن اللجنة تترقب العوامل المصطنعة في سوق القطن وتلاحظ التقلبات في سعر الأثمانى هذه العوامل التي لا تبررها الأسس الاقتصادية وهذه كانت كارثة تهدد الاقتصاد المصرى ... »

وهذه نشرة البنك الأهلي العدد الأول سنة ٥٢ تقول : « أن أزمة بورصة العقود هي أهم حدث في مصر فقد أثرت في الطلب على القطن المصرى من الخارج ، وكذلك سياسة وضع حد أدنى هدد البورصة بالانهيار ، وقالت أن الحكومة تداركت فألغت الحد الأدنى . . »

نقص رصيدنا من العملة الأجنبية ، ٣٥ مليوناً من الجنيهات في ستة شهور : ويتم حضرة المدعى ما جاء في نشرة البنك الأهلي فيقول « ثم أشارت النشرة إلى النقد الأجنبي فذكرت أن رصيد مصر من العملة الأجنبية زاد ٨ مليون جنيهه في النصف الأول من سنة ٥١ ونقص ٣٥ مليون جنيهه في النصف الثانى من السنة وهذا ناتج من نقص الميزان التجارى بالنسبة لقلة الصادر من القطن . »

سلوك شائن : « وكذلك أثير الموضوع في مجلس الشيوخ في ١٧ يوليو ٥١ بصدد مناقشة الحالة المالية العامة وقال الشيخ المحترم قاسم المصرى أن البورصة

ظهر فيها بعض المضاربين الذين سلكوا سلوكاً شائناً وذكر أن قصة القطن الأثمنوني هزت البورصة المصرية وهذا واضح من أن القطن الأثمنوني وهو أقل جودة من الكرنك أكثر ارتفاعاً في السعر منه .

وقد أدى ذلك إلى تشويه مركزنا المالى وسمعتنا فى الخارج ، ثم تناول الشيخ المحترم سياسة الحكومة بشأن وضع سعر للحد الأدنى للقطن ونقد هذه السياسة نقداً صراً ، وقال أنه لولا الظروف الخارجية ودخول أمريكا مشترية لولا هذا لكانت الكارثة محققة ، وتناول الشيخ تدخل الحكومة فقال أن تدخلها جاء بغير مبرر ولا مسوغ .

تدخل الحكومة أدى إلى أسوأ النتائج على الاقتصاد القومى : وقد أشار حضرة المدعى إلى مناقشة موضوع القطن عند بحث مشروع ميزانية ٥٢ بقوله : « أثير الموضوع فى سنة ٥٢ فى مشروع الميزانية ، وتعرض هذا المشروع لمشكلة القطن ويظهر منه نقص الصادرات بما يقدر بمبلغ ٢٨ مليون جنيه ، وورد فى المشروع أن هذه النتيجة محتومة لكساد الأسواق الداخلية وعدم انتظام سوق القطن التى استبدت بها روح غريبة قلبت فيها الأوضاع . وضاع التوازن بين الأسعار بشكل أخاف المتعاملين كما أن تدخل الحكومة بوضع سعر أدنى وهمى أدى إلى أسوأ النتائج على الاقتصاد القومى . »

نقص صادراتنا من الأرز نتيجة عدم اتباع سياسة إروائية بعيدة المدى :

فإذا تركنا هذه المساوئ ، التى أتيت على بعضها ، حول القطن لننتقل لتحليل بعض صادراتنا الأخرى ، نلاحظ كثيراً من العيوب . فمثلاً بلغ قيمة الصادرات من الأرز سنة ١٩٤٨ — ١٩٧٦، ٩٨، ١٦ و ١٦٠ جنيهاً أى حوالى ١٢٪ من مجموع صادرات البلاد ، وكان تصديره فى تلك السنة فى المقام الثانى ، إذ أعقب تصدير القطن . ولت الحالة استمرت على ذلك ، وإنما منذ ذلك العام ضعف وتضاءل المحصول وذلك بسبب هبوط منسوب الفيضان . الأمر الذى أشرنا إليه فى ص ٤٦ والذى كان من الممكن تفاديه باتباع سياسة إروائية

سليمة^(١) . وكان نتيجة تضاؤل المحصول ، أثر مباشر في تقليل صادراتنا منه تدريجياً حتى هبط قيمة ما صدر منه سنة ١٩٥١ إلى ١٤ مليوناً من الجنيهات . ولم تك سنة ١٩٥٢ بأحسن حظ من سابقتها في محصول الأرز أو صادراته . فلقد هبط مقدار ما صدر منه خلال تلك السنة كمية وقيمة ، فقدرت صادراتنا بمقدار مليوناً واحداً من الجنيهات فقط نتيجة للهبوط الشديد في منسوب الفيضان ولوانتبعت سياسة أروائية سليمة بعيدة المدى ، ما تعرضت البلاد لهذه الخسائر الناتجة من نقص غلة الأرز ومن نقص صادراته . وكانت نتيجة أخطاء ذلك العهد الشكوى المستمرة من ضآلة محصول الأرز وعدم كفايته للاستهلاك المحلي ، بعد أن استلم رجال نهضتنا الحالية زمام الأمر . وقد انتهر الرجميون ذلك لاثارة الإشاعات المغرضة حول عدم وجود أرز في البلاد على يد رجال الثورة . وهكذا يواجه رجال عهدنا الحاليين مشاكل وأخطاء حكام سبقوا غير مخلصين ، ويواجهون مشاكل تموينية ، بجانب مشاكل عجز الميزان التجاري وبجانب هذا وذاك اتحاد الفتنة التي أثارها بعض هذه الإشاعات المغترية الكاذبة .

بعض عناصر الواردات :

فإذا انتقلنا من تحليل نقص الصادرات — من هبوط سعر القطن وعدم الاستقرار في البورصة ، وانخفاض محصول الأرز وغير ذلك مما لم يتسع المجال لتفصيله — لفحص وارداتنا ، فقد يخيل للباحث أنه ربما تكون زيادة الواردات عن الصادرات ناتجة عن شعور المسؤولين حينذاك بحاجتنا الماسة للمكان والآلات والمواد اللازمة لخلق صناعات جديدة أو انشاء صناعات انتاجية ! أقول ربما يتراءى لنا ذلك ، فنسلم جدلاً أنه سبب يبرر زيادة الواردات عن الصادرات بصفة مؤقتة ، لأن مثل هذه السياسة ستمعمل في وقت قريب على زيادة الإنتاج الصناعي وجعله مساوياً أو يفيز عن الاستهلاك المحلي ، مما يغنينا عن استيراد كثير من هذه المنتجات في المستقبل وما قد يؤدي إلى إصدار الفائض منها ، فتقل بذلك كفة الواردات وتزيد كفة الصادرات ، ويقعادل الميزان أو يصبح في صالحنا . وبذلك نكون قد حققنا كثيراً من الأغراض واكتسبنا كثيراً من المنافع

(١) سيأتى تفصيل ذلك في الجزء الثاني لهذا البحث إن شاء الله

وزادت ثروتنا القومية وزادت الموارد في الداخل والخارج .

ولكن أنى لنا ذلك - والمسئولون خلال ذلك العهد ، بينهم وبين سبل تقدم هذا الشعب عداء مستفحل ، حسب المصالح المشتركة لمن يعاونونه . .

سياسة الاستيراد الإنشائية : والحكم السليم لسياسة الاستيراد أو عليها مرهون بالأصناف المستوردة ومقدار قانتتها للاقتصاد القومى فى الدولة التى تستوردها . فإذا كان الاستيراد لغرض تنمية الاقتصاد وتقوية الطاقة الإنتاجية كانت سياسة سليمة ومثمرة ، أما إذا كان الاستيراد للاستهلاك غير الضرورى أدى إلى نتائج سلبية .

رجال أقوال لا أفعال :

ومصر هى أحوج البلاد فى اتباع سياسة استيراد سليمة ومثمرة ، لشدة حاجتها إلى عدد كبير من سلع الإنتاج والآلات . وقد لمس المسئولون ذلك سنة ١٩٤٥ لأن الحرب كانت قد حالت دون تجديد المرافق العامة والآلات الصناعية فوضعوا المفاهيم ورسموا الخطط لاتباع سياسة الإستيراد الأنشائى . ولكن عند التنفيذ « وعندئذ تسكب العبرات » تناسوا هذه السياسة السليمة فى كثير من السلع المستوردة . وضاع الجانب الأكبر من أرصدتنا الإستراتيجية فى شراء الكماليات والمواد غير الضرورية . وما كان أحوجنا لرسم خطط صحيحة والقيام بتنفيذها بأمانة وإخلاص الأمر الذى جعل الباحثين والشعب أيضاً يلحس أن رجال ذلك العهد الزائل كانوا رجال أقوال لا أفعال .

القمح يأتي فى المقام الأول لواردات مصر الزراعية :

وعند التعمق فى بحث أصناف الواردات ، نجد أمورا أخرى أغرب من الخيال ، نجد أن مصر التى موهوا عليها وادعوا أنها زراعية تستورد القمح بكميات كبيرة ، وكبيرة جداً فستورد منه فى سنة ١٩٥١ مليون طن تبلغ قيمته ٣٤ مليوناً من الجنيهات .

وتستورد منه أيضاً فى ١٩٥٢ ما قيمته ٣٢ مليون جنيه وهو مبلغ يمثل نصف مقدار المعجز فى الميزان التجارى فى كل من السنتين ، تقريباً هذا عدداً دقيق

القمح الذى نستورده بكثرة أيضاً ، فقد استوردنا منه عام ١٩٥٢ مثلاً ما قيمته ٧١٥٠٦٧٥ جنيه .

الأمر الذى لو تدورك منذ البداية ، بعمل اللازم لاتساع الرقعة الزراعية ، وإدخال تحسينات زراعية ، لما حدث مثل هذا المحذور .

ولقد حاول المسؤولون عن ذلك العهد تدارك الأمر منذ سنة ١٩٣٩ بطرق مؤقتة ، منها التدخل الشديد فى تجارة الصادرات ، وذلك بالحصول على ترخيص إذا ما أريد تصدير بعض الحاصلات . وقد روعى عدم اعطاء هذا الترخيص إلا إذا وجد فائض . « سيأتى فى (ص ١٤٨) العلاجات التى اتبعت »

الأسمدة تأتى فى المقام الأول لوارداتنا الصناعية سنة ١٩٥١

وأما الأسمدة فقد استوردنا منها ٦١٥٠٠٠ طناً فى سنة ١٩٥٠ بلغت قيمتها ١١٣ مليوناً من الجنيهات . أما فى سنة ١٩٥١ فاستوردنا ٥٥٧٠٠٠ طناً وبلغت قيمتها ٢١٢ مليوناً من الجنيهات (وذلك رغم أن الكمية المستوردة أقل منها فى السنة الماضية ، ولكن ارتفاع أسعار الأسمدة أدى إلى ارتفاع قيمة المستورد منها) .

وأذكر القارىء ، ما قلته فى بحث الإنتاج الصناعى ، من أمكان قيام كثير من الصناعات ومنها صناعة الأسمدة ، والتى لو نفذ مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان ، لقامت صناعات عديدة وصناعة الأسمدة أيضاً . الأمر الذى لو تم لكان له أثر كبير فى تقليل استيرادنا من هذه المواد ، وتقليل المعجز فى الميزان أيضاً .

مثالان ، اثنتان : أحدهما ناتج عن التقصير فى الإنتاج الزراعى ، والآخر ناتج عن التقصير فى الإنتاج الصناعى ، يثبتان الأضرار التى لحقت بالبلاد من هذا التقصير فى تجارتها الخارجية ، أضف إلى ذلك آثاراً أخرى سيئة لحقت بالبلاد فى انتاجها القومى وثروتها القومية وثروة الأفراد .

الكليات : أما عن وارداتنا من الكماليات فحدث ولا حرج ، ولورغبت ذكر بيانات من الأحصائيات لاحتاج ذلك إلى عدد ليس بالقليل من صفحات هذا الكتاب . وأكتفى بما ورد سابقاً ، بعد أن أضيف إلى ذلك ما ورد أيضاً بتقرير

مجلس إدارة بنك مصر عن سنة ١٩٥٠ بخصوص ذلك في الصحيفة التاسعة :

« أن موازنة الميزان التجارى ضرورة لاغنى عنها . إلا أن الظروف الحاضرة قد تبرر التوسع فى الاستيراد بشرط أن يكون مقصوراً على الضرورى من المواد الانتاجية كالماكينات والخامات وبعض السلع اللازمة لزيادة الانتاج الزراعى والصناعى ، وألا يتناول الكثير من أدوات الزينة والترف التى نستوردها الآن . فنحن نتساءل : « هل من الضرورى أن نشجع استيراد تلك المقادير الكبيرة من أرقى وأغلى أنواع السيارات ، حتى ازدحمت بها طرقات القاهرة والاسكندرية والمدن الأخرى بصورة جملة تنظيم المرور فى هذا البلد صعبا عسيرا ؟ » .

« وهل من الضرورى أن نستورد تلك الكميات من الخضروات والأغذية المحفوظة مع أن فى استطاعتنا أن تزيد من إنتاج الخضروات فى بلادنا بل فى استطاعتنا أن نصدر منها غير قليل فى الأوقات الملائمة إذا نحن اهتممنا بزراعة الجيد منها ، ونظمنا تسويقها وأعدنا لها برنامجا محكما للتصدير ؟ » .

العلاجات المؤقتة الأخرى : ومنذ ذلك الوقت وتوالى العلاجات المؤقتة غير الحاسمة العلاج أثر العلاج ، ولكنه ، يزيد من الحالة ارتباكا لأنه علاج لم يبن على أسس وقوائد مدروسة أو سليمة . وأسرد بعض هذه المحاولات بشكل سريع .

صدر القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٣٩ لتنظيم المعاملات النقدية الأجنبية . ثم تدخل الحكومة فى فرض الرقابة على تبادل النقد الأجنبى وتدخلت فى السوق مشترية للقطن . وتهبط الأسعار فتزيد الحالة سوءاً . فتعطل البورصة . وأخيراً تففق مع بريطانيا أن تشتري ما يعرض عليها حتى آخر أبريل ١٩٤١ من محصول قطن موسم ١٩٤٠ — ١٩٤١ على أن تتحمل بريطانيا وحدها خسارة هذه العملية ، أن حدثت خسارة ، أما فى حالة الربح فتقسمها الحكومة المصرية ، التى توزع هذا الربح على المزارعين الذين باعوا القطن للحكومة الانجليزية .

وفى سبتمبر سنة ١٩٤٢ يصدر الأمر العسكرية بتحديد مساحات القمح والشعير بالآبقل عن ٥٠٪ من المساحة المنزرعة فى شمال الدلتا وعن ٦٠٪ فى بقية البلاد .

ويعادل بعد ذلك ، ويحدد مساحة القطن بنسبة ٢٢٪ في بعض الجهات و ١٥٪ في بقية الجهات .

كانت البهره على شفى افلرس اقتصادى مخيف :

ولم ينج الاحتياطى العام من تدخل الدولة ، وذلك بالقانون رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤ الذى يخول وزير المالية فى أن يأخذ ثمانية ملايين من الجنيهات ، حيث استقلت الدولة بشراء القطن الخاص بموسم ١٩٤٢/٤٣ ، والذى خصص لتمويله عشرون مليوناً من الجنيهات ، بأخذ هذه الملايين الثمانية وأصدار قرض بائى عشر مليوناً الباقية . وتوالى تدخل الدولة ، حتى غدت اقتصاديات البلاد ابتداء من ١٩٣٩ تحت أمر تصرف الحكومة ، بجانب أوامر الحكومة صاحبة الجيش المحتل . مما أنهك موارد البلاد الداخلية وأصبحت على شفى أفلاس اقتصادى مخيف يقضى على الأخضر واليابس والصالح والطالح ، حتى امتدت به العناية الإلهية وقضت على الطاح وأبقت وحافظت على الصالح بثورتنا الشعبية المباركة ، وصدق قول الله تعالى « فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث فى الأرض » .

اختلال الميزان مع العميل الأول : فإذا ما انتقلنا من معالجة بعض الصادرات والواردات ، لمعالجة التغيرات الكبيرة التى حدثت بخصوص تجارتنا الخارجية مع بعض الدول ، وخاصة مع إنجلترا ، العميل الأول لقطننا ومعظم صادراتنا ، والمورد الأول لنا أيضاً ، نرى أن الاختلال فى ميزاننا التجارى معها كان مستمراً وازداد العجز سنة بعد أخرى ، وبالصحيفة التالية بيان تجارتنا الخارجية مع إنجلترا من سنة ١٩٤٩ إلى ٥٢ .

ومن هذا البيان يظهر مقدار العجز فى الميزان التجارى مع بريطانيا ، الذى بلغ سنة ١٩٥٢ نحو ثمانية أضعاف ما كان عليه فى سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٥١ ، الأمر الذى يجب التيقظ إليه .

سياسة بريطانيا نحو القطن المصرى :

والحقيقة أن بريطانيا منذ وقت بعيد اتبعت سياسيتين ، نحو القطن المصرى الذى كان وما زال لوقت قريب أهم صادرات مصر إليها : السياسة الأول هى

الميزان التجارى مع إنجلترا من سنة ١٩٤٩ — ١٩٥٢ بلايين الجنيهات
والنسبة المئوية للمصادر والواردات معها

السنة	الصادرات	الواردات	تعداد العجز	نسبة الصادرات في المائة	نسبة الواردات في المائة
١٩٤٩	٢٣	٣٨	١٥	٠/٠١٧	٠/٠٢١
١٩٥٠	٣٨	٤١	٣	٠/٠٢٢	٠/٠٢٠
١٩٥١	٣٩	٤٢	٣	٠/٠١٩	٠/٠١٥
١٩٥٢	٧	٣٠	٢٣	٠/٠	٠/٠١٤

تقليل اهتمامها بالصناعة القطنية كما أشار عليها كثير من رجال الاقتصاد الانجليز ، الذين رأوا أن الصناعات القطنية نمت بشكل محسوس في الأسواق التي كانت تعتمد عليها في تصريف صناعاتها القطنية . أما السياسة الثانية ، فهو عدم الاعتماد كلياً على القطن المصرى والتماس سوق آخر لهذه المادة الخام فاعتنت بزراعة القطن في أرض الجزيرة بالسودان منذ سنة ١٩٢٤ كما اعتنت بنفس هذا المحصول في مناطق أخرى ، لتسكون في غنى عن القطن المصرى ، ولتستطيع التحكم في اقتصاديات مصر . وذلك بتوقفها على شراء القطن إذا لزم الحال الأمر الذى وقع فعلاً وظهر جلياً إبان الحركات الوطنية الأخيرة بمنطقة القناة وكما يثبت ذلك الجدول المذكور أعلاه ، الذى يشير إلى انخفاض الصادرات لبريطانيا من ٣٩ مليون جنيه سنة ١٩٥١ إلى ٧ مليون جنيه سنة ١٩٥٢ . ومما يثبت هذه السياسة أيضاً مراجعة مشتريات بريطانيا لقطننا قبل سنة ١٩٢٤ وبعدها ، فلقد بلغ ما اشترته بريطانيا من قطننا سنة ١٩١٢ حوالى نصف المحصول ٤٦ ٪ أما سنة ١٩٢٩ فبلغ ٣٤ ٪ فقط وأخذت مشتريات بريطانيا من القطن تقل تدريجياً لاتباعها السياستين المذكورتين حتى بلغت سنة ١٩٣٨ نحو ٣٠ ٪ من المحصول وسنة ١٩٥١ حوالى ٢٣ ٪ أما سنة ١٩٥٢ وهى السنة التى ظهرت فيها الحركات الوطنية بالقناة ، كما قلت فنقصت مشترياتها إلى ٣ ٪ . الأمر الذى كان له كبير

الأثر في تجارتنا الخارجية وفي الضيق الاقتصادي الذي سمل البلاد .

موارد البلاد تحت أمر الدولة الصديقة وتأثير ذلك على زيادة عجز الميزان :

وفي خلال الحرب العالمية الثانية ، وبموجب معاهدة الصداقة كما سميت «معاهدة ١٩٣٦ المشنومة» ، وضعت تحت أمر إنجلترا جميع موارد البلاد . وقدم لها ولحليقاتها ما لدينا من الأغذية والمحصولات بسخاء ، وبالجملعة وضعت موارد البلاد تحت تصرف الإنجليز وحلفائهم ، فبادر أعوان المستعمر وأذنا به ، بمدد بما يحتاج من الخدمات والمساعدات المادية والمعنوية ، وأصبحت جيوشه تقطن أغنى الباني في عواصم القطر ، بين السكان الآمنين ، مما عرض هؤلاء الآمنون لغارات رومل وقد زود المستعمر بقانون الأحكام العسكرية لتسهيل استيلائه على ما يرغب . وأصبحت مصر وثروتها وإنتاجها وجهود أبنائها وأقواتهم تحت إشارة الجيوش المحتلة ، التي لم تترك لنا سوى الفتات . الأمر الذي أدى إلى عدم كفاية الإنتاج المحلي لاستهلاك البلاد ، فرفع أسعار الضروريات ، وأنهك العامل والفلاح والموظف وذوى الدخل المحدود . مما أدى إلى استيراد القمح والمواد الغذائية من الخارج حتى لا تضر البلاد لمجاعة ، وكان القمح من أهم وارداتنا - على النحو الذي وضعناه - الأمر الذي زاد كفة الواردات ، فأدى لزيادة العجز في الميزان ، وبما عمل على زيادة هذا العجز أيضاً ، استيلاء المحتل على معظم منتجات البلاد الأخرى ، فنقصت كفة الصادرات .

وعود بالوفاء إذا كسب الحليف الحرب (الأرصدة الاسترلينية) : والثمن الذي

قبضته مصر نظير هذه التضحيات صكوكاً على الخزائنة البريطانية تستحق الدفع في الوقت وبالوسيلة التي تراها الحكومة البريطانية ، وهكذا تحملنا وطأة الغلاء والتعسف من قلة المنتجات ، التي استولى المحتل على معظمها . حتى الواردات كانت تحت أمر المستعمر ، وبالإضافة إلى ذلك تعرض الآمنون لخطر الغارات الجوية كما ورد ، فاثمن كل هذه التضحيات ؟ ! الثمن وعود بالوفاء ، وصكوك على مدين كان مصيره في يد القدر .

ومرت السنون وإذا بالحليف ينتصر ، وإذا بالمدن المنتصر يتلصص الطرق

الملتوية التي اشتهر بها في الحيلولة دون سداد هذا الدين الذي وعد به ، وتلك الصكوك التي قدمها لنا في أيام محنته ، وإذا بادعاءات باطلة تظهر هنا وهناك وتجول وتصول في إنجلترا وفي أقصى الغرب ، وفي مجلس العموم البريطاني تزعم أن بريطانيا قد حمت مصر من العدوان الإيطالي — الألماني . ونسوا أو تناسوا أن بريطانيا عرضت مصر الآمنة لهذا الفوز ، ونسوا أو تناسوا أن الأمنين في كل من الاسكندرية ولندن باتوا سهادى في الخبايا . ومنهم من هاجر مسكنه ، وخلف وراء ظهره أمواله ومتاعه ، ناجياً بنفسه . ونسوا أو تناسوا وطأة الغلاء التي اكتبينا بفارها سنين طوالا ، لنقدم قوتنا وإنتاجنا لهم ، ونسوا أو تناسوا أيضاً قلة صادراتنا الناتجة عن استهلاكهم لهذه المنتجات ، وعجز ميزاننا واستنزاف ثروة البلاد للخارج لسد هذا المعجز ؟!

وأخيراً وبعد أن خرجت مصر من منطقة الاسترليني في ١٤ يولية ١٩٤٧ بلغ مجموع مالها بذمة إنجلترا ٣٥٦ مليوناً من الجنيهات الاسترلينية منها ٢٦ مليوناً من الجنيهات رقم ١ وهو الحساب الذي يشمل المبالغ المفرج عنها والتي تستعمل فقط في الدفع للبلاد التي تقبل التعامل بالجنيه الاسترليني ، والباقي وقدره ٣٣٠ مليوناً من الجنيهات في الحساب رقم ٢ وهو الحساب المجمع . وفي يونيه ١٩٤٨ بلغ ما تجمد لمصر على بريطانيا ٣٤٧ مليون جنيه على أن يسدد على أقساط . وقد بلغ ماسدته حتى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ما قيمته ١٧٧ مليون جنيه أى بمعدل ٣٣ و ٧ مليون جنيه سنوياً .

ثمانين مليوناً من الجنيهات الاسترلينية معلقة : وفي سنة ١٩٥١ وقعت

الحكومة المصرية اتفاقاً نهائياً مع المدين « إنجلترا » على أن يسدد هذا الدين على أقساط سنوية لمدة اثنتى عشرة سنة وقد تجاهلت الاتفاقية ٨٠ مليوناً من الجنيهات الانجليزية وتركبتها معلقة يمكن الاتفاق عليها فيما بعد . والواقفون على بواطن الأمور يؤكدون أن هذا المبلغ تنازلت عنه الحكومة المسئولة في ذلك الوقت ، ولسكنها كانت ضعيفة لدرجة أنها لم تتمكن من مواجهة الراى العام بهذه الحقيقة . وأظن أن هذه الحكومة ادعت أنها حكومة الشعب ؟ ! فلماذا لا يواجه حكام

الشعب الرأى العام بالحقائق حلوها ومرها ليكونوا على بينة من أمرهم . ؟

ميزان المدفوعات :

وهو ما يسمى بالميزان الحسابى ، وهو يمثل الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة . وكما ورد سابقاً ، أن هذا الميزان يتأثر تأثراً كبيراً بالميزان التجارى خاصة بالنسبة للبلاد التى ليس لها أموال مستثمرة فى الخارج ومنها للأسف مصر . وعليه فلا يوجد غرابة فى الأمر لو علمنا أن ميزان مدفوعاتنا كان فى عجز مزمن مستمر مجارياً بذلك تأخير العجز فى ميزاننا التجارى ، وهذا العجز فى ميزاننا الحسابى الذى ابتليت به البلاد ، لم يكن مساوياً نفس العجز فى الميزان التجارى لوجود بعض الإيرادات التى نحصل عليها من التجارة العابرة « الترانزيت » والتأمين ، ورسوم المرور فى قناة السويس ، وغير ذلك من الإيرادات الأخرى . ويشير إلى هذا العجز الزمن تقرير مجلس إدارة البنك الأهلى :^(١) « ويستدل

من متابعة تطور ميزان المدفوعات منذ سنة ١٩٤٦ على أن هناك عجزاً مزمناً وذلك باستثناء سنة ١٩٤٩ التى أسفرت عن فائض قدره ٥ ملايين جنيه لإعادة تقويم ما بحوزتنا من بعض العملات الأجنبية على أثر تخفيض الجنيه المصرى . وفى السنوات الثلاث أو الأربع التى تلت انتهاء الحرب العالمية الثانية كان أحداث عجز فى الميزان الحسابى خير وسيلة لتخفيض الأرصدة الاسترلينية الطائلة التى تراكت خلالها لاسيما وأن الحاجة كانت ماسة لإصلاح جهاز الإنتاج وتمويض النقص فى الآلات والمعدات . غير أن أرصدتنا الإسترلينية قد تناقصت منذ ١٤ يوليو ١٩٤٧ بما يناهز ١٣٠ مليون جنيه . أى بمعدل سنوى قدره ٢٩ مليون جنيه تقريباً . ولا شك فى أن توالى العجز فى الميزان الحسابى من عام لآخر أمر يدعو إلى التفكير ويجدر بنا أن نعمل على إعادة التوازن فى معاملاتنا الخارجية بقدر المستطاع . لاسيما وأن الاتفاقات المالية المقودة مع المملكة المتحدة قصرت مقدار ما يفرج عنه من الأرصدة المجمدة فى الحساب رقم (٢) على مبلغ ١٥ مليون جنيه سنوياً حتى سنة ١٩٦٠ ...

(١) كلمة رئيس مجلس إدارة البنك فى ٢٦ مارس ١٩٥٢ .

«ومن هنا وجب العمل المتصل على زيادة الصادرات وتنمية الدخل من الخدمات وغيرها من عناصر الإيرادات غير المنظورة . إلا أن تحقيق التوازن الاقتصادي والمالى يستلزم حتما المبادرة إلى اتباع سياسة جديدة بشأن الاستيراد يراعى فيها التفرقة بين الضرورى والسكالى بقدر الإمكان » .

هذا واكتفى بذكر احصاء مبسط يشير لمقدار عجز ميزان مدفوعاتنا خلال السنوات الثلاث التى تنتهى بسنة ١٩٥٢ مع ذكر العجز فى الميزان التجارى أيضاً لأمكان عمل مقارنة .

تطور عجز ميزان المدفوعات والميزان التجارى بعلايين الجنيهات (+ زيادة)
(- عجز)

السنة	ميزان المدفوعات			عجز الميزان التجارى
	النصف الأول	النصف الثانى	مجموع العجز	
١٩٥٠	٤٥٠٤ -	١١٠٤ +	١٤ -	٣٦٠٣ -
١٩٥١	١٢٠٢ +	٣٢ -	١٩٠٨ -	٧٦٠٥ -
١٩٥٢	٣٠٠٥ -	٢٤٠٥ -	٥٥ -	٧٣٠٧ -

اختلال مدفوعاتنا الخارجية : ويتبين من هذا الاحصاء وجود العجز المستمر فى ميزان المدفوعات بشكل ينفذ بكثير من الأخطار التى أشرنا لبعضها سابقاً ، ومن هذه الأخطار إنقاص أرصدتنا من العملات الأجنبية الهامة كالأسترلينى والدولار . وهذا ماحدث بالفعل ، إذ أن العجز فى ميزان المدفوعات الذى بلغ فى سنة ١٩٥٢ نحو ثلاثة أمثال ما كان عليه فى سنة ١٩٥١ ونحو أربعة أمثال ما كان عليه فى سنة ١٩٥٠ يظهر لنا مدى اختلال مدفوعاتنا الخارجية فى تلك السنة (١٩٥٢) مما أدى إلى تناقص أرصدتنا بمقدار ٤٣ مليون جنيه أسترلينى و ٢٥ مليوناً من الدولارات .

وقد اضطرت البنك المركزى إلى بيع ما قيمته ٤ مليون جنيه تقريباً من أرصدتنا من الدولارات وذلك لتغطية أرصدتنا الإمبرلينية التى كانت قد أوشكت على النفاد^(١) .

(١) تقرير البنك الأهلى المصرى المقدم للجمعية العمومية العادية الثالثة والخمسين المنعقدة فى ٢٥ مارس ١٩٥٣ .

كما أن تزايد المعجز مع منطقة الدولار كان بسبب فتح اعتمادات حكومية كبيرة لاستيراد القمح ^(١) (وقد أشرنا لذلك سابقاً) .

تنبذر السياح المصريين في الخارج وأثره على ميزان المدفوعات : وأنه لمن الغرابة حقاً أن تكون السياحة ، بالنسبة لنا خسائر وديون تزيد عبء ميزان المدفوعات بدلاً من أن تكون أرباحاً في صالح الميزان . فبلادنا التي يؤمها السائحون من جميع أقطار العالم دون استثناء ليعتمدون برؤية مهد الحضارة وآثار القرون الأولى ، وليأمنوا مدة إقامتهم بشعب كريم الأخلاق ، حسن السيرة ، طيب السريرة يسمى لهذه البلاد التي هذه بعض صفاتها وصفات قاطنينا شريفة من الناس على رأسهم فاروق ، الفاسد الفاجر . الأمر الذي جعل السائحين يغيرون وجهتهم بدلاً من المغامرة بشرف عائلاتهم في بلاد اشتهر فيها ملكها بخطف النساء . الأمر الذي يقلل مورد البلاد من هذا العنصر الفعال في ميزان مدفوعاتنا ، فقد ثبت أن ما أنفقه السياح الأجانب في مصر من سنة ١٩٤٩ حتى منتصف ١٩٥٢ لا يتجاوز نصف مليون جنيه فقط .

ومما زاد الطين بلة وجعل وجه الغرابة واضحاً إصراف السياح المصريين في الخارج أسرافاً بلغ حد الجنون . وجعل قول الله الكريم ، ينطبق عليهم « إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين » أسرافاً وجه إليهم انتقاد الناس في الخارج وفي الداخل أيضاً ، فقد ثبت من الإحصائيات أن ما أنفقه السياح المصريون في الخارج في بريطانيا والبلاد الأوروبية وغيرها خلال نفس الفترة المشار إليها ، (من سنة ١٩٤٩ إلى منتصف سنة ١٩٥٢) ٤٢ مليوناً من الجنيهات .

(١) وقد أشار المرجع السابق لتأثير استيراد القمح . ويرجع تزايد المعجز مع منطقة الدولار إلى فتح اعتمادات حكومية كبيرة لاستيراد القمح فما زلنا نعتمد على العالم الخارجي وبخاصة منطقة الدولار في الحصول على شطر كبير من استهلاكنا من القمح . الأمر الذي تنهت له الحكومة أخيراً (يعني حكومة العهد الحاضر) إلا أنه لا ينتظر أن تحقق مصر اكتفاء ذاتياً في القمح قبل انقضاء فترة طويلة . ومن ثم يتعين علينا الاحتفاظ برصيد من العملات الحرة حتى نستطيع مواجهة أي عجز محلي كبير في الحبوب أو عند حدوث تقلبات واسعة المدى في الأسعار .

وما ينعمهم من هذا الانفاق . . ؟ انهم ينفقون أموالا لم يكدوا ولم يكدحوا
فى تحصيلها أموالا استنزفت من عرق الشعب . . . !!

ومن ذلك يتبين أن مورد السياحة ، والذي يعتبر فى عهدنا الجديد الآن من
الموارد الهامة لتساوى ميزان المدفوعات ، أسى استعمله وكان نتيجة ذلك خسائر
فى المدة المشار إليها قدرها ٤١٥ مليوناً من الجنيهات .

وهكذا كانت البلاد طوال ذلك العهد الفاسد ، تحت رحمة شرذمة من الناس
تجرد كثير منهم عن جميع صفات الرحمة والإنسانية . الأمر الذى وجب محاسبتهم
حساباً قاسياً .

نقص أرصدة مصر الخارجية : وكان من نتيجة العجز فى ميزان مدفوعاتنا
هو نقص أرصدتنا الخارجية . وقد نوهت عن ذلك سابقاً . غير أنى أرى وجوب
تسجيل الجدول الآتى الذى يشير إلى التغير فى أرصدتنا الخارجية من سنة
١٩٥٠ - ١٩٥٢ (١) .

آخر سنة ١٩٥٢	آخر سنة ١٩٥١	آخر سنة ١٩٥٠	
١٨٠ (٢)	٢٢٠٫١	٢٧٦٫٧	الاسترلينى
٦٠	٦٠—	٣٤٫٦	ذهب
٣١٫٧	٤٩٫٧	٤٧٫١	عملات أخرى
٢٧١٫٧	٣٢٩٫٨	٣٥٨٫٤	المجموع

الجنيه المصرى : وبمحت أنظمة إصدار الجنيه المصرى يتطلب عدداً ليس
بالقائل من الأوراق ، ولذا فاكتمنى بذكر نبذة عنه . ولا يخفى علينا أن مصر
خلال معظم سنوات العهد الماضى كانت تتبع سياسة نظام الصرف بالجنيه الاسترلينى .
الأمر الذى جعل كمية النقود المتداولة خاضعة لحد كبير لإرادة دولة أجنبية . وقد

(١) الكتاب السنوى لائحاد الصناعات المصرية ١٩٥٢ / ٥٣ صحيفة ٢٤٠ .

(٢) منها ٦ مليون جنيه فى الحساب الحر .

استفادت انجلترا من ذلك فوائد عديدة وتمكنت من الحصول على أية كمية من النقود المصرية بإعطاء سندات الخزانة البريطانية للبنك الأهلي . وكان ذلك من الأمور التي عملت على زيادة الأوراق النقدية دون مبرر ، مما أدى إلى وجود تضخم نقدي ، وارتفاع الأسعار بصفة مستمرة . وقد حاولت الحكومات المتعاقبة الحد من آثار هذا التضخم وارتفاع الأسعار بطرق كثيرة مما كلف خزانة الدولة أموالا كانت في غنى عنها لو لم يتخذ البنك الأهلي سندات الخزانة البريطانية غطاء لعملياتها ، تلك السندات التي كان يتسلمها من الحكومة الإنجليزية ليمطئها جنيتها مصرية تصرفها على جيشها المحتل الرابض دون مبرر بالقناة (وقد أشرت لذلك في السابق) .

انخفاض سعر جنيه التصدير : وبعد أن تحرر النقد المصري في الآونة الأخيرة ، لم يراع إيجاد التوازن في ميزان مدفوعاتنا الأمر الذي عمل على خفض قيمة الجنيه المصري في الخارج ، ويقول تقرير البنك الأهلي ^(١) بهذا الخصوص : « مالت قيمة الجنيه المصري إلى الهبوط سنة ١٩٥١ فانخفض سعر « جنيه التصدير » بمقدار ١٢٪ تقريباً . وهبطت قيمة الجنيه الذي تم على أساسه معظم معاملاتنا الجارية مع سويسرا (الحساب ب) بنسبة ٣٠٪ على أنه كانت هناك فترات تداول فيها الجنيه الخاص بالحسابات السويسرية بسعر التعادل أو يزيد . وكانت قيمة « جنيه التصدير » في الأسواق الحرة في ميلان وطنجة ، فوق قيمة الجنيه الأسترليني القابل للتحويل » .

هذا ولا يفوتنا أن أذكر كما ورد سابقاً ، الآلاف المؤلفة من العملة المصرية التي كان يصرفها المصيفون المصريون سنوياً في سويسرا وإيطاليا وفرنسا وغيرها وكان مصر لم تسكن بها مصاييف ، ومن الأمور المعجبة أن جل هؤلاء المصيفين كانوا من الحكام المسئولين ، ومنهم من صرف الآلاف المؤلفة لينقص وزنه كيلو أو نصف كيلو . وكل ذلك من عرق الشعب . الشعب الذي يتكف الكثير لزيادة شحم هذا الجسم ويتكف الكثير أيضاً لإزالة جزء من هذا الشحم .

(١) التقرير المقدم إلى الجمعية العمومية العادية الثانية والحسين .

البحث السادس

مالية الدولة

وسياسة الإنفاق الحكومى

ولا أحسبني في هذا البحث ، انى أستطيع كتابة تفصيلات وافية عن مالية الدولة منذ سنة ١٩٢٢ - ١٩٥٢ ، تلك الفترة التى كان يحكم البلاد فيها ملك وحكومة برلمانية ، إذ أن تفصيلات مثل هذا البحث تتطلب مجلداً خاصاً ، ولذا رأيت أن أورد بعض الانتقادات البارزة ، فى مالية الدولة وسياسة الإنفاق الحكومى خلال ذلك العهد الماضى ، ليتبين لنا أوجه الإسراف الشديد الذى بلغ فى بعض السنوات درجة التبذير فى أوجه كان يجب فيها الاعتدال فى الإنفاق ، وليتبين كذلك مقدار الشح الذى بلغ درجة التقطير فى أوجه كان يجب فيها توفير الاعتمادات الوافرة . خاصة أوجه زيادة الثروة الوطنية والإنتاج الوطنى ، التى أثرت إليها فى توضيح سياسة الإنفاق الحكومى حول الانتاج الزراعى ، وحول الانتاج الصناعى والتجارى أيضاً^(١) .

الإسراف فى الإنفاق

الإسراف فى الإنفاق الحكومى ، تمثل خلال معظم هذه الفترة ، فى أوجه كثيرة ، ومتنوعة ولكها للأسف الشديد لم تتمثل فى سنة من سنوات ذلك العهد ، ولو مرة واحدة فى وجه من أوجه أنماء الثروة القومية . وأنى كما قلت فى مقدمة هذا البحث لا أتمكن فى مثل هذه المعالجة من سرد تفصيلات واسعة عن ذلك ، غير أنى سأكتفى بذكر ما يأتى لا على سبيل الحصر وإنما على سبيل المثال .

أول — مخصصات ومرتبات وديوان الحضرة العلية الملكية^(١) :

وهو أول بند في بنود الميزانية . وأول ما بلغت النظر في هذا الباب هو الإسراف الذى بلغ درجة الجنون والسفة في مثل هذا الباب من أبواب الميزانية ، الدرجة أن ما تخصص له في معظم سنوات ذلك العهد كان مساويا لأكثر مما كان يخصص لأنهم أبواب أناء الثروة القومية على النحو الذى ذكرته سابقاً ومما ذكرت أنه خصص لهذا الباب في بعض السنوات ما يقرب من ضعف ما خصص لوزارة الزراعة وللتعدين والصناعة والتجارة مجتمعة . وهذا هو أكبر دليل على مقدار هذا الإسراف الذى لم يك له مثيل في أية دولة من دول العالم ، مهما بلغت من الثراء الفاحش .

وقد كان مرتب الملك السنوى في خلال ذلك العهد ١٥٠,٠٠٠ جنيه واستمر كذلك حتى ميزانية ١٩٣٦/٣٧ حيث اقنع البعض فاروق بـ ١٠٠,٠٠٠ جنيه فقط . أما مرتبات أعضاء البيت المال فكانت ١١١٥١٢ جنيه ونقصت بمض المخصصات في ميزانية ١٩٣٦/٣٧ إلى ٩٠,٠٠٠ وميزانية ١٩٣٧/١٩٣٨ لى تزيد مرة ثانية إلى ١٠٠,٠٠٠ جنيه أو تقل مرة أخرى لتزيد مرة ثانية ... وإلى جانب ذلك مخصصات الديوان الملكى وديوان الملكة نازلى والسلطانة ملك ، وتلك المخصصات الباهظة التى تشير إليها أرقام الميزانيات طوال تلك الفترة .

وبلوح لى عند سرد أبواب ميزانيات الدولة ، مقدار المقالة في هذا الباب مما يثبت مدى تسابق الحكومات المختلفة المتعاقبة خلال ذلك العهد لإرضاء صاحب العرش السابق . ولا عجب في ذلك فرضاؤه عنهم أمر ضرورى لاستمرار محافظتهم على كرمى الحكم .

أضف إلى ذلك ، أن صاحب العرش ، كان يملك من الأموال المنقولة وغير المنقولة ما يمكنه من أن يعيش عيشة طرف وبذخ — كما يريد — دون أن يأخذ

(١) يحسن الإشارة إلى تاريخ المخصصات فكانت كالآتى :

(أ) في عهد الحديوى اسماعيل ٣٦٠ ألف جنيه منها ١٠٠ ألف جنيه للعرش و ٢٦٠ ألف جنيه للأسرة .

(ب) في عهد الحديوى توفيق ٣١٥ ألف جنيه منها ١٠٠ ألف جنيه للعرش و ٢١٥ ألف جنيه للأسرة .

من ميزانية الدولة المنهكة شيئاً ولكن ماذا نقول في أمر هذا الرجل الذي إذا قيل له هل امتلأت فيقول هل من مزيد .

وحتى أترك هذه الأرقام تتكلم ، أورد هذا البيان التفصيلي عن هذا الباب من المصروفات .

مخصصات ومرتبوات وديوان الحضرة الملكية من سنة ١٩٢٢ — سنة ١٩٥٠

السنة	جنيه مصري	السنة	جنيه مصري	السنة	جنيه مصري	السنة	جنيه مصري
٢٣/٢٢	٦٣٢,٥٩٢	٣١/٣٠	٧٣٢,٤٥٩	٣٩/٣٨	٤٦٣,٨٧٧	٤٧/٤٦	٧٧١,٧٣١
٢٤/٢٣	٧٣٦,٩١١	٣٢/٣١	٦٧٨,٥٢٧	٤٠/٣٩	٤٧٩,٣٨٠	٤٨/٤٧	٨٠٧,٩٨١
٢٥/٢٤	٧٣٩,٤٠٢	٣٣/٣٢	٦٤٠,٠٢٤	٤١/٤٠	٤٩٨,٩٤٠	٤٩/٤٨	١,٠٣٨,٢٥١
٢٦/٢٥	٧١٠,٠٦٢	٣٤/٣٣	٦٢٨,٤٢٩	٤٢/٤١	٤٨٤,٨٨٠	٥٠/٤٩	١,٠٥٤,٢١٠
٢٧/٢٦	٨٩٢,٩٧٩	٣٥/٣٤	٦١٨,٢٥٠	٤٣/٤٢	٥٠٧,٤٨٠	٥١/٥٠	١,٣٦٣,٥٤٨
٢٨/٢٧	٧٦٣,٤٧٨	٣٦/٣٥	٦١٥,٢٦٢	٤٤/٤٣	٥٤١,٤٤٠		
٢٩/٢٨	٧٢٩,٧٣٤	٣٧/٣٦	٤٢٥,٧٣٣	٤٥/٤٤	٥٩٢,٩٩٠		
٣٠/٢٩	٧٦٥,٤٢١	٣٨/٣٧	٤٢٥,٣٩٩	٤٦/٤٥	٧١٤,٠٧٠		

تنطق الأرقام بما خصص للملك وديوانه في ميزانيات الدولة طوال تلك المدة وقد بلغت هذه المخصصات في أول فترات عهد الاستقلال (٢٣/١٩٢٢) أكثر من $\frac{1}{10}$ من ميزانية الدولة^(١) وهي نسبة كبيرة جداً إذا ما قورنت بما خصص المرافق الأخرى . ولقد خصص للملك وديوانه حسب البيان في تلك السنة ٦٣٢,٥٩٢ جنيه . وهو مساوياً لما خصص لمجلس الوزراء ٤٢ مثلاً فقد خصص له ١٤,٥٤٢ جنيه . ومساوياً أكثر من ٣٣ مرة لما خصص لوزارة الخارجية التي خصص لها ١٨,٦١٧ جنيه ويساوي كذلك ضعف ما خصص لوزارة الزراعة التي اعتمد لها ٣١٥,٤٩٩ جنيه عن نفس السنة .

ولم يكن هذا فقط ، بل إذا استمر الباحث في المقارنة ، يلاحظ أن المبالغ المشار إليه مساوياً على وجه التقريب $\frac{1}{10}$ ما خصص لوزارة المالية (٣,٣٦٤,٥٠٣ جنيه

(١) راجع صحيفة ٥٢ حيث ورد بمجموع ميزانيات الدولة من سنة ١٩٢٢ إلى ١٩٥١ .

لوزارة المالية) ومساويا كذلك أكثر من نصف ما خصص لوزارة الداخلية التي اعتمد لها ١,١٦٩,٠٤٠ جنيه ، وأقل بقليل من نصف ما خصص لوزارة الداخلية التي اعتمد لها ١,٩٢٢,٤٤٠ ونصف ما خصص لوزارة الحفانية التي اعتمد لها ١,٣٨٠,٤٢٠ جنيه .

كل ذلك يبين لنا مدى الاعتمادات التي خصصت على هذا الوجه من أوجه الأنفاق الذي لا يتطلب المال بالحاج ، بل هو في غنى عن كل هذه المخصصات لو حسنت النيات .

وإذا جمعنا مخصصات ومرتبات ديوان الملك ، خلال تلك الفترة الشاذة ، لوجدنا أن مجموع هذه المخصصات بلغ ١٧٢٤٤٠ ر ٢٠ ر ٣٠ جنيهها ^(١) وهو مبلغ ضخم خاصة لو لاحظنا الضائقة المالية التي مرت بالبلاد خلال معظم سنوات هذه الفترة . ويندهش المرء لهذا التبذير ، والأنفاق بسخاء إذا علم أنه في ميزانية سنة ١٩٣٦/٣٧ كان المبلغ المعتمد لتنفيذ كهربة خزان أسوان ثلاثة ملايين من الجنيهات فقط ^(٢) وكمن من مشروعات أخرى تعطلت بحجة عدم وجود مخصصات ! وكأن الأنفاق المجدى المثمر في مثل هذه المشروعات أمر يعتبر كالي في نظر القائمين بشئون الدولة في ذلك العهد البغيض . وقد رأينا في بحث الانتاج الزراعي والصناعي والتجاري مدى سياسة الشح في الأنفاق على هذه الأبواب الذي تعمل على زيادة الثروة القومية في البلاد .

الوظائف العالية بالديوان الملكي : وإذا رغبتنا في تفصيل أبواب المخصصات ، للمسا في كل ناحية منها مدى تطبيق قاعدة التبذير التي أشرت إليها ، ومما يثبت ذلك ، مقررات ميزانية الدولة سنة ١٩٥٠/٥١ ، إذ أن الوظائف العالية بالديوان كانت أكثر من الوظائف العالية بمجلس الوزراء وذلك حسب البيان الوارد في الصحيفة التالية هذا مع العلم أن مرتب الملك غير محسوب ، بينما مرتب رئيس الوزراء محسوب . وأما لو حللنا عدد الدرجات الخاصة بالوظائف الفنية العالية والإدارية في ميزانية

(١) مجموع مخصصات المصروفات للدولة خلال هذه الفترة بلغ نحو ٢١١٧ مليون جنيه .

(٢) راجع صحيفه ١٠٣ وما بعدها .

في إنجلترا Civil List في نفس السنة ٤٧٠,٠٠٠ جنيه استرليني. مع أن ميزانية مصروفات الحكومة المصرية كانت في نفس السنة ٣٨,٩١٩,٠٠٠ (١) بينما ميزانية مصروفات الحكومة الانجليزية بلغت في نفس الوقت ٨٣٤,٨٣٠,٠٠٠ جنيه استرليني (١). أى نحو واحد وعشرين مثلاً للميزانية المصرية.

وبعمليات حسابية يقضح أن مخصصات الجالس على عرش مصر بلغت ما يقرب من ٢٪ من ميزانية الدولة في تلك السنة، بينما زميله الجالس على عرش إنجلترا بلغت مخصصاته في نفس السنة ٠.٥٦٪ من مجموع ميزانية دولته. وأترك التعليق على هذه الفروق المجدية للقارىء الفاضل...

كما أسجل هنا أيضاً أن مخصصات فؤاد أو فاروق كانت أكثر بكثير من مخصصات أى ملك آخر في العالم إذا ما قورنت بميزانية الدولة.

هذا بحث سريع حول مخصصات صاحب عرش البلاد، المطرود ومن سبقوه، « بعد مقارنة مع زملائه غير المطرودين » يتبين لنا منه مقدار ما تحمّلته خزانة البلاد بمخصصات بلغت من سنة ١٨٨٣ — ١٩٥٢ مقدار ٣٢٥٥٨٠٥٢١ ر من الجنيهات (٢)، كل هذه الملايين استنزفت من أموال الشعب بطريق دفع الضرائب المباشرة وغير المباشرة، ليزيد الشعب من فاقته، ويزيد صاحب العرش من ثرائه وتخمته.

أنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور :

ولو حسنت النيات واكتفى صاحب العرش بأيراداته من أملاكه الكثيرة والمتنوعة من أراضي زراعية شاسعة، وغيرها من عقارات ورؤوس أموال أخرى على شكل أوراق مالية أو مودعات في البنوك الداخلية والخارجية، تدر عليه يومياً آلاف الدنانير، أقول لو أحسنت النيات لتغير نظر الشعب نحو هذا الرجل. ولكن « أنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور ». ولم تقتصر

(١) Enc. Brit Art. Civil List.

راجع ص ٥٢

(٢) بلغ مجموع مخصصات الجالس على العرش من سنة ١٨٨٣ — ١٩٢١، مامقداره ١٢,٣٨٦,٠٨١ جنيه. أى بمتوسط ٠.٢٣٪ من مجموع ميزانية الدولة، إذ أن مخصصات =

عيوب أصحاب العروش في البلاد على أرهاق ميزانية الدولة بمخصصاتهم ومخصصات من حولهم ، ولكن تعددت مساوئهم وتعددت عيوبهم حتى أصبح لهم في كل ناحية من نواحي الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والخلقية عيوب ومساوئ همة . مما جعل السكيل يطفح . وجعل الشعب يقضى على الفساد الذي انتشر في البلاد في عهد هذه الأسرة ، التي جلبت الخزي والمار باحتلال بغيض وبأنهاك ثروات البلاد واستنزافها لهم ولبن حولهم .

نمو بنزور السكراهية في نفوس الشعب من الجالس على العرش .

كل هذا وغيره عمل على نمو السكراهية والبغض في نفوس الشعب من الجالس على عرشه طوال تلك الفترة . وبين يدي قصيدة شعر تشير إلى كره الشعب لصاحب العرش ، نشرت بصحيفة « الصاعقة » موجهة إلى أحد الذين جلسوا على هذا العرش ^(١) ، بعنوان « قدوم غير سعيد » وذلك عندما رجع الخديوى السابق من مصيفه بالاسكندرية ، أذكر منها : —

قدوم ولكن لا أقول سعيد وملك وإن طال المدى سييميد
غربت ووجه الفاس بالبشر باسم وغدت وحزن في الفؤاد شديد
علام التانى هل هناك مآثر فنفرح ، أو سعى لديك حميد
تمر بنا لا طرف نحوك ناظر ولا قلب من تلك القلوب ودود
تذكرنا رؤياك أيام أزات علينا خطوب من جدودك سود

== مصروفات الدولة خلال تلك الفترة بلغ حوالى ٥٤٤ مليوناً من الجنيهات .
ولكى أوضح أن مخصصات الجالس على العرش كانت أشبه شيء بالسفوف والتبذير أذكر على سبيل المثال أن المبلغ الذى خصص كرتيات وكابنية الحضرة الخديوية في ميزانية سنة ١٨٨٣ بلغ ٣٧٧,٨٣٩ جنيهها وهذا المبلغ كان يقرب من أربعين مثلاً لما خصص لمجلس النظار ، الذى خصص له في ميزانية تلك السنة ٩,٧٠٩ من الجنيهات . وكان أكثر من ٣٢ مثلاً لما خصص لنظارة الخارجية (خصص لها ١١٩٩٩ ج . م .) وكان حوالى ضعف ما خصص لنظارة الداخلية وأقل بقليل من ضعف ما خصص لنظارة الحربية والبحرية . وبالمجمل بلغ مقدار هذه المخصصات نحو ٤٢٤ ٪ من ميزانية الدولة في تلك السنة . كانت الميزانية ١٨,٩٨١,٥٨١ ج . م . « . وهو مبلغ يدل دلالة أكيدة على سوء سياسة الأنفاق الحكومى .
(١) الخديوى عباس حلمى .

رمتنا بكم مقدونيا فأصابنا مصوب مهم بالبلاء شديد
فلما توليتم ظفيم وهكندا إذا أصبح التركي وهو عميد
فكم سفكت منا دماء بريشة وكم ضمنت تلك الدماء لحود
وكم ضم بطن البحر أشلاء حمة تمزق أحشاء لها وتبود
وكم صار شمل للبلاد مشتتاً وحزب وقصر في البلاد مشيد
وسيق عظيم القوم منا مكبلا له تحت أثقال القيود وثيد
فما قام منكم بالمعدالة طارف ولا سار منكم بالسداد تليد
كأنى بقصر الملك أصبح بائداً من الظلم ، والظلم المبين يبيد
ويندب في أطلاله اليوم ناعيا له عند ترديد الرثاء نشيد
أعباس ترجو أن تكون خليفة كما ود آباء ورام جددود
فياليت دينانا تزول وليتنا نكون بطن الأرض حين تسود
ثانياً — مخصصات لمصلحة المستعمر :

جيش الاحتلال « الجيش البريطاني » ومما يحز في نفس كل مواطن ، أن
يصدر الخديوى السابق أمراً عالياً مكوناً من مادة واحدة يكون له أثر بليغ
على سياسية مصر فيحل جيشها الباسل الأمين وإليك نص هذا الأمر المشؤم : —
« L'Armée Egyptienne est dissoute. »

19 Sept. 1882

Meh. Tewfik.

وبموجب النص المقتضب ، الذى لا يتجاوز حروف كلمات الأربعين حرفاً ،
تظل البلاد تحت سيطرة الاحتلال البريطانى أربعين سنة (١٨٨٢ - ١٩٢٢) .
زد على ذلك تحمل ميزانية الدولة المرهقة بمخصصات لجيش الاحتلال حتى
سنة ١٩٢٣ / ٢٤ .

ولو حاول الباحث الكشف عن مقدار هذه المخصصات من أول يوم من أيام
الاحتلال البغيض نلاحظ المبالغ الجسيمة التى أرهقت ميزانية الدولة من يوم أن
استعان صاحب العرش ، الخديوى توفيق ، بجيش المستعمر . وقد بدأ ظهور
هذه المخصصات بميزانية الدولة سنة ١٨٨٦ بمنوان جيش الاحتلال الذى دخل
بواب مصر وقات حفظ النظام العمومى وفى سنة ١٩٠٥ دخل بند مخصصات جيش

الاحتلال في باب المصروفات العسكرية وفي سنة ١٩١٦ تغير اسم جيش الاحتلال باسم الجيش البريطاني بمصر وإليك بيان هذه المخصصات ابتداء من ظهورها بميزانية الدولة .

بيان مخصصات جيش الاحتلال سنة ١٨٨٦ — ١٩٢٣ بالجنيه المصري

السنة	المخصصات	السنة	المخصصات	السنة	المخصصات	السنة	المخصصات
١٨٨٦	١٩٥٠.٠٠٠	١٨٨٨	٩٧.٥٠٠	١٨٩٩	٩٠.٠٠٠	١٩٠٦	٧.٥٠٠
٨٧	١٩٥٠.٠٠٠	١٨٨٩	١٠٧.٢٥٠	١٩٠٥	٩٧.٥٠٠	١٩٠٧	١٤١.٣.٧٥

ومن سنة ١٩٩١ حتى سنة ١٩٠٤ خصص سنوياً ٨٤,٨٥٢ جنيهاً

ومن سنة ١٩٠٨ » » ١٩٢١ » » ١٤٦,٢٥٠

ومن سنة ١٩٢٢ » » ١٩٢٣ » » ١٤٦,٢٥٠

فتسكون مجموع هذه المخصصات خلال هذه المدة ٦٧٥,٠٤٨ جنيهاً مصرياً . الأمر الذي زاد من أعباء الدولة ، ولم يتحمله سوى دافعي الضرائب . وكان الجيش البريطاني لم يكتف بأهدار كرامة واستقلال البلاد ، وإنما أبى إلا أن يكون عبئاً يرهق ميزانية الدولة أيضاً زد على ذلك الأعباء الثقيلة التي تحملها الشعب في مشاركة هذا الجيش البغيض لأقواته وأرزاقه ومسكنه ، وما إلى ذلك من أعمال العسف والتخريب والتدمير التي قام بها هذا الجيش منذ أن وطئت أقدامه الدنسة أرض البلاد المقدسة .

٢ — مصاريف تنفيذ المعاهدة : ويظهر أن المسؤولين في العهد الماضي ، عز عليهم اختفاء مخصصات الجيش البريطاني التي أثقلت كاهل ميزانية الدولة — منذ سنة ١٨٨٢ حتى سنة ١٩٢٤ — من ميزانية الدولة . أو أن موارد الدولة ، فاض منها الكثير ، فأبوا إلا أن يظهر بند جديد من بنود المصروفات . يسمى بمصاريف تنفيذ المعاهدة المصرية البريطانية ، وذلك في ميزانية سنة ١٩٣٧/٣٨ حيث خصص لهذا البند مبلغ ضئيل في نظر هؤلاء المسؤولين ، مقداره ١,٣٢٨,٥٠٠ جنيه فقط . وهو مبلغ أقل من نصف ما خصص لوزارة الحربية والبحرية في نفس السنة . إذ اعتمد لهذه الوزارة ٣,٠٧٤,٦٢٠ جنيهاً وهو في نفس الوقت أكثر من مجموع ما خصص لوزارة الزراعة ووزارة التجارة والصناعة حيث خصص الأولى

٩٤٦،٧٤٣ و٢٧٦٣،٦٨ جنبها .

الأمر الذي يشير إلى أهمية هذه المعاهدة في نظر من تولوا مقاليد الحكم خلال ذلك العهد ، وظل هذا البند من المصروفات يحتل مكاناً في ميزانية الدولة حتى اختفى منها سنة ١٩٤٦/٤٥ .

ثانياً — اسراف في الوظائف وعدد الموظفين :

وهو من أبرز أبواب التبذير في ميزانية الدولة طوال الثلاثين سنة التي سبقت سنة ١٩٥٢ . واعتماد الماهيات والرواتب أول باب من أبواب الميزانية لأهميته . وقد فاز في ميزانيات تلك السنوات بفصيص الأسد . والأسراف يتمثل في جميع عناصر هذا الباب ، من وجود ذلك المدد الضخم من الموظفين الأمر الذي أدى إلى زيادة أجورهم ، وزيادة ملحقات الوظيفة . ولقد أخذت البيان الإحصائي الآتي عن سنة ١٩١٤ وسنة ١٩٢٣ وسنة ١٩٥١ ، وذلك لأن السنة الأولى تمثل سنة عادية من فترة الاحتلال والسنة الثانية تمثل أوائل سنى الاستقلال أما الثالثة فتتمثل أواخر سنى ذلك العهد الفار .

الباب الأول في ميزانية الدولة (ماهيات وأجر ومرتبات)

السنة	(١) ١٩١٤	(٢) ١٩٢٣	(٣) ١٩٥١
ماهيات وأجور ومرتبات	٣٥٩١٣٥٩١٠	١١٥٢١٢٤٣٤	٣٧١٩٧٨٨٥

وقد أخذت مخصصات هذا الباب تنضخم تدريجياً حسب البيان السابق حتى أصبحت حملاً ثقيلاً يرهق بصفة مستمرة ميزانية الدولة وقد نقل هذا الحمل الثقيل ، ما نقل ، إلى عهدنا المجيد الحاضر .

والبيان الآتي يبين ضخامة أرقام هذا الباب بالنسبة لأبواب الميزانية الأخرى ، وقد اخترت ميزانيات السنوات الثلاثة النهائية لتلك الفترة : —

(١) بيان وزير المالية في مجلس النواب لجلسة ١١/٦/١٩٢٤ .

(٢) ميزانية الدولة ١٩٥٠ / ٥١ (صحيفة ك) .

بيان بمخصصات مصروفات أبواب الميزانية المختلفة للسنوات ١٩٤٨ - ١٩٤٩ - ١٩٤٩ بالجنهات المصرية ونسبة كل باب لمجموع الميزانية (١).

٥١/١٩٥٠		٥٠/١٩٤٩		٤٩/١٩٤٨		أبواب المصروفات
النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	
١٨,١	٣٧,١٩٧,٨٨٥	١٨,٤	٣٤,٥٤٣,٥٦٠	١٦,٦	٣٠,٩٠١,٢١٧	باب أول ماهيات وأجور يوميات
٢٨,٦	٥٩,٠٨٧,٢٠٧	٢٧,٧	٥١,٧٧٨,٣٠٧	٢٤,٣	٤٣,٩٣٨,٤٠٠	باب ثان مصروفات عامة
٢٧,١	٥٥,٨٣٧,٧١٥	٢٩,١	٥٤,٦١٤,٦٤١	٢٠,٠	٣٦,٨٠٩,١١٦	باب ثالث أعمال جديدة
٢٦,١	٥٣,٨٦٦,٠٩٣	٢٤,٨	٤٦,٥٣٨,٧٧٢	٣٩,١	٧١,٧٨٥,٦٦٧	أبواب أخرى
١٠٠	٢٠٥,٩٨٨,٩٠٠	١٠٠	١٨٧,٤٧٥,٢٨٠	١٠٠	١٨٣,٤٣٥,١٠٠	الجملة

ومن البيان الأحصائي المذكور يظهر مقدار النسبة المئوية العالية التي خصصت للماهيات والأجور والمرتبات خلال هذه السنوات الثلاث . وكانت هذه الصفة بارزة طوال سني ذلك العهد ، علما أن كلا من البابين الثاني والثالث يدخل فيهما أيضاً مخصصات كثيرة ماهي في الحقيقة إلا ماهيات وأجور ومرتبات . لذلك قدر البعض أن مخصصات الرواتب والأجور على هذا النحو بلغت نحو ٤٥ ٪ من ميزانية الدولة في السنة الأخيرة من سني تلك الفترة .

زيادة المخصصات بسبعة ملايين في سنتين : وعند التدقيق في المقارنة ، نلاحظ أن باب الماهيات والأجور والمرتبات ارتفع في ميزانية سنة ٥١/١٩٥٠ إلى أكثر من ٣٧ مليوناً من الجنيهات بعد أن كان في ميزانية ٤٩/١٩٤٨ أقل من ٣١ مليون جنيه (وبمسد أن كان ١٤ مليوناً في سنة ١٩٣٩/١٩٤٠) الأمر الذي يوجب التساؤل ، عن سبب وجود هذه الزيادة الكبيرة في مدى سنتين اثنتين . زيادة تقرب من سبعة ملايين من الجنيهات . فهل كان عدد الموظفين قليل وكانت مختلف المصالح والهيئات في مثل هذه الحاجة الملحة لرفع مخصصات هذا الباب ، خلال سنتين اثنتين إلى هذه الملايين السبع تقريباً ؟!

(١) الميزانيات الثلاثة للدولة للسنوات المذكورة جدول (١) « المصروفات » بعد استنتاج النسب المئوية .

تسعة وثمانين مليوناً من الجنيهات للمرتبات وعلاوة غلاء المعيشة في ميزانية ١٩٥٢/٥٣ : وهي آخر تقديرات لآخر ميزانيات العهد الناصر. وأستشهد في إثبات مدى التبذير في باب المرتبات وغلاء المعيشة والمعاشات بالتقرير السنوي للبنك الأهلي المصري^(١) الذى ورد فيه : -

« ... ومع ذلك فإن بعض أبواب المصروفات لا تزال مرتفعة إذا ما نظرنا إليها في ضوء التناقص الذى أصاب الإيرادات العامة في الأشهر الأخيرة ، ونخص بالذكر المرتبات وعلاوة غلاء المعيشة والمعاشات . إذ تبلغ الاعتمادات المخصصة لها ٨٩ مليون جنيه في الميزانية الحالية « بمعنى تقديرات اعتمادات ميزانية ١٩٥٢/٥٣ » (أى ما يعادل ٤٣ ٪ من مجموع النفقات) بينما لم تزد في السنتين المائتين السابقتين لسنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٥١ عن ٤٩ مليون جنيه (أى ٣٠ ٪ من المجموع) . وما من شك في أن ارتفاع الأسعار في سنتي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ كان يبرر رفع المرتبات وعلاوة الغلاء . كما أدى التوسع في الخدمات الحكومية ومقتضيات الدفاع والأمن إلى زيادة النفقات العامة . إلا أن زيادة الاعتمادات المخصصة للمرتبات والعلاوات والمعاشات بنسبة ٨٠ ٪ خلال ثلاث سنوات تعد عالية جداً . ويبدو أن الميزانية في وضعها الراهن لا تستطيع الاستمرار في تحمل هذا العبء ولذا ينبغي العمل في حد على ضغط المصروفات المختلفة » .

الإسراف في التوظيف أمر ظاهره الرحمة وباطنه العذاب : ويلوح المرء أن التوظيف ، يساعد على منع أو التقليل من البطالة بين المثقفين ويعمل أيضاً على إيجاد مورد للرزق لمن يتم توظيفه . بينما الواقع يثبت أن الإسراف في التوظيف لم تكن مساوئة قاصرة على ارهاق ميزانية الدولة فحسب ، بل تعددت هذه المساوئ . فألحقت الأضرار بكثير من الموظفين أنفسهم . وأسئء إلى النظام الإدارى والإنتاج القومى أيضاً كما يتبين من الوصف الموجز الآتى : -

١ - أضرار لحقت ببعض الموظفين . فالعمل الذى يقوم به الموظف يومياً ، دون تغير ، أو جد عنده كثيراً من الملل والجمود ، وجملة يحيا حياة « روتينية »

(١) التقرير المقدم للجمعية العمومية العادية الثالثة والخمسين - سنة ١٩٥٢ .

جافة ، لا تغيير فيها ولا تنوع . كما أن راتبه الذي لا يشبع حاجياته هو وأسرته من الأمور التي تستوجب النظر ، ونسترعى الانتباه ^(١) .

وتخرج معظم شبابنا ولم يكن أمامه سوى العمل بالحكومة ، كما أن المثقفين تقيفاً فنياً صناعياً أو زراعياً أو تجارياً وغيرهم لم يجدوا أمامهم التشجيع الكافي . لخوض ميدان العمل الحر ، خلال معظم فترات ذلك العهد ، لضيق مجال العمل الحر بسبب سوء أنظمة التعليم واحتكار رؤوس الأموال الأجنبية لأهم المرافق على النحو الذي بحثته .

٢ — تعتمد النظام الإداري وخلق الروتين الحكومي البطيء : كما أوجد هذا العدد الضخم من الموظفين ، ضرورة تقسيم العمل إلى عمليات متعددة لايجاد عمل للوافدين بين الجدد مما جعل الفساد يتسرب تدريجياً في النظام الإداري ، وأوجد الروتين البطيء الذي ما زلنا نئن منه ونشكو من شدة بطئه — الأمر الذي جعل رجال العهد الحاضر ، يحاولون جاهدين في التخلص من هذا النظام والقضاء على هذا الروتين ، وفقهم الله .

٣ — حرمان البلاد من مجهود عدد كبير من شبابها المثقف : وهكذا ينجى الاسراف في التوظيف جنابة أخرى أعمق أثراً مما سبق . فالعمل الذي كان من الممكن أن يقوم به شخص واحد وكل لعشرة أشخاص أو أكثر ، الأمر الذي حرم البلاد من مجهود عدد كبير من زهرة شبابها المثقف ، وجنينا بذلك على الثروة القومية والدخل القومي .

أضف إلى ذلك تحمل الأجيال المقبلة لمعاشات عدد كبير من الموظفين والسكرادر الجامد السقيم الخ... وكل ذلك جعلنا نقول بحق أن الإسراف في التوظيف أمر ظاهره الرحمة وباطنه العذاب :

(١) أذكر على سبيل المثال أن مرتب خريجي الجامعات النظرية « كلية الحقوق والتجارة » ودار المعلمين العالية ونحوها « بالعراق يبدأ بـ ١٨ ديناراً . وخريج الكليات العليا العملية « كلية الهندسة والطب ونحوها » يبدأ بـ ٢١ ديناراً . علماً أن ميزانية الحكومة العراقية في حدود ٤٠ مليون دينار . بينما خريج معظم الجامعات بمصريبدأ ١٢٠ جنينها ترتفع إلى ١٥٠ جنينها بعد ذلك . لذا نأمل من المسؤولين ، رفع مثل هذا التبن عن الموظف . ليحي حياة لائقة ، جذيرة بمركزه ومسئولته . « الدينار العراقي = ٩٧٥ قرش »

أما الحديث عن الاسراف في ملحقات الوظيفة فشيء واضح . فذلك العدد الضخم من السيارات الحكومية وإنشاء المباني وزيادة عدد الحجرات التي تتسع للوافدين المتزايدين من الموظفين ، وما يلزم ذلك من أثاث ومكاتب ومحتويات أخرى ، كل ذلك كان عبئاً مرهقاً لميزانية البلاد .

وكل ذلك أدى إلى تضخم عدد الموظفين بمصر . وتعمدت مشا كلهم ممدعى المسؤولين حالياً إلى الاستنارة بآراء كثير من الخبراء والأجانب لتغيير ذلك الكادر الجامد الخاف ، الذى وضع في عهد قوم ختم الله على قلوبهم وأبصارهم ، ومما جعل الموظف أو المستخدم الحكومى أيضاً يئن من ارتفاع غلاء المعيشة ويمضى حياته في روتين متماثل يتكرر يومياً دون تغير وتجديد في نظام عمله أو نظام معيشته . حياة آلية لا تبعث على النشاط ولا تشجع على الابتكار أو الإنتاج .

كادر كالتوب المرقم : ولقد حاول المسؤولون السابقون ، إصلاح هذا الكادر الجامد واستعانوا بكثير من الخبراء الأجانب أيضاً ، وأدخلوا عليه تعديلات بلغت نحو أربعين تعديلاً^(١) . ولكن كان ينقص هؤلاء المسؤولين الأخلاص في العمل والنهوض بهذه الفئة المظلومة ، التى تعتمد اعتماداً كلياً — هم وأسرهم — على هذا المورد من الرزق الذى لا يتغير ، مع زيادة المسؤولية التى تقع على أفراد هذه الفئة . فإذا انتهى أجل أحد هؤلاء الأفراد ترك خلفه ذرية ضعافاً لا مورد لهم سوى مكافأة ضئيلة لا تكفى في كثير من الأحيان لتوديع فقيدهم لشواه الأخير ، فضلاً عن أنهم لا يستلمونها إلا بعد اقتراض مصاريف هذا التوديع ...

اعتماد الشعب اعتماداً كلياً على الحكومة : وأرى في ختام بحث مشكلة الموظفين أن أسجل الآثار غير المباشرة لهذه المشكلة التى امتازت بها مصر عن غيرها من كثير من الدول الأخرى ، وذلك أن الشعب — للأسف الشديد وجد نفسه ، يعتمد اعتماداً كلياً في كثير من مرافقة العامة — أن لم يكن فيها جميعاً — على الحكومة . فالحكومة هى التى تقوم بإنشاء معاهد التعليم على اختلاف درجاتها من إلزامية إلى جامعية . وهى التى تؤسس المستشفيات على اختلاف أنواعها ، وهى التى ترعى

(١) راجع كلمة للاستاذ احمد الصاوى نشرت في « ماقول ودل » بأهرام ٢٥/٥/٤٠ .

مصالح العمال والموظفين مهما تنوعت مهنتهم إلى غير ذلك من المرافق العامة الأخرى وذلك على خلاف النظم المتبعة في سائر أنحاء الدول الأوروبية والأمريكية . فالجامعات في تلك الدول مؤسسات أهلية ، وتنفق عليها دون تدخل من ناحية الحكومة وكذلك المستشفيات وغيرها من مرافق الحياة .

الاستثناءات والاستثناءات المتجمعة وأرهاق ميزانية الدولة وأثرها

على الموظفين :

إن المبالغ الكبيرة ، التي أرهقت ميزانية الدولة ، من هذا النوع من المكافأة الحزبية على حساب الشعب ، جعلني أنظر لهذا الموضوع عند بحث ميزانية الدولة . هذا ولم تقتصر مساوئ الاستثناءات على أرهاق ميزانية الدولة فحسب بل تعدتها إلى نواح كثيرة . فسيكون من ضمن مساوئ الاستثناءات تفشي روح التذمر بين الموظفين لعلهم أنها لم تمنح عن كفاءة ومقدرة وإنما منحت على أساس المحسوبيات والمصالح الشخصية للعاملين . وهذا التذمر أوجد روح الضجر واللل وعدم تقدير المسؤولية بين كثير من موظفي الدولة ، وربما لا أكون مبالغاً لو قلت أنه عمل على تفشي الرشوة ومحاولة السكسب غير المشروع .

وخير استشهاد على هذه الاستثناءات ما أدلى به أحد الرجال المسؤولين خلال ذلك العهد أمام محكمة الثورة ، حين استدعى كشاهد في إحدى قضايا محكمة الثورة أو أن قلت محكمة التاريخ فقد ورد ما يأتي عند أدلاء الشاهد بشهادته^(١) .

الشاهد : الاستثناءات دى لها قصة ... الاستثناء في حد ذاته معقول ومقبول

لكفاءة نادرة أو تشجيع للمجتهدين ... ومقرر في كل الدول ، لكن التي حصل في مصر فيما يتعلق بالاستثناءات أنها في معظم الحالات أصبحت مكافأة حزبية ... أيا كان هذا الحزب .. الوفد .. السعديين .. الدستوريين ما يهملش .

الرئيس : يعني عنصر الكفاءة ما كانش له اعتبار ؟

الشاهد : في معظمها لا ... والاستثناءات زمن الوفد كثرت ...

(١) بعض ما ورد في شهادة الأستاذ زكي عبد المتعال عند محاكمة أحد المسؤولين السابقين من رجال الوفد حسب محاضر محكمة الثورة .

استثناءات الوفد : إلى أن جاءت حكومات الوفد سنة ١٩٥٠ فكان انصارها لم يأخذوا حقهم في الدرجات وبعضهم مفصول في الخارج ... ورئيس الوزراء قال : لازم ننظر في الاستثناءات بالنسبة لمن وقع عليهم ضرر ونعمل لهم حاجة . والمرسوم الذي صدر كان قبل انعقاد البرلمان . والدستور ينص على نظر هذه المراسيم فور انعقاده ، فإذا لم يوافق عليها ، تسقط دون أثر رجعي . وفي مصر ... انفقوا على أن معنى تنظر أنها تودع في مكتب البرلمان . واعتبروه للعرض وظلت بهذه الطريقة قوانين كثيرة لم تعرض . ومن بينها مرسوم سنة ٤٤ . فمجلس الوزراء الوفدي تناقش : هل يعتبر هذا المرسوم باطلا ؟ وقال : لا . يعتبر نافذ طبعاً للنظرية التي احنا ماشيين عليها . فالحل إيه بالنسبة للوفد بين الدين فصلوا والذين لم يرقوا ؟ يعطى من يشاء :

الرئيس : فيه جزء منهم رقا وأخذوا مبالغ متجمدة ؟

الشاهد : سأقول .. فمجلس الوزراء كان بين رأيين : إلغاء مرسوم سنة ٤٤ . فإذا أُلغى يبقى بصفة استثنائية الاستثناءات ترجع . والثاني ، ألا تتقدم للبرلمان ومجلس الوزراء له أن يعطى الاستثناءات لمن يشاء ... فتغلب الرأي بإلغاء مرسوم سنة ٤٤ وعدم تقديم مشروع ، ووافق مجلس النواب عليه ، ثم نقل إلى الشيوخ ودافع عنه حامد زكي ، رفواد سراج الدين (مش متذكر) بالتقارب ... وكانت غالبية المجلس غير وفدية قبل مراسيم تعيين الشيوخ في يونيو سنة ١٩٥٠ . وتبين أن رأى اللجنة في تشريع يونيو ، أنهم يرفضوه . والحكومة وجدت نفسها في حرج ، والنحاس قال : هو الناس اللي باعوا عقشهم .. مش أحسن من بتوع الأحزاب الثمانية ؟ فاحنا ترجع إلى النظرية القديمة بقيام مجلس الوزراء بمنح الاستثناءات .

لجنة الاستثناءات : ووافق المجلس على هذا الرأي .. وقال أنه على وزير المالية أن يقدم لنا تسويات لحالات هؤلاء الأشخاص فقلت : أنا ما اعرفهمش . فقالوا : أبوه .. دى مسألة سياسية . وعلى هذا قرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة من سكرتير

الوفد وسكرتير الوفد المساعد الأستاذين قواد سراج الدين وسليمان غنام ووزير المالية ... لأن قواد وغنام يعرفوا الأشخاص دول .

سكلانس ! .. وكانت الطلبات تقدم من الأشخاص دول ، وأنا ما كنتش أعرفهم وبتت زبطة في اللجنة . اللي اسمه حصان .. واللى اسمه عربية وحفطور .. أسماء غريبة .

الرئيس : سكلانس يعنى

الشاهد : وتنتهى اللجنة منه ، يذهب إلى المالية . والمالية تقدر هذه الحالات وتفوض رأى لمجلس الوزراء ، حتى غنام قال لى : مش انت اللي مقدمها ؟ فقلت له : مش علشان كده . وكان مجلس الوزراء يقول : دى استثناءات مع رد الفرق ودى اللي نشأ عنها أنهم أخذوا مبالغ متجمدة وتبلغ ١٢٠ ألف جنيه .

رابعا — المصروفات العامة وما تستنزف من ميزانية الدولة :

وهو ما درج أسفل الباب الثانى من أبواب الميزانية ، ويدخل تحت هذا العنوان مصروفات الانتقال وبدل السفر ومرتبات النقل والتوريدات العمومية والأثاث والأدوات الكتابية والأعانات والكسارى والوفود والصيانة الخ . غير أن هذا الباب من أبواب الميزانية يمثل نسبة كبيرة من ميزانية الدولة . الأمر الذى يحمل بين طياته أخطاراً بالغة تشير أيضاً إلى التبذير والإسراف ، كما تشير إلى عدم وجود منهاج مدروس ومحدود . وبمقارنة بيان المخصصات في الميزانية الوارد بصحيفة (١٦٨) يظهر أن هذا البند قد فاز بنسبة تتراوح بين ٢٥ ٪ و ٢٩ ٪ من ميزانية الدولة ^(١) خلال السنوات الثلاث المذكورة في البيان .

ولسكى أترك الأرقام تتكلم وتشير إلى مقدار التبذير في هذا الباب من المصروفات أرى ذكر بعض بنوده ، وذلك بتحليل مخصصات ديوان الملك السابق في ميزانية الدولة سنة ١٩٥٠ / ٥١ .

(١) جدول حرف (ا) من ميزانيات السنوات المشار إليها .

فقد خصص لديوان الملك مبلغ ٢٨٠١٦١٠١^(١) من الجنيهات وزعت هذه
المخصصات بالشكل الآتى :

جنيه

- ٢٤٩٧٣٨ (باب - ١) ماهيات وأجر ومرتبات .
٧٠٣٩٩٠ (باب - ٢) مصروفات عامة .
٢٠٧٣٠٠ (باب - ٣) أعمال جديدة .
١٨١٦١٠١ الجلة .

وعليه فباب المصروفات العامة الذى نحن بصدد بحثه « بميزانية ديوان الملك
السابق » كان بنسبة ٦١ ٪ تقريباً من مجموع المخصصات . وهى نسبة كبيرة
بلا جدال إذ زادت على النصف . أما لو حاولنا الوقوف على تفصيلات هذا الباب
يبرز أمامنا مظهر التبذير فى الأنفاق بشكل واضح . وإليك تفصيلات هذا البند
كما وردت (بصحيفة ١٦) من ميزانية الدولة لسنة ١٩٥٠ / ٥١ :

جنيه		جنيه	
٧٧٢٥٠	مصروفات انتقال وبدل سفر	١٠٧٨٠	التليفون والتلفراف
	ونقل .	٢٥٥٠	نقر واشترك بالجرائد ومشتري
١٤٢٢٠٠	كساء وملابس وتجهيزات		كتب .
٥٣٤٥٠	أغذية وتعينات	٤٠٠٠	مشتري أسمة ولوازمها
٨٣١٥٠	توريدات عمومية وأدوية	٢٧٢٨٠	مشتري ركائب وعليق
	وآلات طبية .	١٧٥٠٠	مصروفات الباوران
٤٣٨٢٠	أثاث وترميمات جزئية	٩٣١٠٠	مصروفات متنوعة وأدوات
٤٤٩٦٠	وقود		نظافة .
٦٢٣٥٠	صيانته وترميم	٩٢٠٠٠	أجور .
٣٦٠٠	مياه وأنارة وكسح	٧٠٣٩٩٠	الجلة .

(١) صحيفة ١٦ من كتاب ميزانية الدولة ١٩٥٠ / ٥١ .

وهكذا نو أنينا على تفصيلات هذا الباب من أبواب الميزانية في جميع الوزارات والمصالح وأوجه الانفاق الأخرى المسننا مقدار الانفاق بسخاء وبذخ على بنود كان من الممكن ضغط معظمها أو حذفها ، وانفاق غير رشيد ، أقل ما يقال عنه إسراف في السكاليات وتقطير بلغ درجة الشح على الضروريات .

وقد كان التبذير والانفاق غير المجدى هو الظاهرة البارزة خلال جميع سنوات ذلك العهد الغابر ، وأرى من الأوفق ذكر بعض أقوال أحد النواب^(١) في هذا الموضوع على سبيل المثال :

« تعالوا معى نلق نظرة سطحية على المصروفات العامة . . . التى تقدر بنحو ٦٣ / من إيراد الدولة تصرف فى مرتبات ومصاريف كهرباء ومياه وأجر بيوت وبدل سفر وكساوى . أى فى عمل غير مجد ولا منتج فى حد ذاته ... »
« إننا نجد التبذير بالغاً أقصى حد إذا قارنا حالتنا بحالة البلاد الأخرى .

المباهاة والتفاخر والتظاهر بالأعمال على حساب ميزانية الدولة :

ثم يأتى حضرة النائب المحترم على نقطة ضعف فى نفوس المسؤولين عن ذلك العهد وهى حب المباهة والتفاخر والتظاهر ، على حساب ميزانية الدولة ودافعى الضرائب كما يتبين من الفترة الآتية فى أقواله : « تطلب وزارة الأشغال فوق ذلك مبلغ ١٥٠ ألف جنيه لتوسيع شارع الأهرام . ولا أدرى هل ضاق ذلك الشارع بحالته الحالية على السياح ؟ إنه لم يضق ، ولكن حب الظهور والمظمة هو الذى يدعو إلى توسيع بعض الشوارع وإنشاء البعض الآخر ليقال أن الشارع القلائى أنشىء فى عهد فلان أو فلان » .

عدم النضوج السياسى والإسراف فى الانفاق :

ويستمر حضرة النائب المحترم ، فى سرد بيانه ، ليثبت ظاهرة خطيرة أخرى

(١) بعض أقوال النائب المحترم السيد حسين يوسف عامر صحيفة ٨٩٧ من مجموعة مضابط الانعقاد العادى الثانى للهيئة النيابية جلسة ٥ مايو سنة ١٩٢٧ — وذكرت لها حسب تسلسل ورودها وإنما سردتها حسب العناوين والحقائق التى أردت إثباتها والاستشهاد بكلمة النائب بخصوصها .

وهى ظاهرة عدم النضوج السياسى التى انصف بها كثير من المسئولين من سياسة ذلك العهد بقوله : « كنا نود أن يكون للحكومة سياسة إصلاح عامة مشربة بروح وطنية أهلية ، فتسمي إلى ما يفيد حقيقة فى حدود مقدرتنا المالية بدون تبذير ولا إسراف .

» ماذا يكون جوابنا لو سألنا أحد دافعى الضرائب : لماذا تدفع الحكومة المصرية ٢٧٠٠ جنيه لمتمدها فى أمريكا أجره مسكن ، مع أن أسبانيا وهى أرقى وأغنى منا ولسنا مثلها أحراراً لا تدفع إلا ١٢٠٠ جنيه ، كما أن دولة الفرس لا تدفع إلا ٦٠٠ جنيه . بل ماذا يكون جوابنا إذا سئلنا لماذا ندفع مرتبات لممثلينا السياسيين كما تدفع أغنى الدول فى العالم كإنجلترا .

« غريب أن ننافس تلك الدول الغنية فى مصاريفها وبدل سفرها .

» لقد أعجبني ما ذكرته لجنة الخارجية فى تقريرها من أن هذا الإسراف بدلاً من أن يفيد سيؤخذ دليلاً على عدم نضوجنا السياسى » .

انعدام العدالة الاجتماعية : وأخيراً ، يأتى النائب الفيور على نوع من المساواة البغيضة والخطيرة أيضاً - والتى ذكرتها فى أكثر من مناسبة - وهى عدم وجود سياسة إنفاق تحقق ولو درجة واحدة من درجات العدالة الاجتماعية ، التى تعتبر ضرورة للصالح العام ، ولصالح الوطن فيقول : —

« لقد نالت القاهرة والمدن الكبيرة حقها من العناية فيجب أن نوجه اهتمامنا إلى الفلاحين فنمضى بتعليمهم ونحسن صحتهم ونعمل على إصلاح الطرق الزراعية وإنشائها » . « كنا نود أن يكون للحكومة سياسة إصلاح عامة مشربة بروح وطنية ... والذى أرجوه أن يتغير هذا الحال فى المستقبل وأظن أن ذلك من صالح النظام الدستورى نفسه لأن الفلاحين - وهم الأغلبية الكبرى - حينما يرون أنهم لا يزالون على حالتهم الأولى وبرون أن الأمور لا تزال تسير فى مجراها القديم لا يجدون أى مبرر للاهتمام أو الفرع بهذا الدستور الذى لا يعود عليهم منه إلا لبعض المظالم والتمسقات فى الانتخابات وغيرها .

« إن المسألة ليست مسألة شفقة أو عدالة فحسب بل هي فوق ذلك مسألة نظام البلاد وصالحها في المستقبل ... »

هذا مثل من آلاف الأمثلة التي تدل على انعدام العدالة الاجتماعية في جميع سياسة حكومات ذلك العهد . ولقد أتيت على ذلك في بحث الانتاج الزراعى والصناعى والتجارى ولا يفوتنى بهذه المناسبة أن أستشهد بكلمة أخرى لأحد الرجال المسئولين عن سياسة ذلك العهد الغابر ، والتي وصف فيها حالة سكان الصحراء ، وصفا يجعل المرء يحكم بعدم وجود أى نوع من العاطفة الإنسانية لدى بعض من كان بيده مقاليد الأمور فى تلك الأيام فيقول حضرته (١) : —

« ... ولقد أتى على الصحراء حين من الدهر لم تمسسها يد الإصلاح فأصبحت خراباً يباباً ، قفراء جرداء ، بعد أن كانت فى عهد الرومان يانعة زهراء ، زاهية خضراء . وبات أهلها وقد كتبت عليهم المسبغة والتربة وضربت عليهم الذلة والمسكنة ، وأصبحوا فى حاجة إلى عون الممينين .

ووقفنا على حالة سكانها ، فأرتنا هذه الزيارة ماحق بالقوم من فقر وهوز وفاقة ، وبؤس وجوع وخصاصه ، وما حل بأرضهم ومحصولهم من بور لقله الأمطار ... » ولا أدرى بعد ما أوردت من استشهاد ، ورد على لسان بعض المسئولين ، يصفون بأنفسهم حالة كثير من سكان مصر ، أيجاد لنا أحد بعد ذلك ، ويدعى أن العدالة الاجتماعية كان لها وجود فى تلك الأيام المظلمة ... !؟

خامساً — الأعمال الجبرية :

ومخصصات الأعمال الجديدة تأتى فى الميزانية تحت عنوان الباب الثالث ، ومراجعة بيان مصروفات أبواب الميزانية المختلفة الوارد بصحيفة ١٦٨ ترى أن الملايين الجديدة خصصت فى ميزانية كل سنة لهذا الباب ، فخصص بميزانية ١٩٤٨ / ٤٩ للأعمال الجديدة ١١٦ ٨٠٩ ٣٦ رجبها وفى سنة ١٩٤٩ / ٥٠ خصص ٦١٤ ٦١٤ ٥٤ رجبها أما فى ميزانية ١٩٥٠ / ٥١ فاعتمد للباب نفسه ٧١٥ ٨٣٧ ٥٥ رجبها وإذا راجعنا مخصصات هذا الباب فى الميزانيات السابقة من سنة ١٩٢٢ حتى

(١) كلمة للسيد المحترم وزير الحربية والبحرية سابقاً منشورة بصحيفة ٢٢٨ فى المجلد الأول من مجموعة محاضر الانعقاد العادى الثانى لمجلس النواب فى جلسة ٢٩ فبراير ١٩٣٢ .

سنة ١٩٥٢ لوجدنا أن المبالغ التي اعتمدت له كانت دائماً تتراوح حول معدل سنوى ٢٥ ٪ تقريباً من مجموع الميزانية . وإذا علمنا أن مجموع مخصصات المصروفات لميزانيات الدولة من سنة ١٩٢٢ حتى سنة ١٩٥١ بلغ ١٨٨٦ مليوناً من الجنيهات تقريباً ، وأن ٢٥ ٪ من هذا المجموع مقداره نحو ٤٧٢ مليوناً من الجنيهات لظهر مجموع ما خصص للأعمال الجديدة خلال تلك المدة . وهو مبلغ لو حسن استغلاله وأنفاقه لحول كثير من الأراضي الصحراوية بمصر إلى جنت خضراء ، ولجعل البلاد تجمع بين الصناعة والزراعة على أحدث نظام ، والعمل على قيام انتماش اقتصادى وتجارى كبير ، مما يزيد الثروات القومية ويعمل على رفع مستوى معيشة المواطنين . ومما يجعل البلاد ذات مكانة مرموقة بين دول العالم ، وذلك لما بها من إمكانيات وموارد طبيعية معظمها لم يمسسها يد مصلح خلص ولا يد بناء بصير .

ولو رغبت في الإتيان بالأمثلة المتنوعة عن تفصيل هذا النوع من المصروفات لوقفنا على أمور كثيرة ، تثبت المساوىء الكثيرة التي اتسمت بها سياسة الإنفاق الحكومى خلال ذلك العهد الغابر وأكتفى بذكر الأمثلة الآتية : -

مخصصات الأعمال الجديدة بدويان الملك السابق : وبالرجوع لميزانيات السنوات الثلاث التي استشهدت بأرقامها نلاحظ تفصيلات بند الأعمال الجديدة « أنظر صفحة ١٨٠ » (١) .

هذا هو تفصيل الأعمال الجديدة في ديوان الملك السابق وهو يشير إلى الزيد سنوياً من شراء السيارات ولوازم اليخوت ونحو ذلك من الكماليات . وهذا يدل على أن مخصصات الأعمال الجديدة ، هي مخصصات لشراء كاليات جديدة ، ولم تصرف في عمل إنتاجى يزيد من إنتاج هذا الديوان ، أو من إنتاج البلاد التي تصرف على هذا الديوان . ولا أدري لماذا سميت هذه المخصصات بالأعمال الجديدة ، وهل إذا قام الفرد منا بشراء بدلة أو سيارة (إذا كانت حالته تسمح بذلك) هل يعتبر هذا أعمال جديدة قام بها المرء ؟ !

مخصصات الأعمال الجديدة بوزارة الخارجية : وإذا انتقلنا لبحث هذه المخصصات

(١) ميزانية الدولة صحيفة ٣٧ لسنة ١٩٤٨ / ٤٩ ولسنة ١٩٤٩ / ٥١ صحيفة ٣٦ ولسنة ١٩٥٠ / ٥١ صحيفة ٣٦ أيضاً .

مخصصات الأعمال الجديدة بديوان الملك السابق بالجنابات المصرية

التفاصيل	١٩٥٠ ٥١	١٩٤٩ ٥٠	١٩٤٨ ٤٩
(الحرس) لشراء سيارات وموتوسيكلات وجهازات طبية	٩٥٠٠	٩٥٠٠	١٤٥٠٠
(البوليس) « « « « وأدوات	٤١٠٠	—	٣٥٠٠
(اليخوت) لشراء لوازم لليخوت وآلات أجهزة طبية (كانت تسمى البحرية في بعض السنوات)	٢٥٤٥٠	٦٣٠٠	١٠٠٠٠
(السيارات) لشراء واستبدال بعض السيارات والأدوات	٣٠٠٠٠	٢٣٥٠٠	٢٠٠٠٠
(السيارات) لإنشاء محطة تشعيم للسيارات بجراج قصر رأس التين	—	—	٢٠٠٠
(الركائب) لإنشاء سيارات وخيام للاسطبلات والمعسكرات وعربة آلات وأطقم للمركبات	٨٢٥٠	١٢٠٠٠	٨٠٠٠
(القصور) لإنشاء لوازم ضرورية للقصور الملكية	١٣٠٠٠٠	٤٨٦٠٠	٧٠٠٠٠
مجموع مخصصات الأعمال الجديدة	٢٠٧٣٠٠	٩٩٨٠٠	١٢٨٠٠٠

في وزارة الخارجية لوقفنا على مدى إنتاجية هذا الإنفاق .

مخصصات الأعمال الجديدة بوزارة الخارجية بالجنابات المصرية (١)

التفاصيل	١٩٥٠ ٥١	١٩٤٩ ٥٠	١٩٤٨ ٤٩
إعانة على ذمة إنشاء مسجد ومعهد في واشنطن .	٥١٥١٣	١٠٢٠٠	—
لشراء آلات الرموز السويدية	٤٩٨٧	١٢٠٠٠	٦٠٠٠
« السيارات اللازمة لبعض الهيئات التمثيلية .	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٦٦٠٠
للدعاية في الخارج (ولإنشاء مكاتب صحافية بالهيئات التمثيلية ١٩٥٠/٥١)	١٧٥٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
لإصلاح سراى بيبك باستامبول	—	—	١٥٠٠٠
لبناء طابق ثالث للسفارة المصرية بواشنطن	١٧٥٠٠	—	—
لاستبدال أجهزة جديدة بالأجهزة الحالية في سفارة باريس	١٦٠٠	—	—
المستحق للشركة العقارية العربية عن المدة من ١٥/٨/١٩٤٧ - ٣١/١٢/١٩٤٨	—	٢١٠٠٠	—
المجموع	٢٥٣٦٠٠	٧٦٢٠٠	٥٧٦٠٠

(١) ميزانية ١٩٤٨/٤٩ صحيفة ٥٩ وميزانية ١٩٤٩/٥٠ صحيفة ٥٥ وميزانية ١٩٥٠

٥١ صحيفة ٥٥ .

من هذا البيان لم أستطع العثور على مبلغ خصص لعمل جديد مثمر . وإنما كلها مبالغ خصصت بسخاء على أبواب المظاهر الكاذبة ، التي أساءت لسمعة البلاد أكثر مما أفادت . وهل كان يجهل العالم الخارجى حالة الفلاح والعامل وكثير من أفراد الطبقة للتوسطة أيضاً ، من فقر ومرض وجهل وبؤس ، حتى إذا رأى هذا التبذير على الكليات والمظاهر ، لاستنتج لأول مرة سوء توجيه الإنفاق الحكومى ، والتبذير الشديد على الكليات .

أما لو طلبنا من أخصائى تقدير هذه النفقات على أساس فنى ، لتبين مقدار الإنفاق غير الرشيد . فمثلاً خصص لإصلاح سرائى بيك باستامبول ١٥٠٠٠ جنيه فى ميزانية ١٩٤٨/٤٩ وهو مبلغ يكفى لبناء «سرائى» . كما تسكف بناء طابق ثالث للمسفارة المصرية بواشنطن ١٧٥٠٠ جنيه وهو مبلغ يكفى لبناء مساكن شعبية لحوالى أكثر من مائة أسرة ببلادنا ، بدلا من أن نترك العمال والفلاحين وغيرهم معرضين للمراء ويسكنون الأكواخ ، مما ورد تفصيله سابقاً . والسكن فى نظر المسئولين أن مثل هذا الطابق الثالث أمر ضرورى جداً ، وإن لم يتم فهذا له أخطاره الجسيمة ٦ ! ومبلغ آخر بلغت النظر وإن كانت جميع المبالغ تلفت النظر وهو تخصيص ٣٠٠٠٠ من الجنيهات للدعاية فى الخارج فلا أدري أى نوع من أنواع الدعاية قامت به هذه الوزارة خلال تلك الفترة ؟ ولم تك أحسن دعاية هو إصلاح حالتنا الداخلية ؟ والقيام بالإصلاح الاجتماعى والاقتصادى الشامل ومحاربة الفساد الحكومى وغير الحكومى ... ؟

البحث الملكى المحروسة :

ذلك اليخت الذى كان له قصة فى محكمة الثورة^(١) . وأن قصته لتذكر المرء بقصص اليخوت المسجورة التى نسمع عنها فى بعض الأقاليم الخيالية . فلقد بلغ الاعتماد المفتوح فى ميزانية سنة ١٩٤٩ لأصلاح هذا اليخت ٣٥٠.٠٠٠ ر. جنيه^(٢) . على ألا يصرف منه شيء إلا بموافقة مجلس الوزراء وبعد

(١) يمكن مراجعة محاضر محكمة الثورة للوقوف على قصة هذا اليخت العجيب .

(٢) ميزانية ١٩٤٩/٥٠ صحيفة ٧٩٧ .

تقديم تقرير للمجلس من خبراء عالميين جدد للنظر في صلاحية شراء يخت جديد أو إصلاح اليخت القديم - ويقدر المبلغ اللازم لتتميم هذا الإصلاح فيصل إلى ٨٣٠.٠٠٠ ر. (١) . جنيه ويفتح اعتماد في ميزانية سنة ١٩٥٠ لهذا الغرض قدره ٤٩٠.٠٠٠ ر. جنيه . وهكذا تقدر المبالغ الباهظة وتفتح الاعتمادات السخية لأعمال زخرفية كالية لهذا اليخت بينما الأعمال الإنتاجية والتي يعم خيرها على ٢٢ مليون نسمة أمر ثانوى بالنسبة لميزانية الدولة وفي نظر حضرات المسؤولين السابقين .

خفض مصروفات الاستثمار المنتج لموازنة الميزانية : وهى ظاهرة من أخطر الظواهر أيضاً . وهى اتباع سياسة ضغط مصروفات الاستثمار المنتج لموازنة الميزانية . والأمثلة على ذلك كثيرة ، فالمصروفات الفعلية خلال السنة المالية ٥١/١٩٥٠ تقل بمقدار ٣٠ مليون جنيه تقريباً عن التقديرات الواردة بالميزانية ، وذلك يرجع إلى التراخى فى مشروعات الري والفسلح والسكك الحديدية وتوليد الكهرباء وغيرها من المشروعات الإنشائية التى تدخل فى الباب الثالث بالميزانية . وبمراجعة بيان مخصصات أبواب الميزانية المختلفة الوارد بصحيفة ١٦٨ نجد أن ماخصص للأعمال الجديدة (الباب الثالث) بلغ أكثر من ٥٩ مليون جنيه ، غير أنه لم يصرف من هذا المبلغ سوى ٣٩ مليوناً من الجنيهاً تقريباً أى بنقص قدره ٢٠ مليون جنيه ، ولكن لم تضغط المصروفات العامة إلا بحوالى ١٠ مليوناً من الجنيهاً . وهذا يثبت عدم الاهتمام بالإنفاق المثمر المنتج ، حتى ولو خصص له فى الميزانية اعتمادات .

مشروع السنوات الخمس : وتبرز هذه الظاهرة ، فى سياسة الإنفاق الحكومى طوال تلك الفترة من فترات ذلك العهد ، وأمثلة ذلك كثيرة ومتعددة ، أذكر منها ما يخص مشروع السنوات الخمس .

فلقد صدر فى عام ١٩٤٦ قانونان باعتماد مبلغ ٢٦٢ مليون جنيه لمشروع السنوات الخمس الذى تقرر فى تلك السنة ثم وصل رقم الاعتماد إلى ٣٥٦ مليون جنيه . والآنى بيان بتكاليف مختلف المشروعات حول هذا المنهاج :

(١) ميزانية ٥١/١٩٥٠ صحيفه ٨٤٤ .

تكاليف مشروعات الخمس بآلاف الجنيهات^(١)

المشروع	التكاليف	المشروع	التكاليف
مياه الشرب	٣٢٥٠	ردم البرك	٢٠٠٠
تجديدات السكك الحديدية	٤٧٠٨	مشروعات وزارة الزراعة	١٧٥٦
الطرق	٤٦٥٠	تسككة تقوية قناطر اسنا	١٧٥٠
قناطر أدينا	٣٥٠٠	اشترك الحكومة في رأس مال البنك الصناعي	٧٦٥
مباني مدينة العمال	٣٤٥٠	مشروعات أخرى	٧٧٧٥
المجاري	٢٠٤٠	المجموع	٣٥٦٤٤

وقد رصد لتففيذ هذا المشروع المفيد ، خلال السنوات الأربع التي تبدأ من سنة ١٩٤٦/٤٧ وتنتهى في ١٩٤٩/٥٠ مبلغ ٣٧ مليوناً من الجنيهات . ولكن ما أنفق بالفعل لم يزد على ١٨ مليوناً من الجنيهات . أما في تقديرات ميزانية الدولة عن السنة المالية ١٩٥١/٥٢ فكان يتضمن مشروع تلك الميزانية ، مبلغ ٤٩١٥٠٠٠ جنيه لتكملة الأعمال الخاصة ببرنامج السنوات الخمس ، ولكن حذف هذا الاعتماد في قانون ربط الميزانية وذلك بقصد ضغط المصروفات وتخفيض العجز المنتظر .

والآتي بيان آخر^(٢) لأحد رجال المال على وجود هذه الظاهرة الخطيرة :

«... وكانت المصروفات الفعلية خلال السنة المالية ١٩٥٠/٥١ تقل بمقدار ٣٠ مليون جنيه تقريباً عن التقديرات الواردة بالميزانية . ولا يرجع ذلك إلى ضغط المصروفات العامة بقدر ما يرجع إلى التراخي في تنفيذ مشروعات الري والتسلح والسكك الحديدية وتوليد الكهرباء وغيرها من الأعمال الإنشائية التي تدخل في الباب الثالث من الميزانية ، ولطالما أشرنا إلى تلك الظاهرة في السنوات السابقة . وقد بلغت اعتمادات هذا الباب في ميزانية ١٩٥٠/٥١ قرابة ٥٩ مليون جنيه لم

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المجلد الثاني — العدد الثاني صحيفة ٩٦ .

(٢) تقرير مجلس إدارة البنك الأهلي المقدم للجمعية العمومية العادية للمساهمين في جلسة

يصرف منها سوى ٣٩ مليون جنيه أى بنقص قدره ٢٠ مليون جنيه . ومن ذلك يتضح أن موازنة الميزانية إنما تم عن طريق خفض مصروفات الاستثمار المنتج .

الاعتمادات الإضافية : ظاهرة أخرى غريبة انفردت بها - للأسف الشديد ، الميزانية المصرية ، وهى ظاهرة الاعتمادات الإضافية . فلا يكاد البرلمان ينتهى من إقرار الميزانية ، حتى تنهال عليه الاعتمادات الإضافية ، التى تبلغ فى بعض السنوات نسبة كبيرة من المصروفات . وهى ظاهرة تنبئ عن مدى الخطأ فى التقدير ، أو عدم اتباع الدقة فى تقدير ميزانية البلاد ، التى تظل جميع الوزارات والمصالح تعالج تقديرها ، ما يقرب من ثلث سنة تقريباً .

خطوات هزيلة حول تنمية الإنتاج القومى : وهكذا كانت تحطو البلاد خطوات هزيلة وضعيفة ومتردة ، نحو تنمية الإنتاج القومى ، وذلك بتخصيص مبالغ ضئيلة لمصروفات الاستثمار المنتج . وحتى هذه المبالغ التى تعتمد لهذا الوجه الثمر من أوجه الانفاق ، لا يتم صرفها جميعاً ، ولا مانع من حذفها نهائياً ، إذا دعت الحاجة لذلك^(١) . أما ما يعتمد المصروفات السكالية فهذا بند من المصروفات لا يمكن ضفطه أو حذفه ولو أدى ذلك إلى عجز الإيرادات عن المصروفات فهذا المعجز ممكن تسويته من الاحتياطي العام « الذى سيأتى ذكره حالا » .

الضمان الاجتماعى :

ولقد بدأت مصر بدراسة هذا المشروع الإنسانى النبيل سنة ١٩٥٠ وتمت دراسته على يد أخصائيين وخبراء مصريين وغير مصريين . ثم أخذت مصر بهذا النظام ، الذى امتدحته الصحف الأجنبية على أنه أول مشروع من نوعه فى الشرق . أما الحكومة التى قامت بتنفيذه فقد باهت به الحكومات التى سبقتها ، واتخذت منه مفخرة ودعاية تحت قبة البرلمان وخارجها . والحق يقال إنه مشروع اجتماعى له آثاره الحسنة . وهو ينص على « حق كل فرد فى المجتمع ، فى الضمان الاجتماعى فى حالات التعمطل والمرض والمعجز والترمل والشيخوخة ، ليعيش فى مستوى معقول

(١) كما جذف مبلغ ٩١٥٠٠٠٠ ر؛ لتكملة الأعمال الخاصة ببرنامج السنوات الخمس التى ذكر سابقاً .

من المعيشة الأدبية ويتحرر من العوز والفاقة .
وانداس تبشرنا جميعاً خيراً بهذا الخطوة المباركة . وبهذا المبدأ الذى أقره المشرع ،
مبدأ مسؤولية الدولة عن ضمان حد أدنى من الحياة للمواطنين وإعالتهم عندما
لا يجدون لهم عائلاً ، ووقفنا - خلال شرحنا الأوضاع الاجتماعية السابقة
ووصف حالة كل من المزارعين والعمال ، والطبقة السكادحة من أبناء هذا
الشعب - على مدى مستوى المعيشة المنخفض الذى يحيا فيه هؤلاء جميعاً ، فما بالك
بمستوى معيشة المعجزة والأرامل والشيوخ والمطلين ومن إليهم .

مشرع اجتماعى أبتر :

غير أننى أرانى أسجل هنا - والأسف يملأ جوانبى - أن هذا المشرع
كان مشروعاً أبتر أيضاً - كمادة المشروعات التى قامت بها حكومات ذلك العهد
الماضى - ولم يتحقق منه الآمال العريضة التى تغنى بها من احتضنوه ، ولم تك نتيجته
إلا إرهاب ميزانية الدولة ببضعة ملايين من الجنيهات ذهب معظمها كمرتبات
الموظفين القائمين على تنفيذ المشروع ، وظل كثير من مستحقى الضمان الاجتماعى
على حالتهم من العوز والفاقة والضعف .

المعجز فى الميزانية وتسويته من الاحتياطى العام : ومع وجود هذا
الاحتياطى^(١) ، الذى يبعث على الطمأنينة ويوجد الثقة فى ميزانية الدولة ، هذا من

(١) بيان تطور الاحتياطى العام من سنة ١٩٣٩/٤٠ إلى سنة ١٩٥٠/٥١ .

السنة	مقدار الاحتياطى العام	الزيادة + أو النقص -	السنة	مقدار الاحتياطى العام	الزيادة + أو النقص -
٤٠/١٩٣٩	٢٤,٩٥٤,١٥٩	- ١,٧٦٥,٨٢٦	٤٦/١٩٤٥	٦٧,٨٠٤,٤٨٧	+ ٨,١٩٤,٨٨٧
٤١/١٩٤٠	٢٨,٩٦٠,٣٦٣	+ ١,١٨٨,٦٠٥	٤٧/١٩٤٦	٧٢,٥٢٠,١٧٤	+ ١,٥٢٠,٣٠١
٤٢/١٩٤١	٣٣,٠٨٥,٢٢١	+ ٦,٣٢٣,٢٥٩	٤٨/١٩٤٧	٧٦,٤٢٣,٧٦٤	+ ٣,٩٠٣,٥٩٠
٤٣/١٩٤٢	٤٢,٢٦١,١٣١	+ ٩,١١٢,٣١٤	٤٩/١٩٤٨	٨٢,٥١٨,٦٩٧	+ ٦,٠٩٤,٩٣٣
٤٤/١٩٤٣	٤٨,٤١٦,٧٠٠	+ ٥,٨٣٥,٥٦٦	٥٠/١٩٤٩	٨٠,١٦١,٥٢٥	- ٢,٣٥٧,١٧٢
٤٥/١٩٤٤	٥٧,٠٧٣,٧٣٦	+ ٩,٦٥٧,٠١٦	٥١/١٩٥٠	٧٥,٣٧٢,٠٢١	- ١,٧٨٩,٥٠٤

جهة ، ومن جهة أخرى ، يعتبر لحد ما ، مال جامد غير مستثمر ، يجب أن يستغل .
في زيادة الانتاج القومى وتنمية الثروة القومية ، الأمر الذى يزيد في إيرادات الدولة
وينعش الحالة الاقتصادية ويرفع مستوى معيشة الشعب . ومع هذا كله نجد أن
هذا الاحتياطى لم ينج من عبث العابثين ، وتعتمد إليه أيادى بعض رجال الحسك
في ذلك العهد للاستثمار في زيادة الثروة القومية كما قيل ، وكما كان يجب أن يتبع
ولمّا لإنفاقه في أوجه الإنفاق غير المثمر ، وعلى النحو الذى ذكر سابقاً . وإليك
بيان ذلك بالأرقام .

ورد في كتاب ميزانية الدولة المصرية لسنة ١٩٥٠/٥١ بخصوص الاحتياطى
العام بصحيفة (م) ما يأتى :

المأخوذ من الاحتياطى :

{ لتنفيذ الجزء الخامس سنة ١٩٥٠ — ١٩٥١
من برنامج السنوات الخمس .
لسداد العجز في الميزانية
المأخوذ من حصيلة القرض للمصروفات الإضافية .
لقوات الدفاع المصرية .

ميزانيه سنه ١٩٤٩	ميزانيه سنه ١٩٥٠
جنيه	جنيه
١٢٣٩٧٧٨٠	١٠٣٣٩٣٠٠
١٣٧٥٠٠٠٠	١٤٧٠٠٠٠٠
٣٥٠٠٠٠٠	—
٢٩٦٤٧٧٨٠	٢٥٠٣٩٣٠٠

أما عن تنفيذ برنامج السنوات الخمس ، فقد وقفنا على الخطوات البطيئة التى
تمت في تنفيذ هذا المساج . وأما غرض سد العجز في الميزانية ، فلم يكن هناك ما يبرر
لزيادة المصروفات وتضخمها على هذا النحو ، سوى إذا كنا نسلم أن الإنفاق
في السكاليات والإمراف في عدد الموظفين وفي الإنفاق على ملحقات الوظيفة ،
وعلى صاحب العرش ونحوه حسب ما ورد بمضه سابقاً ، نسلم بأن الإنفاق في هذا
كله من مبررات زيادة المصروفات .

ولو التمسنا مرجعاً آخر ، للوقوف على مدى العبث في هذا المال الاحتياطى
وإنفاقه في غير مشروعات الإصلاح والتعمير والإنتاج ، لرأينا جميع المراجع

والاحصائيات تثبت ذلك وإليك ماورد في أحد هذه المراجع^(١) :
 « أسفرت نتائج حساب السنة المالية قبل الماضية (١٩٥١ / ٥٢) عن عجز
 زعمى يبلغ حوالى ثمانية وثلاثين مليوناً من الجنيهات ، إذ بلغت الإيرادات قرابة
 ١٩٣ مليون جنيه بينما بلغت المصروفات نحو ٢٣١ مليوناً » .

الضرائب

عدم العدالة فى أنظمة الضرائب : ولمواجهة التبذير والإسراف فى سياسة
 الإنفاق الحكومى ، فرضت على البلاد تشريعات ضرائبية مختلفة ومتنوعة مباشرة
 وغير مباشرة . جميعها ترمى إلى زيادة العبء على الفقراء أو صغار الملاك الزراعيين
 والعقاريين وصغار التجار وأصحاب الدخول المحدودة ونحوهم . وأذكر القراء بمهد
 جباية ضريبة الأراضى الزراعية « بالسكر باج » وهو نظام تعمسفى غير عادل .
 وعند ما تقرر فى عهدنا الحاضر ، بموجب قانون الإصلاح الزراعى ، أن تحدد
 إيجار الأرض الزراعية وقيمتها على أساس نسبة تستند إلى الضرائب المقررة ،
 ندم أصحاب الاقطاعات الزراعية حيث لا ينفع الندم ، على ما بذلوه من توسط لدى
 حكام ذلك العهد الغابر لتخفيض ضريبة أقطاعاتهم وجعلها ضريبة إسمية . الأمر
 الذى جعلهم يفقدون بعض ما اكتسبوه دون وجه مشروع ، فأجرت أطيانهم
 بثمان قليل وبيعت أراضيهم بأثمان قليلة أيضاً « وتلك كانت عاقبة الظالمين » .

ضرائب غير مباشرة يقع عبئها على كل من الفقير والغنى :

هنا من ناحية ضرائب الأطيان الزراعية ، التى قدرت بنسبة مرتفعة على
 أراضي صغار ومتوسطى المسكنية ، وقدرت بنسبة زهيدة « اسمية فى أغلب الأحيان »
 على أراضي المحظوظين من رجال الإقطاع . أما بقية الضرائب ، فعظمها كانت
 ضرائب غير مباشرة ، يتساوى فى تحملها كل من الغنى والفقير ، الأمر الذى
 ينافى أقل قواعد العدالة . بل كثير من الضرائب الجركية ، التى كان الغرض منها
 حماية صناعة أصحاب المصانع ، كان يتحملها الفقير ، ويستفيد رجال الأعمال .

(١) صحيفة ٢٥١ — الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية ١٩٥٢/٥٣ .

والصناعات منها بطريق غير مباشر بواسطة هذه الحماية . « وإنها لقسمة ضيزى »
نفر فقير يمثل الغالبية العظمى من الشعب يدفع الضرائب . ونفر متيسر يمثل القلة
القليلة من أصحاب المصانع ورؤوس الأموال ، يزداد ربهم ، ودخلهم بفضل ارتفاع
الأسعار الناتج من هذه الحماية الجركية . وإليك بياناً إحصائياً يوضح إيرادنا من
الضرائب المباشرة وغير المباشرة لبعض السنوات خلال ذلك العهد التى تلت
مما سموه إصلاح نظام الضرائب سنة ١٩٣٨ .

بيان بإيرادات الدولة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة بملايين الجنيهات

السنة	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة	السنة	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة
٤١/١٩٤٠	٩	١٦	٤٦/١٩٤٥	٢٠	٣٦
٤٢/١٩٤١	١٠	٢١	٤٧/١٩٤٦	١٩	٤٩
٤٣/١٩٤٢	١٨	٢٢	٤٨/١٩٤٧	١٦	٤٨
٤٤/١٩٤٣	٢٠	٢٤	٤٩/١٩٤٨	٢٢	٦٠
٤٥/١٩٤٤	١٩	٣٧	٥٠/١٩٤٩	٤٧	٧١

وهكذا نلاحظ أن الضرائب غير المباشرة كانت دائماً أكثر من الضرائب
المباشرة وقد بلغت الأولى التى يقع معظم عبئها على الفقراء سنة ١٩٤٨ ما يقرب
من ثلاثة أمثال الضرائب المباشرة .

التعسف الشديد فى نظام جمع الضرائب :

وربما يظن القارئ أن التعسف فى جمع الضريبة وعهد استخدام الجبلد (والكرباج)
قد انتهى . والحقيقة أن نظام التعسف ظل قائماً فى كثير من الحالات حتى هاية
فترة ذلك العهد . رغم عدم استخدام طرق التعذيب الجسمى التى كانت معروفة ،
وانما استخدموا طرقاً أخرى للتعذيب ، وهى الاستيلاء على ما يتمكنوا من أموال
الناس حتى ولو كان قوتهم الضرورى ، وذلك لجمع أموال الدولة التى تنفق فى سفه
وأسراف وتبذير ، على ملك طائش أو على الحكام ومحاسيهم وأعوانهم وأصهارهم .
فأى نظام جائر أشد من هذا النظام ، وأنى لأمسك عن ذكر كثير من الحوادث

لضيق المقام ، ولكنها الحقيقة المؤلمة لا تخف على الجميع . فالشكل قد أصابه مسه ،
من ظلم رجال ذلك العهد .

ايجاد موجات من السخط والاضطرابات في معظم طبقات المجتمع ، مما جعل

المفكرون والعاملون بيوطن الأمور يتنبشون بقرب وقوع عاصفة قاسية تعمل على
اعادة نوع من العدالة الاجتماعية ، كما ذكرت سابقاً وأذكر لاحقاً .

التحارب والتهرب من دفع الضرائب : ومن آثار التبذير في الإنفاق - كما

ورد - ومن آثار تفشي الظلم الاجتماعي أيضاً ، نرى أن دافعي الضرائب كانوا يتحاربون
على جبهة الضريبة بالطرق المتنوعة ، لكي يدفعوا من دفعها أو يدفعون أقل مما يمكن
منها . وذلك لأنهم يعلمون علم اليقين أن هذه الأموال التي تؤخذ منهم باسم الدولة ،
إنما تؤخذ لتنفق بسخاء لأرضاء شهوات ملك فاجر ، أو لتبعثر ذات اليمين
وذات الشمال ، على المحسوبين والأنصار من أهل السوء وأهل التملق وغيرهم ...
الأمر الذي وقد في نفوس الممولين جميعاً دون استثناء ، بغض وكراهية مقاصلة نحو
دفع أى مبلغ لخزانة الدولة . ومما جعل مشكلة الجباة وموظفي الضرائب شاقة ،
ومما عرضهم لسكتير من تعنت الممولين ، ولسكتير من الأهانات أيضاً ، وأصبحوا
فئة منبوذة من جميع الأشخاص الذين يدفعون الضرائب ...

الذاتية وتفشي الظواهر السيئة في المجتمع : أما في بلادنا ، فأخذت الظواهر

السيئة تتفشى في المجتمع نتيجة الظلم الاجتماعي ، ومن أخطر الظواهر الاجتماعية
التي لها كثير من المضار ظاهرة « الذاتية » التي لا يهتم فيها المرء إلا بمصالحه
الخاصة فقط ، ويضني بسببها على المصالح المشتركة بأى قسط من ماله أو جهوده
ووقته . وأن هذه الظاهرة لتعتبر من أخطر الأمراض الاجتماعية ، إذا تمكنت
من شعب حالت دون كل تقدم وسدت الباب في وجه كل خير عام .

ولقد ظهرت هذه الظاهرة السيئة بوضوح في مجتمعتنا ، خلال ذلك العهد
البائد ، وكان من ضمن أعراضها ، اتباع الطرق الاحتياطية للتهرب من دفع الضريبة
لأن الممول يرفض أن يساهم ولو بالقليل من أرباحه في المرافق العامة . لشعوره
بوجود هذا الظلم .

البحث السابع

الأمم كالأفراد تحصد ما زرعت وتجنّي ما غرست

ولقد حاولت وأنا أجول بين المراجع والإحصائيات ، التي أُمّى ، العثور على نواة واحدة صالحة ، يكون قد قام أحد حكام ذلك العهد ، بإبداءها أرض مصر الطيبة ، التي تحافظ عليها وترعاها . ولكني لم أوفق كثيراً أو قليلاً في ذلك . ولا أحسبني مغالياً إذا قلت أنهم لم يفرسوا أى نواة لبناء مستقبل مشرق لهذه البلاد . وهالتي خلال بحث الفصول السابقة ، كثير من المظالم والتصرفات التي أضاعت على الشعب ثروة كبيرة ، وجعلته في حالة يرثى لها .

وحاولت تحليل نفسية من استغلوا الشعب خلال تلك العهود المظلمة ، فإذا بهم مستعمرون جأرون وملوك مستبدون وحكام منافقون . جعلت الملك السابق المطرود يقول : « مصر ليس بها رجال ولكن بها طلاب حكم » .

وخلف هؤلاء وهؤلاء اقطاعيون يمتصون دماء الشعب ، ورجال أعمال ، جلهم من الأجانب ، يمتصرون أكبر قدر ممكن من الأرباح .

شبح الماضي البغيض : قلت في مقدمة هذا البحث ، أنه مرت على ليال كثيرة انقابت فيها أرق وانزعاج شديدين ، وذلك من شبح ماضٍ فسدي فيه الحُكام وأفسدوا ، وهم يدعون الإصلاح ، ويعوّهون على الشعب بكل سبيل « وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض ، قالوا إنما نحن مصلحون ، ألا أنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون » .

ما غرس لنا هذا الماضي :

قضت البلاد بعد أن نالت استقلالها ثلاثين سنة كاملة « من ١٩٢٢-١٩٥٢ » يحكمها ملك دستوري « اسما » وحكومة « برلمانية » . ولقد رأينا بالتفصيل

ما غرسه هؤلاء الحكام المتعاقبين لنا . فالإنتاج الزراعي كان نظامه شائناً عجيباً ، أملاك شاسعة في أيدي حفنة من المحظوظين من رجال الإقطاع . والأغلبية العظمى من الريف تعيش عيشة لا تليق ببشر موفور الكرامة .

فإذا انتقلنا للانتاج الصناعي رأينا كيف عمدت الحكومات المتعاقبة إلى تمويق المشروعات الإنتاجية وعدم تدمير موارد البلاد المتنوعة . لتبقى تحت رحمة الاستعمار وأعدائه . ثم ذكرنا حالة العمال الزراعيين والصناعيين وحرمانهم حقوقهم المادية والمعنوية وهم يمثلون الغالبية العاملة في الشعب .

وإذا تجولنا في ميداننا التجاري رأينا أثر تأخر وسائلنا الإنتاجية على نشاطنا التجاري ، رغم موقع مصر الممتاز الذي لا تجاريها فيه أية دولة من دول العالم . ثم وقفنا على مدى الاستهتار بسمعة البلاد في الداخل والخارج ، مما أثر على شرفنا التجاري .

أما ميزانية الدولة فقد علمنا سياسة الإنفاق غير الرشيد التي انتهجها هؤلاء الحكام ، وأن هذه السياسة كانت مغتة الداء والعلّة الكبرى في ضعف الإنتاج . وكانت سياسة خاطئة مهما إرضاء الأنصار والأعوان والخضوع لرغبات صاحب العرش ، والعمل بنصائح المستعمر .

هذا ما غرسه لنا حكامٌ ، حكموا البلاد ثلاثين سنة كاملة ، ثم تركوها لمُجبرين وأبعدوا عنها غير مُجبرين ، بعد أن أساءوا إليها وإلى شعبها الوادع الأمين . أبعدوا عنها وهم يبيكون على أيامهم الخوال ، نادمين على ما قدمت أيديهم . . . « كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم » .

زعموا أنها حكومات نيايبية : زعموا ذلك ، وحكموا باسم الشعب الممثل في البرلمان ، ولسكن أي برلمان ! ؟ برلمان رأينا أن جله من الأقطاع ، أو أصحاب الأعمال أو أهل الخطوة والمحسوبية أو المقربين لصاحب العرش أو لرجال الحكم !! وكنا نسمع تحت قبة البرلمان وعوداً خلافة في خطاب العرش وأقوالاً جميلة مطعمة ولسكن هناك فرقاً كبيراً بين القول والعمل : « ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه وهو ألد الخصام . وإذا تولى سعى

في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد .

حكام ذو وجهين : وهكذا كان كثير من حكام ذلك العهد يدعون أنهم من الشعب وهم يعلمون أنهم أعداء الشعب . وإنهم في الحقيقة رهن إشارة كل من المستعمر وصاحب العرش . يواجهون الشعب بأقوال — لا أفعال — ترضيه ويواجهون كل من المستعمر وصاحب العرش بأقوال — وأفعال — ترضيه أيضاً . وهم يعلمون أن المصلحتين متضادتين ومتضادتين وسرعان — وتلك سنة الله في أرضه — ما يظهر الخداع وينكشف المنافق ، ذو الوجهين ، فيسخط عليه الشعب ويعزله صاحب العرش ، ليحل محله منافق آخر وهكذا . . . » وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا ، وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا أنا معكم ، إننا نحن مستهزون » . عاشت البلاد بين فئة من الحكام المنافقين الخداعين . وإليك غير ما ذكرت بعض أمثلة لخداع بعض الحكام .

خداع حكام ذلك العهد الماضي للشعب

محمد علي أول رأس للأمة العلوية : رجل ولاه الشعب على بدزعمانه ، تقاليد الحكم في البلاد . فما أن استتب به الأمر ، حتى أصبح هو المحسكر الأول لجميع موارد البلاد الزراعية والصناعية والتجارية — كما أثمرت لذلك —

« الآن قد طابت لي مصر » : كلمة قالها هذا الوالي في ٣٠ يناير سنة ١٨٠٧

بعد موت كل من البرديسي والآني ، وبموتهما زال شبح الخطر الحقيقي الذي كان يهدد محمد علي في حكم مصر . وهي كلمة أن دلت على شيء فإنما تدل على نظرة هذا الوالي لمصر ، حيث أرادها بقرة حلوباً له ولأسرته وأبناء قومه .

وهكذا بدأت الخدعة الأولى على الرأس الأولى لهذه الأسرة ، إذ خان أمانة الحكم ، وأصبح فأمسى المالك الوحيد لأرض مصر والمحسكر الوحيد لوزاراتها وصناعاتها وتجارتها .

قناة السويس : وتعتبر من أهم المنشآت العالمية التي وجهت أنظار العالم إلى مصر . وجعلت منها مفتاح الشرق والغرب . وأثرت على اقتصاديات البلاد

ومكانتها السياسية « والاستراتيجية » غير أنه لم تعد المدة الكافية ، لمنع القذافي من محاولة التدر بالبلاد للاستفادة من هذا الموقع الممتاز . إذ اقترن فتح القناة ، بمجهود البذخ والإسراف والمجون ، والتنازل عن كثير من أسهم الدولة فيها . مما ربط أنجلترا بمصر وأغراها بالعمل على احتلال البلاد . . . وهكذا « زينوها للنظارين وعرضوها لسلطان شيطان رجيم . »

الاحتلال البغيض سنة ١٨٨٢ : وهكذا كان أيضاً جزاء الشعب من وريثة محمد على — الذى ولاه الشعب أمره — إذا ظهر رجل شعبي^(١) ، محاولاً تحسين حالة الجيش ومحاولاً النهوض بالبلاد ، هو استماعة هذا الوريث « توفيق » بجيوش المحتل لحماية عرشه .

النفير الأول بسقوط العرش : والحقيقة التى لا تخفى على أحد ، أن استماعة توفيق بالعدو لحماية العرش سنة ١٨٨٢ لم تكن سوى النفير الأول بسقوط هذا العرش سنة ١٩٥٢ . فقد أحس الشعب منذ ذلك الوقت أن صاحب العرش أجنبي وعدو يجب القضاء عليه « ولا يحق المسكر السوء إلا بأهله » .

إخلاء السودان سنة ١٨٨٥ واسترجاعه سنة ١٨٩٨ : وتوالت على البلاد الضربات المتعاقبة من هذا المحتل ، ومنها العمل على إخلاء السودان سنة ١٨٨٥ ليماد فتحه سنة ١٨٩٨ . وهكذا نجح المستعمر فى إيجاد حجة ليشارك مصر فى حكم السودان وفرض اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ على حكومة مصر . ومنذئذ حتى اتفاقية السودان الأخيرة وللانجليز السلطة الأولى فى السودان .

ثورة ١٩١٩ وتوالى الخدع المخدرة والمسكنة : وعندما ثارت البلاد فى ١٩١٩ مطالبة بجلاء المحتل ، ومطالبة بحقها فى حكم نفسها بنفسها ، بعد ما طفق السكيل وفار القنور أحس المسئولون بنتائج هذه الثورة الشعبية ، وبأنها لا بد قاضية على كل من المحتل ، والحكام الفاسدين ، فلجأ هؤلاء المسئولين إلى حيل متنوعة ، ومسكنات وقتية ، شبيهة بمخدّر لجسم مريض ، حتى لا يثور من شدة المرض ، وإليك بعض هذه المسكنات .

(١) أعنى الزعيم أحمد عرابى ، الذى كان الدافع الأساسى لثورته الارتباك الاقتصادى الذى أصاب البلاد نتيجة فداحة الديون . وطلبات الدائنين . . .

(١) نصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ : واستقلال مصر الذى أعلن فيه المستعمر

انتهاء الحماية البريطانية على مصر . وأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة .
وكلمة «مستقلة» هى كلمة خلافة ، نادى بها الثائرون ، واستشهد من أجلها كثير
من المواطنين الأحرار ، إلا أن المحتل لم يعنها بمعناها الذى فهمه الثائرون . بل كان
استقلالاً مشروطاً بتحفظاته الأربعة المشهورة . وكان الغرض الحقيقى من ذلك
أخماد الثورة ، بألغاز تكتب على الأوراق ، ودلت الأحداث خلال الثلاثين سنة
التي أعقبت هذا التصريح على زيف الاستقلال .

(٢) تلقب فؤاد ملكاً : ثم أراد صاحب العرش ، أن يضخم نفسه فتلقب
بتلقب الملك فى ١٥ مارس ١٩٢٢ ، وهو لقب يشير فى غير مصر إلى الاستقلال ، ظاناً
بذلك أنه يخدع المصريين ويسكنهم عن المطالبة بالاستقلال ما دام جلالتة قد تشبه
بمحكام الدول المستقلة . وهو فى الحقيقة كالهر يحكى انتفاخاً صولة الأسد .

(٣) عرش ووراثه : وهكذا يمنح المحتل للبلاد استقلالها المقيّد بالتحفظات
الأربعة ، الأمر الذى يمكن الجالس على العرش من إعلان نفسه ملكاً ، غير أن
المحتل يعلم أنه قد جامل فؤاد ، فى الإنيان به على عرش مصر ، وفى التدخل فى نظام
وراثه هذا العرش أيضاً ذلك النظام الذى لم يكن قد بت فيه خلال ولاية السلطان
حسين كامل أو فؤاد . وإليك نص ترجمة^(١) الخطاب الذى وجهه المندوب السامى
البريطانى ، لفؤاد بشأن نظام وراثه السلطنة المصرية :

« دار الحماية فى ١٥ ابريل سنة ١٩٢٠ .

« يا صاحب العظمة . ان الحادث السعيد الجديد ألا وهو ميلاد نجل لعظمتكم
قد دعا حكومة جلالة الملك إلى النظر فى نظام وراثه السلطنة المصرية . وعليه فقد
أمرت من لدن جلالة الملك بأن أبلغ عظمتكم الاعتراف بنجل عظمتكم الأمير
فاروق ونسله من الذكور على قاعدة الأكبر من الأولاد فالأكبر من أولاده
وهكذا وإن لم يوجد فبمن يولد لعظمتكم من الذكور ومن يتفاسل منهم من الذكور
على نفس تلك القاعدة كأولياء عهد لعظمتكم فى حق تقلد السلطنة المصرية . »

(١) ثورة ١٩١٩ — الجزء الثانى ص ١٠٢ ، للأستاذ عبد الرحمن الرافعى .

وهكذا يأتي فؤاد لولاية سلطنة البلاد بأمر يحتل البلاد ، ويحدد نظام وراثته عرش البلاد بواسطة المحتل أيضاً . وكأن مصر تكية للمحتل ولصاحب العرش .
فيأتي الله تعالى أن يدوم مثل هذا العرش ولا أن تدوم مثل هذه الوراثة بعد إعلانها بنيف وثلاثين عاماً . فيعزل فاروق ويلغى نظام الملكية ليحل محله نظام جمهوري شعبي (كما سيرد ذكره في الجزء الثاني) .

(٤) الشروع في وضع الدستور ومسخته قبل أن يرى النور : وفي ٣ أبريل ١٩٢٢ ألفت لجنة لوضع مشروع الدستور ، وقانون الانتخابات ، وأنت اللجنة مهمتها ، ورفعت مشروع الدستور في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٢ إلى ثروت (باشا) رئيس مجلس الوزراء ، وتوات الأحداث التي حالت دون أقرار الدستور في حينه ، استقامت وزارة ثروت وأعقبها أخرى ^(١) ويقول الأستاذ الرافعي مؤرخنا الجليل ما يأتي : « أهم عمل لوزارة نسيم (باشا) أنها شرعت في مسخ الدستور ، وأدخلت على مشروعه من التعديلات الرجعية ما يعصف بروحه ، ذلك أن نسيم (باشا) كان يصدر عن فكرة رجعية ، وهي أن الدستور منحة من الملك ، لاحق من حقوق الأمة ... »

وكان أهم ما حذفته هذه الحكومة من نصوص مشروع الدستور : أن الأمة مصدر السلطات وكذلك حذف نصوص السودان من الدستور ^(٢) .
وتفخت هذه الوزارة عن الحكم ، لتعقبها وزارة أخرى هي وزارة يحيى إبراهيم ، وتعيد الدستور بفصل جهاد الشعب وتعيد بعض ما مسخ من نصوصه أيضاً فيوقعه الملك مجبراً لا مختاراً .

(٥) باعتبر فؤاد أن الدستور منحة للشعب ، فيرد الشعب هذه المنحة بعد حوالى ثلاثين عاماً : وهكذا صدر دستور البلاد بأمر ملكي جاء فيه « وبما أنه » (يعني الدستور) « وقع لدينا موقع القبول فقد اقتضت إرادتنا إصدار أمرنا به راجين أن يكون فاتحة خير لتقدم الأمة وارتقاؤها وعنوانا دائماً لمجدها وعظمتها ... » فؤاد

(١) وزارة محمد توفيق نسيم (٢) راجع ٩٠ و ٩١ من المرجع السابق و ٨٩ في أعقاب الثورة المصرية ج ١ ص ٨٩ .

عبث العابثين بالدستور : وليس أدل على عبث العابثين بنصوص الدستور

أن يتولى حكم البلاد حكومات ليست شعبية وتحكم البلاد باسم الشعب وباسم البرلمان . والحق أن الدستور كانت به ثغرات كثيرة جعلته مهزلة عالمية ، ومكنت للقلّة القليلة من حكام البلاد — حكماً وصفوه بأنه دستوري — ما يقرب من ثلاثين عاماً مما سبب تأخر البلاد السيامي والاقتصادي والاجتماعي على النحو المعروف والذي أتيت على تفصيل بعضه في الأبحاث السابقة . فإذا لم يرق حكومة ، الجالسين في مقاعد البرلمان ، أمرت إلى حلة للأتين بجالسين يؤيدون سياستها الخطائنة ، ويكون أول افتتاح لبرلمان البلاد في ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ حتى يصدر مرسوم بحل مجلس النواب في ٢٤ ديسمبر من نفس السنة . ونوالت البرلمانات وتوال حلها . فكانت الحياة البرلمانية شبيهة لحد كبير بفصول متكررة لمهزلة مسرحية ، ولكنها مهزلة أدّعوا أنها مشروعة ، مدة ثلاثين عاماً ، ورد الشعب في نهايتها لصاحب العرش ما منحه ، بعد أن عزله من هذا العرش .

(٧) خدعونا بماهدة ١٩٣٦ كما خدعونا بالغانها : وكما بدأ فوران الشعب

وأخذ يظهر تدمره من المستعمر وصاحب السلطة وحكوماته ، أخذ المسئولون يهيمون الشعب لخدعة جديدة ، على النحو الذي ذكر سابقاً ، وكان من ضمن هذه الخدع ، معاهدة ١٩٣٦ التي أعقبت استشهاد نفر غير قليل من أبناء هذا الشعب المظلوم . معاهدة قيل عنها إنها معاهدة « الشرف والصدقة » . وكأنه في قواميس الشرف ، أن يعقد المستعمر مع مستعمره معاهدة ، تمكنه من البلاد عشرين سنة ، وقد تمكّن لعشرين أخرى وهكذا . . . وهكذا أيضاً يكون معنى الشرف في عرف ساداتنا الأفاضل . مما مكن المستعمر من البلاد طوال هذه الفترة باتفاق ، اعتبره مشروعاً . ومما جعل البلاد تدخل حرباً لا ناقة لها فيها ولا جمل . وقد خسرنا كثيراً من الأنفس والثروات والأموال بموجب هذا الاتفاق الشريف ، مما أشرت إلى بعضه في السابق .

فإذا ما وضعت الحرب أوزارها ، وتوالت بعد ذلك حوادث مثيرة ، وازداد الضغط الشعبي ، ولم يعد يتحمل مهازل الحكم ومساوؤه ، ولا يتحمل خدع

المسؤولين وتعميهم ، تقرر إلغاء هذه المعاهدة عقب محادثات تداولتها أكثر من حكومة . وكان إلغاء المعاهدة عملاً شعبياً سلبياً ، غير أن عدم إخلاص القائمين بالأمر ، وعدم أخذهم الحيطة لما يترتب على هذا الإلغاء ، جعل الكثيرين من الباحثين يرون أن السبب الحقيقي الذي دفع المسؤولين إلى إلغاء المعاهدة ، هو اشتغال الشعب عن مهازل ومساوئ ومفاسد المسؤولين الذين اتخذوا من البلاد حرمًا خصبا وضيفة لهم ولحماسيهم وأعوانهم . ومن العجب أن يتفق المسؤولون وقت إلغاء المعاهدة مع الملك المطرود لأول مرة في التاريخ . وعلام اتفق الخصمان؟ على سلب حقوق الشعب واستنزاف أمواله ، على أن يفض كل منهما النظر عن مساوئ الآخر .

وهكذا أُلغيت المعاهدة ، وانشغل الشعب بحركة الفدائيين الطاهرة ، الذين ذهبوا ضحية الوطن المحبوب ، كما انشغل المسؤولون في عابدين « ولاطوغلي » بآراءهم الخاصة فكان سفك دماء الشعب في القناة ، وكان في نفس الوقت استنزاف أموال الشعب في القاهرة وغير القاهرة وكانت البلاد في حالة فوران واضطراب شديدين ولم يهدأ هذا الفوران إلا بعد أن حرق فاروق القاهرة واتخذ من ذلك ذريعة لأقالة الوزارة القائمة آنذاك ، ولأيقاف حركات القناة ... وهكذا أيضاً تكون نتيجة الأقدام على الأعمال التي لم تدرس ، ولم يعمل لها منهاج سليم مفحوص . وهكذا تكون نتيجة أعمال المنافقين والرائين ...

(٨) العابثون وحرب فلسطين : وخلق الحليف غير المنصف « الانجليز »

ثمرة فلسطين ، ليشغل بها أذهان العرب ، وبصرفهم عن المطالبة بحقوقهم . بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية . في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ أصدرت هيئة الأمم المتحدة بعمارة هذا الحليف « الانجليز » قرارها المشؤم الخاص بتقسيم فلسطين . وانتهز حكام مصر ثورة الرأي العام العربي لهذا التقسيم فأقحموا المواطنين في حرب فلسطين ضد عصابات اليهود .

وكانى بحكام البلاد ، وهم يقحموننا في حرب كهذه ، أراهم قد استجابوا لمنصيحة عبد الله بن عامر لثمان بن عفان — يوم عقد مؤتمر للتشاور في اتحاد

الحركات الثورية — إذ قال : « رأي لك يا أمير المؤمنين أن تأمرهم بجهاد يشغلهم عنك وأن تجمرهم في المغازي حتى يذلوا لك ، فلا يكون هم أحدهم إلا نفسه ^(١) » .. ولا أريد أن أدخل في تفاصيل هذه الحرب ، فقد كتب عنها الكثير ، غير أني أود الإشارة إلى أن فاروق الذي كان أول من أظهر تأييده لها ، كان ، أول من اتخذ منها مهزلة . وعبت بكثير من أمور البلاد باسم هذه الحرب ^(٢) .

ومما يثبت عبث العابثين في هذه الحرب ، أن تؤمر الجيوش العربية بإيقافها بفترة بعد أن كانت نيران مدافع الجيش المصري ، تقذف لهيبها على تل أبيب من الجنوب ، ونيران مدافع الجيش العراقي تصب نيرانها على تلك المدينة من الشمال . وبعد أن أحكت السكاشة من جميع الجهات على جيش هذه العصاة اليهودية . أنه عبث وأى عبث ، ولقد أحس الشعب المصري عقب إعلان الهدنة بالحسرة والألم كما أحس بذلك باقي شعوب الدول العربية ، وذرفت الدموع من قادة العرب المخلصين بعد أن حال عبث العابثين بينهم وبين خنق اليهود والقذف بهم في البحر . وأثر كل ذلك على رجال ثورتنا ، فأعدوا العدة للقضاء على العبث وأعلنوا الثورة في سنة ١٩٥٢ كنهاية لهذه المهازل .

والحق يقال إن سياسة الضغط والكبت التي ظلت تحكم البلاد قبل وبعد الحرب العالمية الثانية ما كانت لتخمد ، لولا إقحام البلاد في حرب فلسطين التي أنست الشعب تلك السيادة السقيمة وجعلته يتطلع إلى إنقاذ فلسطين من براثن اليهود . وهكذا كانت حرب فلسطين خدعة كبرى ومهزلة عظمى أساءت لبلاد العرب أجمع .

والحق يقال أيضاً ، أن هذه الحرب لم تخل من فائدة ، إذ كشفت معظم حكام البلاد العربية ، وأبانت للرأي العام العربي والعالمي ما كان عليه هؤلاء الحكام من عبث بأمور البلاد التي يحكمونها .

وأظهرت هذه الحرب أن الخونة والمرتشين كانوا السبب الأساسي للهزيمة والمار فساكت حرب فلسطين أول مسمار يندق في نعش عرش فاروق ...

(١) عن عبقرية الامام للأستاذ عباس محمود العقاد ص ٧٢ ، ٧٣ .

(٢) قضية الأسلحة الفاسدة واغتنامه الفرصة لسلب وتهريب الأموال .

ازدياد الضغط الشعبي

واهتزاز عرش مصر لأول مرة في التاريخ الحديث

وهكذا كانت البلاد تغور كالرجل ، من انتشار الفساد السياسى والاجتماعى والخلقى أيضاً ، ومن تماقب حكوماتهما ، مهما كانت صيغتها ، الاحتفاظ بمقاعد الحكم والسلطة لتحقيق مصالحها الخاصة ومصالح أعوانها على حساب الشعب .

وقد أدت بالتفصيل على كثير من أمثلة الفساد السياسى والاجتماعى والاقتصادى وغيره ، ذلك الفساد الذى جعل الضغط الشعبى يبرز فى مظاهر كثيرة ومتنوعة وأوجد حالة استياء عام شديد . ولا يفوتنى أن أضيف إلى ما ذكرت عن فاروق واهتزاز عرشه خاصة فى نهاية سنى ذلك العهد ما يأتى :

فاروق : استقبلت البلاد هذا الرجل وعهده بالبشر ، وتوهم الناس فيه خيراً وحاول الرجل أن يجلب الناس فيه ، فتظاهر بالصلاح والتقوى من صلاة الجمع فى المساجد ، وحضور بعض الحفلات الدينية وأحياء شهر رمضان وغير ذلك .

فاروق وحاشيته والحكام : وعند تحليل شخصية هذا الرجل ، لا يستطيع المرء أن يسرع فيحكم عليه بالفساد من أول يوم جلس فيه على عرش البلاد إذ أنه من المحتمل أن يكون الرجل تولى العرش وهو حسن النية نحو المواطنين . غير أن الحكم الصحيح والذى لا يختلف فيه اثنان ، أن الرجل ما كاد يستقر على عرش مصر ، حتى أخذ يهزؤ بهذا العرش المجيد ، فأتخذ منه مكاناً للعبث واللهو والمجون على النحو الذى ذكرت بعضه سابقاً ، وقد يكون الدافع لهذا الملك المخلوع على هذا العبث وعلى هذا الاستهتار ، حاشيته الماجنة التى اتخذت من طيشه وشبابه مجالاً لتحقيق مآربهم الخاصة . ومن المؤكد أيضاً أن السبب فى تمادى فاروق فى هذا الفساد والعبث ، أنه لم يقف أمامه شيء . فقد عودته حاشيته وحكوماته ، أن يأمر فيقطاع ، مما ركب فى رأسه الفرور ، وجعله يتصور أنه الأمر الناهى فى اثنين وعشرون مليون نسمة ، وأنه إذا قال للشيء « كن فيكون » .

محاولة صاحب العرش السابق التمويه على الشعب : ولما أحس فاروق أن الفساد انتشر في البلاد وعم صاحب القصر ومن حوله وحكومات ذلك القصر وكثير من الأعوان والأقارب والمتزلفين ، أقول فلما أحس فاروق بكل ذلك حاول أن يتزلف للشعب واتبع عدة طرق للتمويه على الناس وإخفاء الحقيقة عنهم منها : زواجه من إحدى بنات الشعب ونهاية هذا الزواج : ذلك الزواج الذي

استقبله الرأي العام بارتياح كبير ، والذي وقف الناس على كثير من تفصيلاته وعلى نهايته المعروفة أيضاً ، تلك النهاية التي لم يجرؤ صاحب العرش السابق إعلانها على الناس إلا بعد أن ذهب لها ضحايا كثيرة أهمها طلاق أخته من امبراطور ايران . ولا يتصور عقل بشري ، أن هناك في العالم أخس من هذه الطريقة الدنيئة . انتماؤه إلى السلالة النبوية : وأخيراً عمد فاروق وأعوانه ، فالتجأ لآخر خدعة رآها أنها ستسدل الستار على كثير من أعماله ، وذلك بتزييف نسبه إلى السلالة المحمدية الطاهرة . وادعاء أن أمه نازلى منسوبة لسيدنا الحسين ، رضى الله تعالى عنه ، « وأنها والله لإحدى الكبر » . الأمر الذي عجب الناس منه وجعل الرأي العام المصرى والعربى والإسلامى يسخر منه ، ومن أقر هذا النسب .

ولقد دهشت كثيراً . — وكنت في العراق عندما نشر هذا الادعاء الباطل — وفندته الصحف العراقية بإسهاب . ومن هذه الصحف ما نسبت نازلى إلى أصل إبطالى . ومنها ما ذكرت الناس بحوادث فاروق وفساده التي تجعل السلالة المحمدية بريئة من مثل هذا الماخذ الفاجر .

وإني أعتقد أن هذا الافتراء الباطل ، الذى قصد به التمويه على شعب مصر وعلى الرأي العام العربى والإسلامى كان من الأسباب المباشرة التي عجّت بنهاية هذا العرش ، الذى بدأ فيما قبل التاريخ والذى تفاخر به فرعون بقوله على لسان القرآن « أليس لى ملك مصر ! » كما ورد سابقاً .

الحق أن الله تعالى غفور رحيم . ولكنه جل وعلى ، لا يقبل بأى حال من الأحوال أن يهان دينه الكريم ، أو يهان نبيه وسلالته الطاهرة ، بادعاء مثل هذا المفتري الباغى . فكان ما كان من أمر هذا الرجل وخروجه من البلاد « مذموماً مدحوراً » .

الخاتمة

كلمة إلى المواطنين في كل زمان

« كلـكم راع ، وكل راع مسئول عن رعيته »

« حديث شريف »

انظروا مواضع الخطأ وتمشوا تأمنوا اليوم زلة الخاطئين
نظراً لأن القلم مشمال يكشف الماضي ، حسنه وسيئاته ، للاستفادة منه في رسم
خطوط المستقبل وإضاءة الطريق حتى لا نتمعر ، لذا رأيت أن أجعل خاتمة هذا البحث
الذي وصفت فيه واقع الأحوال في مصر قبل بولية ٥٢ كلمة لمواطني الأعضاء .
ترى ممي أيها المواطن ، من هذه الصفحات ما يأتي : —

أن نظام الملكية في مصر ، فسد ، فكان لابد من إزالته . كما فسد من قبله
نظام السلطنة والخلافة في تركيا ، فزال . وأى نظام لا ينشر الحق والمعدل بين
الناس لابد أن يزول . « وتلك القرى أهلـكناهم لما ظلموا » .

أن حكام مصر في ذلك العهد ، لم ينتهبوا إلى التغير العظيم الذي طرأ على
الأفكار السياسية ، وانتقال السلطة من الفرد إلى الأمة ، والقضاء على فكرة
سيادة الحكام ، وإحلال فكرة المسؤولية محلها . فالحاكم مسئول عن أعماله ، كما
أن كل محكوم كذلك مسئول عن أسرته وعن مجتمعه . « فلا سيد ولا مسود »
« كلـكم راع وكل راع مسئول عن رعيته »

ونتيجة لغفلة أولئك الحكام ، كان لابد من تفجيتهم عن مسؤولية الحكم
التي لم يحسنوا القيام بأعبائها .

« وهذا هو المصير المحتوم لكل حاكم يسىء التصرف في مسؤولياته في كل

زمان ومكان » .

إن طبقة الإقطاعيين ، بوصفها نظاماً اجتماعياً ، كانت بقية متلكئة من الماضي
يجب أن تزول ، جزاء تمعنتها في احتجاز الأموال واغتصاب الملكيات وحرمان

زارع الأرض وجانى المحصول من ثمرة ما زرع وما جنى . بعد أن سلبت حرقة ،
واتخذ منه عبداً خانعاً

أما جزاء هؤلاء الإقطاعيين فمعروف وسأوضحه فى الجزء الثانى بإذن الله . وقد
انطبق عليهم قول الشاعر :

ربما سرت الحوادث يوماً ثم عادت فأحزننا سدينا (١)

إهمال استثمار موارد البلاد ، أفقدها كثيراً من ثمرات مواردها مما نقل إلينا
تركة مثقلة بالأعباء والواجبات ، وأصبح واجب كل مواطن ، حاكماً كان أو محكوماً
أن يعمل لنموض ما خسرنا ، حتى نواكب الحضارة ، ونستعيد الثمار التى فقدناها
طوال ذلك العهد الماضى ، نتيجة لعدم الاهتمام بتصنيع البلاد وإهمال المشاريع
الإنتاجية . فإن فعلنا ، فسيرتفع مستوى المعيشة فى بلادنا وتبوأ مكاننا الطبىعى
الممتاز بين الأمم . وأن غداً لناظره قريب إن شاء الله .

الجيش : خسر معركة فلسطين لأسباب من بينها اعتمادنا فى التسليح على
المصانع الأجنبية . وبذلك كان علينا أن ننشىء مصانع للأسلحة ، حتى نتمكن
جيشنا الباسل من القيام بواجبه . قال تعالى : « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة
ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم » . كما أنه لا بد من نشر نهضة قوية
فى مختلف نواحي النظام العسكرية وإفساح المجال للعناصر المثقفة لكي تفيد من
الزاياء العظيمة التى تقدمها الجندية (٢) :

الوطن أب بار ، ينظر إلى أبنائه جميعاً نظرة يتساوى فى ربها وحنانها الرئيس
والمرؤوس ، ما دام مدركا لواجبه ، حاملا لصالح المجموع . وهو يسم بالخزى والعار
من تهاون منهم أو تخاذل . أما من حاول الإفساد قصيره معروف
« وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » .

﴿ تم بحمد الله ﴾

(١) الشاعر العراقى السيد عبد المحسن القاسمى وهو الذى قال بيت الشعر فى ص ٢٠١ أيضا .
(٢) كان نظام الأعداء من الجندية ، مقابل دفع بدل تقدي ، سائداً فى الماضى . مما
جعل معظم الجيش من العناصر الجاهلة . وجعل أمر الدفاع عن البلاد موكول للطبقة
الفقيرة . ولعل أثر الاستعمار وأعوانه واضح فى هذا التوجيه وهو أن يظل جيشنا متخلفاً عن
بقية جيوش العالم الناهضة .

محتويات الجزء الأول

صفحة

١ - ٣

مقدمة البحث

١ - ١٢ البحث الأول : مبادئ عامة عن مصر - حركة السكان

١٣ - ٦٧ البحث الثاني : الانتاج الزراعى .

١٣ - ١٦ الباب الأول : أولا - الاقطاع ونظام الريف - سوء توزيع

الملكية - غرباء فى اوطاننا - « ملكية الأجانب » - انعدام العدالة الاجتماعية ومتوسط الدخل .

آثار نظام الاقطاع : قصيدة شعرية عن وصف الاقطاع - البرلمان ١٦ - ١٨

ودفاعه عن الاقطاع - فروق حتى فى اعمال الخير - التعصب التركى ١٦ - ٢١
نظام إقطاعى شاذ .

النذر كانت تبشر بثورة دامية - ملاك الطبقة الوسطى كانت آخذة ٢١ - ٢٢
فى الزوال انتزاع أملاك صغار الفلاحين .

الحالة الاجتماعية والصحية فى الريف - أنشأوا لنا مصرا كاجتماعية ٢٢ - ٣١
الثقافة والتعليم - الانتخابات والحياة النيابية فى الريف - أبيات شعرية
للمرحوم الرصافى شاعر العراق

ابقاظ الشهور بالريف - معاملة الاقطاعيين للشعب - الثورة على ٣١ - ٤٢
النظام الاقطاعى فى القرون الوسطى - بدء التحرر - استعمار المصرى
للمصرى - دم الرجل لايساوى إزعاج أمير - وسام الجدارة - أقطاعى
عابث « قصيدة شعرية » .

٤٣ - ٥٠ الباب الثانى : ثانياً - الحكم والانتاج الزراعى :

أولا : مساحة الأراضى الزراعية - شريان الحياة - ثانياً : نقص
غلة الأرض - نقص الكفاية الانتاجية - هبوط مستوى المعيشة .

الباب الثالث : الانتاج الزراعى وسياسة الاتفاق الحكومى ٥١ - ٦٢

عيوب سياسة الاتفاق الحكومى وسوء الإدارة - أولاً ضالة الاعتمادات - ثانياً : الاعتماد على محصول واحد (القطن) - سياسة خاطئة - ثالثاً : سوء التوجيه - رابعاً : تركيز النشاط فى القاهرة - خامساً : التردد وبطء التنفيذ وعدم وجود برنامج ثابت - سادساً : مذهب الدولة الارهابي - سابعاً : المشرع وعمل الزراعة - ثامناً : إهمال الثقافة والفن الزراعى

الباب الرابع : العمال الزراعيون - أجر العامل - أصحاب ٦٣ - ٦٧

الجلاليل الزرقاء - نظام التبعية - لا نقابات ولا تنظيحات عمالية .

البحث الثالث : الانتاج الصناعى : ٦٨ - ١١١

درسان مختلفان - أليس منكم رجل رشيد . ٦٨ - ٦٩

الباب الخامس : موارد البلاد الصناعية : ٧٠ - ٧٤

الباب السادس : التطور الصناعى فى البلاد قبل ١٩٥٢ : ٧٥ - ٩٤

نبذة تاريخية - نمو الحركة الصناعية - رؤوس الأموال الأجنبية - نشأة البنوك - حكومة داخل حكومة - ورثنا تركة مثقلة بالعيوب رؤوس الأموال بعد سنة ١٩١٩ - رأس المال الوطنى - أثر الحرب العالمية الثانية فى الصناعة - حركة صناعية غير مدروسة - أنواع الصناعات التى قامت - قلة المصانع ذات الانتاج - الأيدى العاملة بالصناعة - بعض آثار الحركة الصناعية غير المدروسة - ضعف الثروة القومية لتأخرنا الصناعى - مستوى المعيشة - قربتان متجاورتان - ضعف القوة الشرائية والسوق الداخلى .

الباب السابع : أسباب التأخر الصناعى فى البلاد : ٩٣ - ٩٦

أولاً : الاستعمار - ثانياً : أعوان الاستعمار - إسرائيل - ثالثاً : الرأسمالية الاحتكارية .

الباب الثامن : الحكومة وسياساتها الصناعية والانتاجية : ٩٧ - ١١١

مكتب ، مصلحة ، فوزارة . التعدين والصناعة والتجارة .

مساوى هذه السياسة : أولا : الشح في الاعتمادات المالية ٩٩ - ١٠٦

ثلاثة عشر مليون نسمة أقل أهمية عند المسؤولين من فرد واحد -

ثانياً : سوء التوجيه - مصلحة المناجم مصلحة لإصدار رخص -

ثالثاً : التردد وبطء التنفيذ - مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان

يمكن أن تصبح مصر دولة زراعية وصناعية في وقت واحد ؟ ١٠٦ - ١١٠

الصناعات القطنية - الردود على حجج المستعمر - وشهد شاهد من أهلها .

آثار الحرب العالمية الثانية في تطورنا الصناعي - زيادة الدخل ١١٠ - ١١١

من إنتاجنا الصناعي .

١١٢ - ١٣٠

البحث الرابع - العمال :

المناداة بتحسين العمال - صفات العمال المصري - العمال ١١٢ - ١١٤

والسلطات الحاكمة - نبذة تاريخية عن أنظمة العمال بمصر - نظام ١١٤ - ١٣٠

الطوائف - زيادة الوعي العمالي - أول نقابة - السلطات ومحاربة

اليقظة المالية - تحريم الاضراب بدون أخطار - أول اتحاد

للنقابات - زعيم عمالي .. من النبلاء . السماح رسمياً بكتابة نقابات -

العمال والحركات القومية - التشريعات المالية المتطورة - أجور

العمال - تبرير تدخل الدولة - معارضة الرأسمالية الاحتكارية - حماية

الرأسمالية الاحتكارية للأجانب - مصر الأستاذ الأول للبشرية .

١٣١ - ١٥٧

البحث الخامس - التجارة

أخطاء الاعتماد على محصول واحد - مجز الميزان التجاري المستعمر - ١٣١ - ١٤٥

مكتب التسويق في لندن - المسؤولون المصريون ... - زيادة المعجز

أضعافا مضاعفة - أخطاء حكام مفسدين - الطرق الشيطانية في

تهريب الأموال - صفقات وهمية - المضاربة والأرباح غير المشروعة -

سوق القطن كان حلبة للمقامرة - ١٥ مليون جنيه خسائر - نقص

رصيدنا - سلوك شائن - نقص صادرات الأرز .

- بعض عناصر الوردات - رجال أقوال لا أفعال - القمح - ١٤٥ - ١٤٩
- الأسمدة - السكاليات . على شفى إفلاس - اختلال الميزان مع الممبل - ١٤٩ - ١٥٧
- الأول - سياسة بريطانيا نحو القطن المصرى - موارد البلاد تحت
أمر الدولة الصديقة - ميزان المدفوعات - اختلال مدفوعاتنا الخارجية -
تبذير السياح المصريين - نقص أرصدة مصر - الجنيه المصرى .
- البحث السادس - مالية الدولة وسياسة الأنفاق الحكومى : ١٥٨ - ١٩٠
- الامراف فى الانفاق (١) مخصصات ومرتبات الملك السابق - ١٥٩ - ١٦٥
- مخصصات الجالس على عرش مصر «سابقاً» أكثر من مخصصات
الجالس على عرش إنجلترا - نمو بذور الكراهية فى نفوس الشعب
من الجالس على العرش - قصيدة شعرية .
- (٢) مخصصات لمصلحة المستعمر - جيش الاحتلال - ١٦٥ - ١٦٧
- مصاريف المعاهدة .
- (٣) الأمراف فى الوظائف وعدد الموظفين - الأسراف فى ١٦٧ - ١٧٢
- التوظيف أمر ظاهره الرحمة وباطنه العذاب - كادر كاثوب الرقع -
اعتماد الشعب على الحكومة - الاستثناءات وأثرها على الموظفين - ١٧٢ - ١٧٤
- يعطى من يشاء .
- (٤) المصروفات العامة وما تستنزفه من ميزانية الدولة . عدم ١٧٤ - ١٧٨
- النضوج السياسى - انعدام العدالة الاجتماعية .
- (٥) الأعمال الجديدة - اليخت الملكى المحروسة - خفض ١٧٨ - ١٨٧
- مصروفات الاستثمار المنتج - مشروع السنوات الخمس - الضمان
الاجتماعى - المعجز فى ميزانية الدولة وتسويته من الاحتياطى العام .
- الضرائب : عدم العدالة فى أنظمة الضرائب - التمسف الشديد ١٨٧ - ١٨٩
- فى نظام جمع الضرائب - أيجاد موجات من السخط - انتحابل
والتهرب من دفع الضريبة - الذاتية وتفشى الطواهر السيئة فى المجتمع
- البحث السابع - الأمم كالأفراد تحصد مازرعت وتجنح ماغرست ١٩٠ - ٢٠٠
- الخاتمة : كلمة إلى المواطنين فى كل زمان . ٢٠١ - ٢٠٢

فهرست الإحصائيات والجداول والرسوم البيانية

الموضوع	صحيفة	الموضوع	صحيفة
حركة السكان في مصر من ١٩٨٢-١٩٤٧	١١	عدد المصانع وعدد المشتغلين بها	٨٦
رسم بياني لحركة السكان » »	١٢	قريتان ، صناعية وزراعية بيان عنها	٩١
الملكية الزراعية ١٩٤٩	١٤	ميزانية مرافق الصناعة والتعدين	٩٨
» » حسب جنسية المالك	١٥	حركة الصناعات القطنية	١٠٧
متوسط دخل الفرد	١٦	النسب المئوية لفروع النشاط الاقتصادي	١١١
نسبة عدد الملاكين وتطورها	٢٢	عدد النقابات ١٩٤٢-١٩٥١	١٢٠
» ملكية بين ٥٠-٥٠٠ فدان »	٢٣	توزيع العمال تبعاً لفئات الأجور	١٢٤
فئات الملكية الزراعية	٢٤	منازعات . العمال نتيجة الفصل	١٢٥
متوسط الدخل في بعض الدول	٢٤	عدد العمال والموظفين حسب الجنسية	١٢٨
عدد السكان حسب الحالة التعليمية	٢٨	» الطلبة في التعليم المهني	١٢٩
معدل التصويت في الريف والمدن	٣٠	حركة تجارة مصر ١٩٣٨-١٩٥٢	١٣٣
بيان إحصائي لزيادة السكان	٤٤	» » » ١٨٨٤-١٩٣٧	١٣٥
وزيادة المساحة المزروعة ١٨٩٧-١٩٥٢	٤٨	الميزان التجاري مع إنجلترا	١٥٠
محصول الحبوب ومتوسط الغلة	٤٩	عجز ميزان المدفوعات	١٥٤
النتاج من القطن » »	٥٢	نقص أرصدة مصر الخارجية	١٥٦
ميزانية وزارة الزراعة ومجموع	٥٤	مخصصات ومربيات الملك السابق ١٩٢٢-٥٠	١٦٠
مصرفوفات الدولة ١٩٢٢-١٩٥٠	٦٠	الوظائف العالية	١٦٢
الصادرات من القطن ونسبتها	٦٤	مخصصات جيش الاحتلال	١٦٦
عدد الطلبة حسب أنواع التعليم	٦٦	بيان الماهيات والأجور ١٤ و ٢٣ و ٥١	١٦٧
تطور كفاءة الانتاج في أمركا	٨٠	أبواب المصروفات ٤٨ و ٤٩ و ٥٠	١٦٨
القوة العاملة ١٨٩٧-١٩٤٧	٨١	المصرفات العامة	١٧٥
دخل العامل	٨٢	مخصصات الأعمال الجديدة	١٨٠
الشركات المساهمة ٤٢/٤٩	٨٣	» مشروع السنوات الخمس	١٨٣
رؤوس الأموال المصرية والأجنبية		بيان تطور الاحتياطي العام	١٨٥
استثمار رؤوس الأموال		المأخوذ من » »	١٨٦
الانتاج الصناعي ١٩٣٩-٥١		الضرائب المباشرة وغير المباشرة	١٨٨

صحيفة

صحيفة

الرسوم البيانية : —

٤٤

نسبة المساحة

١٢

رسم بياني عن حركة السكان

الخطأ والصواب

الخطأ	الصواب	صحيفة	السطر	الخطأ	الصواب	صحيفة	السطر
خطى	خطى خطى	٧١	٢٤	خطى	خطى	٧	١٠
وضعت	وصفت		٢٨	وضعت	وصفت	١٠	٢١
الزراعية	الزراعة	٧٥	٢٣	الزراعية	الزراعة	١٢	٢
أداة	أدارة	٧٦	٣	أداة	أدارة	٢٠	٢٠
أن	أن كان	٨٥	١١	أن	أن كان	٢٠	٢٣
أراضى	أرض	٩١	١٨	أراضى	أرض	٢١	١٧
المصدرة	المصدرة	٩١	٢٢	المصدرة	المصدرة	٢٤	١١
بالقراء	بالقراءة	٩٢	١٧	بالقراء	بالقراءة	٢٩	٤
آدائنا	آذاننا	١٠٦	٤	آدائنا	آذاننا	٢٩	٢٠
فاسمع	فاسمع	١٠٧	٨	فاسمع	فاسمع	٤٧	١٢
مقاله	مقالة	١٠٧	١٩	مقاله	مقالة		
المرقق	المرفق	١٠٨	١٧	المرقق	المرفق	٥١	٦
أهمه	أهم	١١٢	٦	أهمه	أهم	٥٣	٤
هو	(تحذف)	١١٩	٨	هو	(تحذف)	٥٥	١
اتفقت	اتفقت	١٢٣	١٦	اتفقت	اتفقت	٥٧	١٩
الأحداث	الأحداث	١٣١	١١	الأحداث	الأحداث	٥٨	٢٠
الآتى	(تحذف)	١٣٧	١٨	الآتى	(تحذف)	٥٩	٢٠
حديثا	حديثاً	١٤٠	١٢	حديثا	حديثاً	٦٢	٤
جاجياته	حاجياته	١٤٩	٦	جاجياته	حاجياته	٦٥	١
لا انقلابات	لا نقابات	١٥١	١	لا انقلابات	لا نقابات	٦٧	٣
وفد	وقد	١٥١	٨	وفد	وقد	٧١	١٦
بعنون	بعنوان	١٥٧	١٢	بعنون	بعنوان		١٧
الحميد	(تحذف)	١٥٩	١٧	الحميد	(تحذف)		١٩
حيث	(تحذف)			حيث	(تحذف)		٢١

للمؤلف الكتب الآتية

سعر النسخة

مليم

٣٥٠

١ - المصارف

٢ - المحاسبة وإمساك الدفاتر (بالاشتراك مع السيد إبراهيم بيثون) ١٠٠٠

٣ - البلائجو « أو إمساك الدفاتر بالطريقة السوقية بالعراق » ٣٠٠

٤ - محاسبة الشركات ٢٥٠

٥ - ملخص مبادئ علم الاقتصاد ١٠٠

ملاحظة .

١ - يطلب كتاب « مصر بين عهدين » من جميع المكتبات المشهورة بمصر والبلاد العربية .

٢ - الكتب المذكورة أعلاه تطلب من مكتبة لجنة البيان العربي ٢٣ شارع أمين « باشا » سامي بالمنيرة ومن « مكتبة النهضة المصرية » بشارع عدلي بالقاهرة . ومن « مكتبة الشرق » ببيروت و « مكتبة بيمرس » بدمشق والمكتبات المشهورة ببغداد .

٣ - إذا تعذر الحصول على الكتب المذكورة . فن الممكن الانصال بالمؤلف بمناوئه الدائم « فويسنا - بوسته عاصم - عزبة جده الحاج احمد ربيع » .

مطبعة لجنة البيان العربي

٤ شارع مقسطن باشا كامل - لاغوس

القاهرة ١٩٥٤

330.962:R11mA

vol.1

ربيع 6

330.962

R11mA

v.1

JAFET LIB.
30 MAY 1983

~~1 - JUL 62~~

~~1 JUN 65~~

JAFET LIB.

~~4 AUG 1976~~

JAFET LIB.

~~4 JAN 1979~~

~~1 JAN 1987~~

JAFET LIB.

~~18 JAN 1991~~

1. Lib.

~~28 FEB 1991~~

330.962:R11mA:v.1:c.1

ربيع، حسن محمد

مصر بين عهدين

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01014404

330.962
R11mA
v.1:c.1